آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

١ تموز ٢٠١٠ م المجلد الرابع عشر العدد ٤

1 July 2010 Volume 14, No. 4

التكيف مع الفقر الخيار المتاح أمام الفقراء

صفحة2

باصات تجاوز عمرها العقدين لا تزال في الخدمة

صفحة8

سكان المقابر في غزة

صفحة13

في هذا العدد أيضاً:

نصف الفقراء في إسرائيل من العرب في ظل سياسة "مأسسة التمييز" صفحة4

تدهور كمي ونوعي خطير في معدلات الجريمة والعنف في الداخل صفحة5

.. عندما يبدأ التمييز ضد النساء مع أول صرخة تعلن جنس المولود صفحة6

منازل لم تصلها المياه منذ أشهر ... وأزمة خانقة على "الصهاريج" صفحة7

بعد طول صمت .. "الجمارك" تنفي التخفيض الجمركي على السيارات صفحة9

العلاقة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني .. تكاملية أم "ديكور"؟! صفحة10

أزمة السكن في قطاع غزة .. سيف مسلط على رقاب الفقراء صفحة11

بين "الحرمان من الجواز" و "عدم الممانعة" .. أزمة سفر الغزيين تشهد أسوأ فصولها صفحة14

رفح: حرب أدمغة صامتة تدور رحاها في باطن الأرض صفحة17

الإنترنت في غزة.. عالم يكسر حدود الجغرافيا صفحة18

غزة: المسنّون .. شريحة منسيّة وخدمات متواضعة صفحة19

الافتتاحية

لكن، ماذا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؟

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اليوم، ينصب اهتمام الفلسطينيين على التحرر من الاحتلال واسترداد الحقوق في الأرض والسيادة وحق العودة وتقرير المصير. وهذا أمر يمكن تفهمه بالطبع، نظراً لطبيعة الصراع ومآله منذ ما يزيد على قرن من الزمن؛ أي منذ بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر.

لا شك في أن هؤلاء جميعاً يستحقون كل دعم وتقدير واحترام، حتى وإن كان يجب أن يتم ذلك بطرق أخرى تحقق الأهداف نفسها بآليات أكثر كفاءة. لكن السؤال الأساسي هو: ماذا يعني الوطن للمواطن العادي؟ ماذا سيعني إن تمت إقامة الدولة واسترداد الحقوق السياسية؟

ومن الجلي أن الوطن ليس حفنة من تراب، أو حتى حدود وسيادة وانعتاق من الاحتلال. إن الوطن الذي لا يوفر الحد الأدنى من كرامة العيش، سيضحي وطناً يتوق الناس للهجرة منه عند أول فرصة. واستطلاعات الرأي الأخيرة مرعبة حقاً وخير شاهد على ذلك.

إن الاستقرار الداخلي الاجتماعي يلزمه حد أدنى من توفير للحقوق الاجتماعية والاقتصادية المتعارف عليها دولياً، والمقرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الحماية من العوز والمرض والبطالة والفقر والإملاق في ظل نظام اقتصادي معولم، لا يسعى إلى إيفاء الحاجات الأساسية للإنسان.

دول كثيرة سبقتنا في إقرار رزم من التأمينات الاجتماعية، من بينها دول مثل الأردن ولبنان، حتى لو كانت دول غير ثرية. لقد آن الأوان لإيلاء الاهتمام الضروري بمقومات الحياة الأساسية، التي من دونها سيصبح الوطن شعاراً دون مضمون محسوس وعيني يسعف الإنسان العادي في تدبير أمور حياته، ويحفظ له كرامته كإنسان. ويكفي ما يعانيه المواطن العادي من عنف الاحتلال دون أن يضاف إليه عنف آخر. فكما قال أحدهم إن الفقر والعوز هما أسوأ أنواع العنف.

فيما يخصص ٨٪ فقط من إجمالي الموازنة للتطوير

التكيف مع الفقر الخيار المتاح أمام الفقراء مع غياب التنمية المستدامة في ظل الاحتلال

نائلة خليل

أمر واحد فقط يشغل بال المواطنة فتحية سليمان من قرية بلعين في محافظة رام الله والبيرة، هو هل ستبقى وزارة الشؤون الاجتماعية تصرف لها المساعدة المالية المعتادة بقيمة ألف شيكل كل ثلاثة أشهر، أم أن هذا المبلغ سينخفض في ضوء برنامج التحويلات النقدية الجديد الذي أعلنت عنه الوزارة قبل أسبوعين؟

مخاوف المرأة التي تقترب من عقدها الخامس، لا يمكن تخفيفها بالحديث أو الدعاء، فهي تختبر الحاجة والعوز يومياً مع أبنائها الخمسة الذين يعانون من أمراض نفسية مستعصية.

لكن تطمينات مدير الشؤون الاجتماعية في رام الله أمين عنابي، لها، ووعده بدراسة ملفها، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف أبنائها ومرضهم، جعلتها تهدأ قليلاً، وتبدأ بسرد قصص معاناتها، فهي أرملة تعيش في بيت يعتبر فصل الشتاء فيه نقمة حقيقية، حيث تتسرب المياه إلى غرفة النوم الوحيدة، ما يضطر الأم وأبناءها الخمسة إلى افتراش بضعة أمتار للنوم، هي ما يطلقون عليه «غرفة الجلوس».

كل يوم يأتي العديد من النساء والرجال إلى مقر مديرية الشؤون الاجتماعية في رام الله، يسجل عنابي وطاقم موظفيه الأسماء ويبدأون بالبحث عن ظرف كل عائلة بشكل منفصل، ليحددوا نوع وحجم التدخل المطلوب من الوزارة. «الفقر في ازدياد، هذا أمر من السهل ملاحظته»، يقول عنابي، لكن أسوأ حالات الفقر وأكثرها إحباطاً على الإطلاق تلك التي يكتشفها طاقم الشؤون الاجتماعية أثناء زياراته الميدانية للقرى والمخيمات في المحافظة.

فقر ومرض .. ونوم في الحمام!

قبل شهر كان طاقم الباحثين، وعلى رأسهم عنابي، يقومون بجولة في إحدى قرى رام الله، يومها صُدم الجميع أثناء زيارتهم لعائلة من ستة أفراد: الأب مريض نفسي، والأم كذلك، أما الفتاة التي من المفترض أن تكون على مقاعد الدراسة في جامعة بيرزيت، فامتنعت عن الذهاب لأن جميع ملابسها باختصار «صدقة» من أهالي القرية، فخافت أن يتم إحراجها إن رآها أحدهم ترتدي ملابس سبق وتصدق بها عليها.

إلى هنا، استوعب أعضاء طاقم المديرية منسوب الإحباط، لكن الصدمة كانت عندما اكتشفوا أن الفتاة تنام في الحمام، لأن البيت عبارة عن غرفة واحدة، لذا كان المتسع الوحيد لها في الحمام، ما يتطلب أن تترك فراشها إن احتاج أحد أشقائها أو والديها استخدام الحمام في أية ساعة كانت!!

هذه العائلة مسجلة ضمن المستفيدين من برنامج المساعدات النقدية الممول من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ويتم صرف مبلغ (١٠٠٠) شيكل كل ثلاثة أشهر لها، أي ما يعادل (٣٣٠) شيكلاً شهرياً، لكن ماذا يفعل هذا المبلغ لعائلة تعيش مأساة مركبة.

أمام حجم العوز الشديد، قامت المديرية بزيادة حصة العائلة من المعونات الغذائية الأساسية (طحين، سكر، زيت)، فشهد البيت حالة من الفرح، لأن الأم باتت تستطيع أن تعجن، أي أن رائحة الخبز الساخن أخيراً ستفوح من هذا البيت، الذي أدمن رائحة الفقر والخبز «البايت» الذي يتصدق به الجيران.

بعد نشر قصة الفتاة وعائلتها عبر الإنترنت، تعهد الرئيس ببناء بيت لائق للعائلة، لكن الوعد حتى لحظة كتابة هذا التقرير بقي وعداً، ولم يخرج لحيز التنفيذ.

حال قراءة قصتها، اتصل العديد من أهالي الخير بالمديرية وعرضوا مساعدة العائلة قدر استطاعتهم. إحدى المتبرعات قامت بشراء «كسوة ملابس كاملة» للفتاة للتمكن من الذهاب إلى الجامعة دون أن تشعر بالحرج، وما يشغل بال عنابي وطاقمه اليوم هو توفير مصدر دخل ثابت يتكفل بمصروف الفتاة الجامعي وشراء الكتب الدراسية.

حال هذه العائلة مثل عدد كبير من العائلات الأخرى التي تعاني من الفقر المدقع، أي الفقر الذي يضرب الحاجات الأساسية، كالمأكل والسكن، كما تقول مديرية الشؤون الاجتماعية.

وحسب نائب مدير مكافحة الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد البرغوثي، «يوجد ٩٠٠ ألف فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر الشديد، مشيراً» إلى أن المقياس هو أن العائلة تتكون من ستة أفراد».

معركة مكافحة الفقر

عندما يسمع أي مواطن قصص الفقر والعوز لعائلات أغلقت في وجهها كل الطرق، أول ما يتبادر للذهن هو دور وزارة الشؤون الاجتماعية، وماذا تفعل لمساعدة هؤلاء المواطنين، وكيف تكافح الفقر؟

وحسب ما يقوله البرغوثي، تتبنى الوزارة البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، وتقع تحت مظلة هذا البرنامج جملة من التدخلات –كما تحب الوزارة أن تسميها– منها برنامج التحويلات النقدية الموحد، وبرنامج القروض »ديب» والمساعدات الطارئة، وتأهيل المعاقين وتوفير العلاج للأمراض المزمنة.

جميع هذه «التدخلات» تشهد تزايداً في أعداد الفقراء، ما يعني أن دور وزارة الشؤون الاجتماعية إغاثي، ولم يخرج إلى طور التنمية بعد.

أبرز البرامج التي تعكس الدور الإغاثي لوزارة الشؤون الاجتماعية هو أكبرها على الإطلاق، ويتمثل في برنامج التحويلات النقدية الموحد الجديد، الذي يشمل (٦٤) ألف أسرة فلسطينية، تم تصنيفها بعد فترة عمل طويلة للباحثين الميدانيين في الوزارة.

وحسب ما تفيد به الوزارة، فإن البرنامج موجه في مرحلته الأولى للفئات التي تقع تحت خط الفقر الشديد، أو بين خط الفقر الشديد وخط الفقر الوطني، أو فوق خط الفقر الوطني.

وبناء على البرنامج، سيتم منح الفئات الأكثر فقراً مساعدات مالية منتظمة بواقع ٢٥٠ إلى ٦٠٠ شيكل شهرياً، وستحصل الفئة الثانية التي تقع بين الفقر الشديد وخط الفقر الوطني على ٢٥٠ شيكلاً شهرياً، فيما ستمنح الأسر التي صنفت فوق خط الفقر الوطني مساعدات شهرية بواقع ٢٠٠ شيكل.

أما موازنة برنامج التحويلات النقدية للحماية الاجتماعية، فقد بلغت ٩٠ مليون دولار، كما أكد رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض في المؤتمر الصحافي لإعلان البرنامج.

الخبر السيئ أن هذا البرنامج مثل غيره من برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، يعتمد في بقائه على منح الممول؛ سواء العربي أو الأجنبي، وبالتالي فإن وقف التمويل لأي سبب أو اشتراط سياسي كما جرت العادة، يعني أن عشرات الآلاف من الفقراء سيتركون ليواجهوا مصيرهم مع الفقر وجهاً لوجه، في معركة هم الخاسرون فيها لا محالة.

حتى الآن الاتحاد الأوروبي هو أكبر الداعمين لبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي برنامج التحويلات النقدية فقط، ساهم الاتحاد الأوروبي بـ ٦٢ مليون دولار، بينما ساهم البنك الدولي بـ ٨ ملايين دولار، في حين قدمت السلطة الوطنية من خزينتها ٢٠ مليون دولار لصالح البرنامج.

اختلاف جوهري أم شكلي؟

مئات المواطنين من أمثال المواطنة فتحية سليمان أصابهم الخوف حين أخبرتهم مديريات الشؤون الاجتماعية أن البرنامج القديم أو كما هو شائع «الشيك الأوروبي» انتهى، وبدأ برنامج جديد، ولسان حالهم يقول: إذا كان مبلغ ألف شيكل كل ثلاثة أشهر لا يكفي، فكيف هو الحال إذا تغير البرنامج؟!

لكن البرغوثي يؤكد أن برنامج التحويلات النقدية الجديد الموحد أفضل من البرنامج السابق، ويقول: فكرة البرنامج الجديدة تقوم على معادلة إحصائية يؤخذ بها الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وعدد الأفراد لكل أسرة،

ومعدل الاستهلاك، أي المتغيرات والمؤشرات.

ويتابع: في السابق كان الفرد الذي يقع تحت خط الفقر الشديد «المدقع» يحصل على مساعدة بقيمة ألف شيكل، وكذلك العائلة المكونة من عشرة أفراد، لكن تغيرت المعادلة في البرنامج الجديد وستبدأ المساعدات النقدية من ٢٥٠ شيكلاً إلى ١٨٠٠ شهرياً.

ويقول: هذا البرنامج أكثر إنصافاً، ومعادلته ترتكز على محاولة إعادة توزيع الأموال القليلة على الأسر الفقيرة لتسد احتياجها المتزايد، لافتاً إلى أن «النتائج يمكن أن تكون غير عادلة، لكن آلية المعالجة أكثر عدالة من السابق».

وقبل البرنامج الجديد، كانت المساعدات النقدية ترتكز بالأساس على المنحة الأوروبية التي كانت تصل إلى ٥٢ مليون شيكل، حيث كان يتم صرف شيكات بقيمة ألف شيكل كل ثلاثة أشهر لكل أسرة من الحالات التي تصنف بالأشد فقراً وعددها ٥٢ ألف عائلة، وذلك منذ العام ٢٠٠٦ وحتى أيار ٢٠١٠، أي قبل اعتماد برنامج التحويلات النقدية الموحد.

وحسب وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن ٨٥٠٠ أسرة دخلت إلى البرنامج الجديد، ولم يسبق لها أن تلقت مساعدات اجتماعية مسبقاً.

وحالياً، سيشمل البرنامج نحو ٣٣ ألف أسرة، أما ما تبقى من الـ (٦٤ ألف أسرة) فإنها موجودة في قطاع غزة، ولا يستطيع البرنامج الوصول إليها بسبب الانقسام السياسي.

المطلوب تنمية لا إغاثة

ملايين الدولارات المذكورة أعلاه لم يتم توظيفها لغرض التنمية، بل هي في مجملها تأتي بهدف الإغاثة فقط، ما يجعل رقعة الفقر أكثر اتساعاً، والراكضين وراء المساعدات أكبر عاماً بعد عام.

لكن ما الذي يعيق تبني السلطة الوطنية إستراتيجية حقيقية لمكافحة الفقر، وتجنيد أموال المانحين لأغراض تنموية لا إغاثية؟

يجيب د. محمد غضية، الذي تولى لسنوات مسؤولية الإدارة العامة للتنمية البشرية في وزارة التخطيط، قائلاً: جميع المساعدات الخارجية التي يقدمها المانحون للسلطة من عرب وأجانب تندرج تحت فلسفة الاستثمار في السلام، لذلك نلاحظ أن الفترة التي تشهد انتعاش جهود السلام والمفاوضات يتم الإيفاء بالالتزامات المالية، وعندنا تتعثر العملية السياسية تتم معاقبة السلطة الوطنية وينخفض الدعم المالي.

ويضيف غضية: السمة الرئيسية للمساعدات الخارجية أنها تذهب للإغاثة وليس للتنمية، وهذا ينطبق على ما تقوم به وكالة الغوث بالنسبة للاجئين، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرهما من المؤسسات ذات الطابع الإغاثي.

ويتابع: المانحون يعطون المال بغرض الإغاثة، وكل ما يهمهم أن تبقى السلطة وتدفع الرواتب للموظفين، وسد رمق الفقراء بالقليل من الشواكل، لذا يبقى حجم المنفعة من الإغاثة محدوداً بسبب محدوديتها، وكل اللاعبين في حقل الإغاثة والحماية دولياً ومحلياً لا يستطيعون تغطية أكثر من نصف الفقراء والمحتاجين. على سبيل المثال، البرنامج الأوروبي الذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية كان يغطي ٥٠ ألف أسرة فقيرة، بينما لدينا ٢١٦ ألف أسرة تعاني من الفقر.

وحول عدم تخصيص جزء من الموازنة للأغراض التطويرية التي تصب في صالح التنمية، يقول غضية: نسبة ضئيلة جداً من الموازنة تذهب للأغراض التطويرية. على سبيل المثال، ما خصص من الموازنة الحالية لهذه الأغراض لم يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار من إجمالي الموازنة البالغ نحو ٤ مليارات دولار، أي أن ما يخصص للتطوير لا يصل إلى ٨٪ من الموازنة.

ويوضح أن «الموارد المحلية توفر مليارين، وبالتالي لدينا عجز في مبلغ مماثل، وهذا ما يغطيه المانحون، وفي ضوء ذلك فإن إمكانية إفراد الحكومة نسبة أكبر للتطوير غير متاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تقوم بتطبيق جانب من التطوير ينطبق على المؤسسات الحكومية، وهذا ما تقوم به حكومة سلام فياض بشكل واسع، لكن التطوير لم يصل إلى الفروع الإنتاجية، لاسيما الصناعة والزراعة، التي يعوّل عليها في التنمية.

ماذا تفعل السلطة لمكافحة الفقر؟

منذ العام ٢٠٠٠ والسلطة تتبنى قضيتي الفقر والبطالة وتضعهما على رأس أولوياتها الوطنية، لكن على أرض الواقع لا يوجد أي تحسن ملحوظ في التعاطي مع هاتين القضيتين، حيث يذهب جميع الخبراء إلى القول إنهما –أي الفقر والبطالة– توأمان أو وجهان لعملة واحدة.

ومنذ أصدرت الإدارة العامة للتنمية البشرية في وزارة التخطيط بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، العام ١٩٩٨، التقرير الوطني حول الفقر في الأراضي الفلسطينية، الذي ما زال يعتبر الإطار المرجعي لدراسة الفقر، والسلطة تتبنى إستراتيجيته في جميع حكوماتها المتعاقبة.

ويعلق غضية، أحد معدي التقرير، بالقول: لقد أرسى التقرير أساس خط الفقر الوطني، وتم التوافق على معاييره وآليات قياسه، ومعدلات انتشاره، وكان أول تقرير وطني من نوعه.

لكن كيف انعكس تبني السلطة لهذا التقرير على أرض الواقع؟

من الملاحظ أن السلطة لم تفلح في ترجمة هذا التبني على أرض الواقع على الرغم من كل ما تبديه من اهتمام.

ويقول غضية: صحيح أن السلطة مهتمة، لكن هناك ضرورة ملحة لإيلاء اهتمام أعلى، حتى لا تبقى مكافحة الفقر عملية ترقيعية جوهرها إغاثي وليس تنموياً.

ويضيف: المشكلة تكمن في تخصيص موازنات وتطبيقها على أرض الواقع، وحل مشكلة الفقر يتطلب التعامل مع مفهومها الشمولي، أي الفقر بجميع أشكاله من فقر دخل، وتعليم، وصحة، والذي يطال مختلف الشرائح من أطفال ونساء ومسنين.

ويتابع: المنظور الشمولي يحتاج إستراتيجية، وهذه لا توجد لدى السلطة، صحيح يوجد اهتمام لكن حتى اليوم لا توجد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، لذلك من البديهي أن نرى أن الإدارة العامة لمكافحة الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بتوزيع المال على الفقراء، أي إغاثتهم وليس مكافحة الفقر بشكل حقيقي.

تقويض المصادر الإنتاجية للمجتمع

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي الدكتور عادل سمارة، أن «السلطة قامت بتقويض المصادر الإنتاجية للمجتمع، أي الزراعة والصناعة، وساهمت في تقليل الاعتماد على الإنتاج المحلي، ما يؤدي إلى وجود المزيد من الفقراء كل عام».

ويقول سمارة: السلطة تعيش بأفكار البنك الدولي، أي أنها ليست مسؤولة عن تشغيل الناس بل تكتفي بأخذ الضرائب منهم.

ويدلل على ذلك بأن «السلطة غير معنية ببناء مصانع ومعامل قطاع عام لتشغيل الناس».

لكن غضية لا يتفق مع ما سبق، ويقول: بناء المصانع مسؤولية القطاع الخاص.

ويتابع: لقد تم بناء مناطق صناعية من التمويل الخارجي، لكنها ذات طابع إشكالي، لأن جميع البنية التحتية تحت السيطرة الإسرائيلية، إضافة إلى كونها تعاني من إشكالية في الإدارة والاستثمار.

وحسب سمارة، فإن «من أبرز العوامل التي أدت إلى زيادة الفقر في المجتمع الفلسطيني: توجه جميع شرائح الشعب إلى العمل الوظيفي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ورفض العمل اليدوي بكافة أشكاله ومستوياته، ما أدى إلى وجود فقراء جدد هم الذين ينتظرون نهاية الشهر للحصول على راتب».

ويقول: بهذا أصبحنا شعباً ينتظر نهاية الشهر، وغالبية الموظفين يتمنون أن تكون هناك نهايتان للشهر!

لا تنمية في ظل الاحتلال

الاحتلال الإسرائيلي وضعنا في دائرة مغلقة لا فكاك منها إلا بالتحرر، فمن المستحيل أن يكون هناك حل جذري للفقر والبطالة لا يصطدم بإجراءات الاحتلال أو الاتفاقيات الموقعة معه.

وحالياً يجمع خبراء الاجتماع والاقتصاد والسياسة الفلسطينيين على عدم إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال.

ويقول غضية: في الأراضي الفلسطينية الفقر له خصوصية، توجد عملية إفقار للشعب الفلسطيني بفعل ممارسات الاحتلال، وهنا الحديث يدور حول اتجاهين: الأول مصادرة مقدرات الشعب الفلسطيني، وثانياً مصادرة الحق في التنمية نتيجة ممارسات الاحتلال وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، الذي وظف آليات عدم نمو حقيقي، وضرب الفروع الإنتاجية.

ويضيف: تسبب الاحتلال بخلق وضع يأتي فيه ٦٠٪ من الناتج المحلي الفلسطيني من الخدمات، وهي في جوهرها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، ناهيك عن العجز الدائم في ميزان المدفوعات والموازنة والميزان التجاري، وضعف الاستثمار الذي أدى إلى عدم خلق فرص عمل في النهاية، ومصادرة الأراضي والاستيطان وتقييد الحركة.

ويستدرك: ما سبق لا يعني أن الاحتلال هو السبب الوحيد وراء الفقر، لكنه أدى إلى مزيد من الفقر وضاعف المشكلة، فالأسباب الطبيعية للفقر لا تتعدى ٢٠٪، بينما يتولى الاحتلال ما تبقى.

ويؤكد غضية على أن «لا تطور حقيقياً للقطاع الخاص الذي نعلق عليه الآمال في عملية التنمية في ظل الاحتلال، لا أحد يستثمر في ظل مخاطر أمنية وسياسية، لذلك مؤتمرات الاستثمار طرحت مشاريع كبيرة ولها جدوى لكن لم ينفذ منها شيء، ومؤتمر الاستثمار الذي عقد في ٢٠٠٨ في بيت لحم أعلن عن مشاريع بقيمة مليار و٤٠٠ مليون، لكن لم ينفذ منها شيء، وكل ما قاله وزير الاقتصاد حسن أبو لبدة حينها من أن القضاء على الفقر أصبح وشيكاً كان مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي، وزراعة أوهام».

وصفات التحايل على الفقر

لكن ماذا يفعل الفقراء كي يستطيعوا الصمود في هذا الواقع الصعب؟ فالمساعدات الإغاثية لا تسد الرمق، والحصول على عمل متعذر مع الصعود المتزايد لأسهم البطالة، وموجة غلاء الأسعار العالمية.

في السابق، كان التكافل والتضامن بين الناس هو الحل، لكن اليوم غابت هذه الروح إلى حد بعيد.

ويقول أحد المسؤولين في الشؤون الاجتماعية: قبل سنوات عندما كنا نواجه حالة صعبة من العوز والفقر كان يكفي أن أتصل بعدد من الناس ليقدموا المساعدة، أما اليوم فغالبية الناس يرفضون تقديم المساعدة وحجتهم مسؤولية الفقراء تقع على عاتق السلطة التي تملك الكثير من المال، لكنه لا يظهر إلا لينفق على السيارات الفخمة والمطاعم والبيوت الجميلة.

ويقول غضية: غياب التنمية الحقيقية أدى إلى إعادة إنتاج الفقر وتوسعه، ما يعني انكشافاً أكثر، لذا يبقى المتاح أمام الفقراء هو التكيف مع الفقر، وذلك إما عبر التكافل الاجتماعي، أو شد الأحزمة على البطون، وبالتالي يتكيف الناس مع الفقر على حساب التعليم والصحة، أي الأمور التي باتت أساسية.

مقترحات لحل أزمة الفقر

الفقر لم يعد مجرد مشكلة اقتصادية، بل يهدد بأزمة اجتماعية وسياسية إن لم يتم التعاطي معه بشكل جذري.

وهناك العديد من الاقتراحات للحد من الفقر، أبرزها حسب غضية: تأسيس بنك للفقراء يضم كل هذه الجهود من الوزارات والمؤسسات، وتكون له إستراتيجية واضحة، بدل أن يبقى لكل وزارة أو مؤسسة «دكانة»، فهذا غير مجدٍ ويؤدي إلى تبعثر الجهود الوطنية، ما يضعف الأثر والدور.

ويضيف: هناك بعض الجوانب التمكينية تتجلى في القروض للأسر الصغيرة للاعتماد على الذات، والاهتمام أيضاً بالتعليم والتدريب والصحة.

ويقول سمارة: هناك حاجة إلى بلورة عقيدة اقتصادية مختلفة ربما لا تصلح مع السلطة، تأخذ على عاتقها العودة إلى مصادر الإنتاج، الزراعة والصناعة، وتأسس لتنمية مستدامة تبدأ من أسفل إلى أعلى.

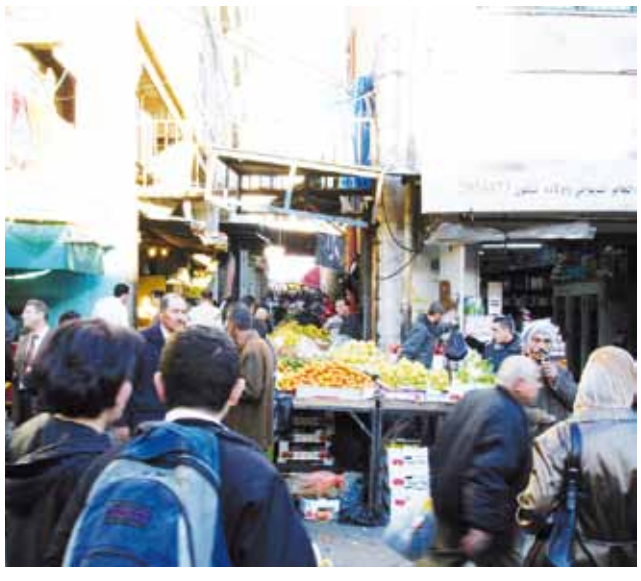

تحذير من سياسة عدم تشغيل العرب وإقصائهم عن الوظائف ذات الدخل المتوسط

نصف الفقراء في إسرائيل من العرب في ظل سياسة "مأسسة التمييز"

٥٠٪ نسبة الفقر بين العائلات العربية .. و١٥٪ بين العائلات اليهودية

٦٧٪ من العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية تعيش تحت خط الفقر

بلال ظاهر

تعاني الأقلية العربية في إسرائيل من سياسة تمييز متجذرة تمارسها المؤسسة الحاكمة ضدهم. وتنعكس هذه السياسة في جميع نواحي الحياة تقريباً، وبينها سياسة تشغيل العرب، أو على الأصح سياسة عدم تشغيل العرب وإقصائهم عن الوظائف ذات الدخل المتوسط، حيث ينخرط معظم العاملين العرب في الوظائف ذات الدخل المتدني قياساً مع الوضع في الناحية اليهودية. وأبرز ما ينتج عن هذه السياسة هو وجود نسبة عالية من العائلات العربية، ونسبة مرتفعة جداً من الأولاد العرب، التي تعيش تحت خط الفقر. وأعد طاقم من الخبراء، العرب واليهود، برئاسة الدكتور يوسف جبارين، المحاضر في كلية الهندسة وبناء المدن في معهد الهندسة التطبيقية – «التخنيون»، في حيفا، تقريراً موسعاً حول وضع الأقلية العربية في مجالي التشغيل والفقر، وانعكاسه على حياة العرب وتأثيره على علاقتهم مع الدولة.

ويشير التقرير إلى أن نسبة مشاركة العرب في إسرائيل في سوق العمل متدنية قياساً مع اليهود، وهي من أدنى النسب في العالم. ويؤكد التقرير على أن هذا الوضع «ينطوي على إشكالية من وجهة نظر الفرد والعرب في إسرائيل كأقلية قومية، وقد تكون له تداعيات بعيدة المدى على علاقة الأقلية العربية مع الدولة ومؤسساتها. وهذا الوضع ينطوي على إشكالية خاصة من وجهة نظر التقاسم العادل للموارد والنمو الاقتصادي في إسرائيل».

مشاكل أساسية

يقول التقرير، الذي تم استعراضه أمام «منتدى قيسارية» الاقتصادي الإسرائيلي الذي عقد في مدينة الناصرة مؤخراً، إنه يوجد في إسرائيل مؤسستان اقتصاديتان. المؤسسة الأولى هي مؤسسة يهودية ومتطورة ومتقدمة وتتقدم بسرعة، والثانية هي مؤسسة اقتصاد عربي متخلفة وغير متطورة وتعاني من تمييز ممأسس على مدار سنوات طويلة خلت. ومن بين النتائج الأكثر خطورة الناجمة عن ذلك هي مستوى فقر مرتفع بين العرب، وفجوات كبيرة بين العرب واليهود، واغتراب العرب عن الدولة ومؤسساتها، وضرر واضح يلحق بالناتج القومي في الاقتصاد الإسرائيلي.

ويشير إلى أن التمييز وانعدام المساواة في التشغيل بين اليهود والعرب يؤديان إلى تراجع الدخل من عمل العرب بـ٣١ مليار شيكل في العام الواحد. فالعائدات المالية التي يوفرها دخل الرجال العرب تبلغ ٢٧ مليار شيكل، بينما القدرة الكامنة تشير إلى أنه بالإمكان أن يوفر هذا الدخل، لولا التمييز، ٣٧ مليار شيكل. وفيما يتعلق بالدخل الذي بإمكان النساء العربيات العاملات أن يحققنه، فيبلغ ٢٨ مليار شيكل، بينما الدخل الفعلي لا يتعدى ٧ مليارات شيكل.

ويفيد التقرير بأنه وفقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٨، هناك قرابة ٥٠٠ر١٣ أكاديمي عربي غير مشغلين. و٩ آلاف من أصل ١٠ آلاف امرأة عربية أكاديمية لا تعمل يتم تعريفهن على أنهن يائسات من احتمال حصولهن على عمل. وإلى جانبهن، هناك ٥٠٠ر٣ رجل عربي أكاديمي غير مشغلين. وحذر التقرير من أنه في حال استمر هذا النهج، فإن عدد الأكاديميين العرب غير المشغلين سيبلغ بعد خمس سنوات ٣٠ ألفاً.

كذلك، فإن الفجوات الاقتصادية بين اليهود والعرب في إسرائيل سحيقة وتتسع كلما مر الوقت. ومن بين أسباب ذلك، أن نسبة المشاركين العرب في سوق العمل هي ٤٢٪، بينما لدى اليهود ٥٩٪. ومعدل الراتب الشهري لدى العرب بلغ ٥٬٤١٩ شيكلاً، بينما لدى اليهود ٨٬٠٥٦ شيكلاً. وبلغت نسبة الفقر بين العائلات العربية حوالي ٥٠٪، بينما هذه النسبة بين العائلات اليهودية ١٥٪. وهناك ١٪ فقط من العاملين في فرع التكنولوجيا الرفيعة هم من العرب. كذلك، فإن ٢ر٤٪ من المناطق الصناعية موجودة في التجمعات السكنية العربية. وتدل المعطيات على أن نسبة مشاركة النساء العربيات في إسرائيل في سوق العمل هي إحدى أكثر النسب تدنيا في العالم، ولا تتعدى ٢١٪ مقابل ٥٧٪ بين النساء اليهوديات. ويؤكد التقرير على أن نسبة النساء العربيات اللواتي يشاركن في قوة العمل أدنى من معدلها في العالم العربي. ويؤدي هذا الوضع إلى تعميق الفقر بين العرب، وتعميق الفجوات بين اليهود والعرب، وإعاقة تطور طبقة وسطى عربية، علاوة على أن هذا الوضع يؤدي إلى تراجع مكانة المرأة في المجتمع العربي.

حلول

وتضمن التقرير حلولاً مشروطة بمشاركة كبيرة من جانب المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية. ودعا إلى وضع خطة حكومية اقتصادية إستراتيجية وطويلة الأمد لإزالة الفجوات الاقتصادية السحيقة بين اليهود والعرب وتطوير مجال التشغيل بين العرب. وشدد معدو التقرير على أن الخطة الحكومية التي تم اقتراحها مؤخراً محدودة النطاق وتشمل ١٣ بلدة عربية فقط، هذا في حال تنفيذها أصلاً. ورأى التقرير أن إحدى نواقص الخطة الحكومية هو منع الهجرة «السلبية» للعرب؛ أي منع هجرة العرب من التجمعات السكنية العربية إلى التجمعات اليهودية، مشيراً إلى أن ذلك يمنع اندماج المجتمع العربي في الاقتصاد الإسرائيلي، ويزيد من إقصائه عن الاقتصاد.

وفي موازاة ذلك، شدد معدو التقرير على أن أهداف الخطة التي يقترحونها لتشكل بديلاً للخطة الحكومية تكمن في تقليص إلى حد كبير للتمييز ضد العرب في مجال التشغيل والتطوير الاقتصادي. كذلك، أوصوا بتحديد غايات سنوية واضحة تتمثل برصد حصص لاستيعاب العاملين العرب في القطاع الحكومي والشركات الحكومية، ومنح محفزات للقطاع الخاص لاستيعاب عاملين عرب، وتطوير الاقتصاد المحلي العربي وخلق محيط مناسب للتطوير الاقتصادي. كما اقترح التقرير استغلال الطلب المتصاعد للمشاركة بقوة العمل لدى النساء العربيات. ونفى التقرير مزاعم إسرائيلية حول أن النساء العربيات لا يعملن لأسباب ثقافية واجتماعية، وأكد على أن عدم مشاركتهن في قوة العمل نابع من النقص في أماكن العمل، خصوصاً أن النساء يفضلن العمل قريباً من بلداتهن بسبب الأدوار العديدة التي تقوم بها المرأة بشكل عام.

وأوصى التقرير بضبط وتطبيق القوانين القائمة بشأن تطوير تشغيل العرب في القطاع العام، وزيادة نسبة المستخدمين العرب في الوزارات من ١٠٪ إلى ١٥٪ من مجمل المستخدمين في الوزارات. وطالب بزيادة نسبة العرب العاملين في القطاع العام. كذلك، أوصى بمطالبة الشركات التي تتقدم للفوز بمناقصات حكومية، والتي تحصل على منح حكومية، بالالتزام بتشغيل نسبة معينة من عمالها من العرب. كما أوصى بتشجيع الحكومة للقطاع الخاص اليهودي على تشغيل العرب.

وطالب التقرير بتحويل مناطق صناعية في شمال البلاد إلى مناطق مشتركة لسلطات محلية عربية ويهودية، وإفساح المجال أمام تطوير مناطق صناعية مشتركة في أنحاء البلاد. كما يجب إشراك السلطات المحلية العربية في إدارة وتطوير وتقاسم الدخل من المناطق الصناعية الواسعة في شمال البلاد. واقترح تخصيص مبلغ ملياري شيكل لإقامة صندوق يمنح ضمانات حكومية لتشجيع مبادرين عرب على إقامة مصالح تجارية في تخوم السلطات المحلية العربية.

وأكد على وجوب حل مشكلة متفاقمة وصعبة للغاية بشأن القرى العربية غير المعترف بها في النقب. وأوصى بأن تعترف الحكومة الإسرائيلية بالقرى غير المعترف بها، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٧٠ ألف نسمة، وتطوير البنية التحتية لتوفير أماكن عمل فيها. وهنا، يشار إلى أن إسرائيل ترفض الاعتراف بنحو ٤٠ قرية عربية، على خلفية مخططاتها للاستيلاء على أراضي عرب النقب في هذه القرى، ولذلك فإن الحكومة لا توفر لهم أي نوع من الخدمات.

ويشير معدو التقرير إلى أنه على الرغم من الأوضاع القاسية والتمييز الذي يعاني منه العرب، فإن تقدّماً ملحوظاً طرأ على مجال التعليم عند المواطنين العرب، حيث ازدادت نسبة المتعلمين بشكل كبير بينَ عامي ١٩٦١ و٢٠٠٧، خصوصاً بما يتعلق بمتوسط سنوات الدراسة. وارتفع معدل سنوات الدراسة من ٢ر١ سنة إلى ٣ر١١ سنة، أي ارتفاع بـ٩ أضعاف مقارنة بالعام ١٩٦١. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في مجال التعليم بين المواطنين العرب واليهود، لاسيما في مجال الاستثمارات الحكومية. ولعل النقطة الأساس تكمن في أنَّ الزيادة التي طرأت على مجال التعليم لم تجد التعبير المناسب في مجال التوظيف.

معطيات الفقر

تدل المعطيات الرسمية حول حجم الفقر في إسرائيل، وفقاً لتقرير الفقر الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني للعام ٢٠٠٨، على أنه توجد في إسرائيل ١٠٠ر٤٢٠ عائلة فقيرة يبلغ عدد أفرادها ٣٠٠ر١٬٦٥١ نسمة، بينهم ٦٠٠ر٧٨٣ دون سن الثامنة عشرة. ووفقاً للمعطيات الإسرائيلية، فإن عدد العرب يبلغ ٥ر١ مليون نسمة (هذه النسبة تشمل الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة) ونسبة الفقر بين العرب هي ٥٠٪ تقريباً. ويعني ذلك، أن نصف الفقراء في إسرائيل تقريباً هم من العرب. وأشار تقرير مؤسسة التأمين الوطني إلى أن نسبة الفقر بين العائلات العربية انخفضت في السنوات الأخيرة. ففي العام ٢٠٠٦، كانت النسبة ٥٤٪، وفي العام ٢٠٠٧ انخفضت إلى ٥١ر٤٪، وفي العام ٢٠٠٨ إلى ٤٩ر٤٪. والسبب الرئيسي في انخفاض نسبة الفقر هو اندماج مواطنين عرب في سوق العمل. لكن معطيات نشرتها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، في شهر أيار الماضي، أشارت إلى الأوضاع القاسية والصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون المقدسيون. وأشار التقرير إلى أن هدف إسرائيل هو الحفاظ على أغلبية يهودية في القدس وإبعاد الفلسطينيين عن المدينة. وتبين من المعطيات أن ٦٧٪ من العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية، و٧٢٪ من الأولاد الفلسطينيين، يعيشون تحت خط الفقر. وفي المقابل، فإن نسبة الفقر بين العائلات اليهودية في القدس تبلغ ٢١٪، وبين الأولاد اليهود ١ر٣٩٪.

الجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية تعرف القدس على أنها «مدينة فقيرة»، بسبب العدد الكبير من سكانها اليهود الذين ينتمون للمجتمع الحريدي (أي المتشددين دينياً)، والذين لديهم عائلات كثيرة الأولاد، إضافة إلى عدم انخراطهم في سوق العمل وتركيزهم على دراسة التوراة مقابل الحصول على مخصصات من التأمين الوطني وتبرعات من مؤسسات يهودية محلية وعالمية، والتي تخرجهم من دائرة الفقر.

٩٠٪ من عناصر الشرطة الإسرائيلية لديهم أفكار عنصرية تجاه العرب

تدهور كمي ونوعي خطير في معدلات الجريمة والعنف داخل العائلة والمدرسة في أوساط فلسطينيي الداخل

استمرار التمييز القومي والفقر يجعل حياة فلسطينيي الداخل مشحونة بإحباط وغضب يشكلان أرضاً خصبة للعنف والانحراف

بلال ظاهر

ارتفع في السنوات الأخيرة معدّل الجريمة بين العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ووصل في العام ٢٠٠٩ إلى ذروته بارتفاع بنسبة ٨ر٤٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. كذلك، يتبين من معطيات نشرها «مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية»، مؤخراً، أنه إلى جانب ارتفاع نسبة الجريمة، فإن نسبة تجريم المحاكم الإسرائيلية للعرب في الملفات الجنائية أعلى منها بين اليهود في ملفات جنائية مشابهة. وفي موازاة ذلك، ارتفع العنف الأسري أيضاً، بما في ذلك العنف ضد النساء والمسنين والعنف في المدارس. وزيادة على ذلك، هناك عنف الشرطة ضد العرب، فيما توجه المواطنين العرب إلى الشرطة لتقديم شكاوى منخفض. وتدل معطيات العام ٢٠٠٩ على أن العرب شكلوا ٥٠٪ تقريباً من السجناء والمعتقلين الجنائيين في السجون الإسرائيلية، بينما بلغت نسبة السجناء والموقوفين على مخالفات عنف داخل العائلة ٤٠٪. وشكّل العرب نسبة ٤١٪ من المشتبه بهم في ملفات القتل، و٣٦٪ من ملفات محاولة القتل، و٣٦٪ من ملفات الاعتداءات القاسية. وبلغ عدد جرائم القتل في إسرائيل ١٢١ جريمة في العام الماضي، بينها ٧١ جريمة وقعت في المجتمع العربي. كذلك، فإنه من بين ١٢ امرأة قُتلت كانت هناك ٩ نساء عربيات.

وكان ٤١٪ تقريباً من الملفات الجنائية ضد قاصرين في العام ٢٠٠٨ هي ضد عرب. وفيما شهد العام ٢٠٠٨ انخفاضاً في نسبة مخالفات العنف الجسدي لدى القاصرين اليهود، فقد ارتفعت هذه النسبة لدى العرب.

العنف الأسري

أحد أبرز أشكال العنف داخل الأسر في المجتمع الفلسطيني هو العنف ضد النساء. ويوجد في إسرائيل ١٣ ملجأً لحماية النساء المعتدى عليهن، بينها اثنان لنساء عربيات، وواحد مختلط للعربيات واليهوديات. وارتفع عدد النساء اللواتي تم استقبالهن في مجمل هذه الملاجئ من ٦٩٢ امرأة في العام ٢٠٠٨ إلى ٧٤٨ امرأة في العام ٢٠٠٩، بينهن ٢٥٤ امرأة عربية (٣٣٪). وعلى الرغم من الارتفاع في عدد النساء اللواتي تعرضن لاعتداءات في العام الماضي، فإن ثلثي النساء العربيات لم يتم استيعابهن في ملاجئ بسبب عدم توفر أماكن شاغرة. وتشغل جمعيتان عربيتان، هما «السوار» و«نساء ضد العنف»، خطوط طوارئ للنساء والفتيات العربيات ضحايا الاعتداءات الجنسية والجسدية. وتستقبل الجمعيتان من خلال هذه الخطوط ١٤٠٠ توجه جديد سنوياً. وتشهد خطوط الطوارئ هذه ارتفاعاً متواصلاً في توجهات نساء وفتيات عربيات، في الوقت الذي تشهد فيه خطوط الطوارئ لدى اليهود انخفاضاً من سنة إلى أخرى.

وهناك قضية أخرى يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال العنف ضد الفتيات؛ وهي تزويج القاصرات، الذي ينبع عنه وجود أمهات قاصرات. وتفيد المعطيات بأنه تم في العام ٢٠٠٧ تزويج ٣٨٤٣ فتاة دون سن الثامنة عشرة، وبلغ عدد القاصرات المسلمات أكثر من ضعفي القاصرات اليهوديات. لكن الفجوة ترتفع لدى الحديث عن الفتيات في سن ١٦-١٧، حيث كان عدد الفتيات المسلمات أعلى بأربع مرات من اليهوديات. وفي العام ٢٠٠٧، كانت هناك ١٦٦٥ ولادة لدى قاصرات دون سن الثامنة عشرة، بينهن ٧٥٪ تقريباً لدى قاصرات مسلمات.

كذلك ارتفع العنف ضد الأطفال، خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨، بنسبة رهيبة. فقد ارتفع عدد الملفات الجنائية من نوع مخالفات ضد حياة البشر التي جرت ضد أطفال من ٢٦ إلى ٢١٢ ملفاً. وارتفع عدد الملفات التي تم فتحها على خلفية مخالفات جنائية ضد أطفال داخل العائلة بين الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٨ بنحو ٧٢٪، ومن ٢٨٣ حالة إلى ٤٨٧ حالة. وفي العام ٢٠٠٨، ارتفع عدد الأطفال الذين وصلوا إلى المستشفيات والعيادات، والذين تم تعريفهم على أنهم ضحايا عنف جسدي وجنسي داخل العائلة، إلى ٢٧١٦ طفلاً مقارنة بـ١٩٨٩ طفلاً العام ٢٠٠٠، ما يعني ارتفاعاً بنسبة ٦ر٣٦٪. وكان المعتدي أحد الوالدين في ٥١٪ من الحالات. وفي ٣ر٣٦٪ من الحالات نجمت عن معاناة الأطفال من الإهمال، وفي ٣٦٪ عانى الأطفال من اعتداء جسدي، وفي ٨ر١١٪ من اعتداء جنسي. وتشير المعطيات أيضاً إلى أن الكثيرين من ضحايا الاعتداء الجنسي الذين وصلت شكواهم إلى مراكز المساعدة كانوا دون سن الثامنة عشرة لدى وقوع الاعتداء. وقد اتصل ٥٠٪ منهم مع جمعية «السوار»، و٣٦٪ مع جمعية «نساء ضد العنف». كذلك اتصل ٤٥٪ مع مراكز عامة.

ويتعرض واحد بين كل خمسة مسنين للاعتداء، وواحد من كل أربعة مسنين يعاني من الإهمال. وارتفعت نسبة الاعتداءات ضد المسنين بـ٣٠٪ في العام ٢٠٠٧ مقارنة مع السنوات التي سبقتها. ويتضح أن المسنات هن المجموعة الأكثر تضرراً. كما أن غالبية المعتدين هم أفراد العائلة.

وبينت معطيات العام الدراسي ٢٠٠٨ أن العنف على اختلاف أنواعه موجود في المدارس، وفي جميع المراحل الدراسية. ومقارنة مع الوضع في المدارس اليهودية، فإن العنف ينتشر بشكل أكبر في المدارس العربية. ويدور الحديث هنا عن العنف الجسدي، ومن ضمنه العنف القاسي.

ويشهد المجتمع الفلسطيني في الداخل تفاوتاً في بعض الحالات، يعود مصدره إلى الفروق القائمة بين الطلاب العرب البدو وسائر الطلاّب العرب. ويتبين أنّ احتمالات التعرّض لاعتداء جسديّ صعب واردة أكثر بين الطلاّب البدو. ويعود ذلك إلى تجمُّع عدّة «عوامل خطَر» لدى هذه المجموعة تفسّر هي بدورها العنف المدرسيّ. وتعاني هذه المجموعة من الفقر والإقصاء الاجتماعيّ الاقتصاديّ، إضافة إلى نقص في الحصول على الخدمات. كذلك، فإن الأولاد الذكور يتعرضون للعنف أكثر من البنات، وطلبة المرحلة الابتدائية أكثر تعرضاً للعنف من طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية. ويمكن اعتبار ارتفاع نسبة التسرّب من المدارس وانخفاض نسبة المستحقين لشهادة «البجروت» (أي التوجيهي) بين العرب عموماً، هما مؤشران آخران على مجموعات الضائقة.

العلاقة بين العرب والشرطة

إن العلاقة بين الأقلية العربية والشرطة الإسرائيلية بالغة التوتر. وكانت «لجنة أور» الرسمية التي حققت في استشهاد ١٣ مواطناً عربياً برصاص الشرطة خلال «هبة أكتوبر» في العام ٢٠٠٠، قد أشارت إلى أن ٩٠٪ من عناصر الشرطة الإسرائيلية لديهم أفكار عنصرية تجاه العرب. وتشير المعطيات الحديثة إلى أن ٣ر٧٪ من الأعمال الإجرامية التي تعرضت لها الأسر الفلسطينية في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ جاءت من طرف عناصر الشرطة. وبلغت هذه النسبة في وسط البلاد ١٨٪. وتبين من التدقيق في أنواع الاعتداء الإجرامي أن الذين تعرضوا لتحرش واعتداء الشرطة لمرة واحدة بلغ ٥ر٤٦٪، و٦ر١٧٪ لمرتين و٤ر١٨٪ لثلاث مرات، بينما تعرض ٥ر١٧٪ لتحرش واعتداء الشرطة أربع مرات أو أكثر.

وفي موازاة ذلك، فإن نسبة تقديم العرب شكاوى للشرطة عن جرائم وحالات عنف مختلفة هي نسبة منخفضة، وانخفضت أكثر في السنوات الأخيرة. إذ لم يتم التبليغ عن ٢ر٥٨٪ من حالات الاعتداء التي ارتكبت داخل المنزل في العام ٢٠٠٧. ولم يقدم المسنون سوى ٥٪ من مجمل الشكاوى التي يقدمها المسنون بأنفسهم عادة، في حالات الاعتداء عليهم، بما في ذلك أحداث سرقة وعنف داخل العائلة. وبرز انخفاض كبير للغاية في معدل شكاوى النساء العربيات للشرطة في حالات العنف الحاصلة داخل العائلة منذ «هبة أكتوبر»، حيث لم تقدم شكاوى كهذه سوى بنسبة ٨ر١١٪ من مجمل شكاوى العنف، التي تم تقديمها لجمعيات حماية النساء.

ارتفاع عنف الفئات المحبطة والضائعة

ويقول الأخصائي النفساني والمحاضر الأكاديمي، البروفيسور مروان دويري: صحيح أن هناك أنواع عنف جديدة تحدث بوتيرة عالية وبيُسر لا مبرر له، إلا أنني لا أعتقد أن «ازدياد العنف» هو التوصيف الدقيق لما يحدث، وذلك أننا، في المقابل، نستطيع أن نلاحظ انخفاضاً في كثير من أنواع العنف التي كانت منتشرة ومشرّعة في الماضي، مثل: العنف الجسدي ضد المرأة واستعمال الضرب كوسيلة «تأديبية» من قبل الوالدين والمعلمين. كذلك شأن القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة، إذ انخفض ويلقى اليوم استنكاراً واسعاً قياساً إلى ما كان عليه الأمر من قبل.

كذلك الأمر في الاشتباكات الحمائلية ودوائر الثأر الدموية، فعلى الرغم من أنها ما زالت تحدث اليوم، أعتقد أن هذا النوع من الاشتباكات أيضاً كان أكثر انتشاراً في الماضي، وربما كان أكثر دموية. الاعتداءات الجنسية على الأطفال وسفاح القربى ليست بجديد على مجتمعنا، بل إن الجديد هو سقوط التكتم والإنكار، اللذين كانا سائدين في العقود الأخيرة، وفي ارتفاع منسوب الوعي، وبالتالي الردع لهذه الادعاءات.

وتابع دويري أن «الجديد في ساحة العنف ليس كمياً فحسب، بل هو في أساسه نوعي. يمكن القول، بشيء من التعميم، إن الحالة اليوم هي حالة فلتان، انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعية والتربوية، وارتفع فيها عنف الفئات المحبطة والضائعة، لاسيما عنف الشباب. الشباب اليوم يرفض ويتصدى بشكل ما لتعنيف الوالدين والمعلمين، كذلك المرأة اليوم على استعداد لحماية نفسها مستعينة بالقانون وبمؤسسات دعم المرأة. الأمر الثاني الذي يميز العنف اليوم هو أنه عنف «مُنزاح» أو «طائش» يخطئ الهدف ويكون نوعاً من «التنفيس» ضد «كبش فداء» ليس له حتماً علاقة بمصدر الإحباط الحقيقي». وشدد على أن «حالة العنف ليست في معزل عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً. واستمرار التمييز القومي والفقر يجعل حياة العربي في إسرائيل مشحونة بالإحباط والغضب، ما يشكل أرضاً خصبة للعنف والانحراف. ومن جهة أخرى، نحن نتأثر بقيم القوة والغطرسة وانتهاك حقوق الغير السائدة في إسرائيل، وبالتالي نتشرب هذه القيم في مواجهتنا مع المجتمع الإسرائيلي، وكذلك في مجتمعنا. جهود الدولة وميزانياتها موجهة لاستمرار الاحتلال والاستيطان على حساب الرفاه الاجتماعي. الشرطة تتقاعس في مكافحة العنف والمخدرات وثمة فئات مستفيدة من حالة الانفلات، كتجار المخدرات والعصابات المنظمة، وتحقق أرباحاً من خلال (البلطجة) وجباية رسوم (الخاوة)».

علاقات تبادلية بين الكولونيالية والعنف الأبوي

من جانبها، أشارت المحاضرة في علم الإجرام في الجامعة العبرية في القدس، الدكتورة نادرة شلهوب – كيفوركيان، فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة إلى أنه «في حالتنا، ينبغي بحث العنف الممارس ضد النساء بنظرة تاريخية وآنية تعتبر نكبة العام ١٩٤٨ منطلقاً تحليلياً.

وتتيح لنا هذه النظرة على النكبة الكشف عن طرق معاناة الفلسطينيين ثقافياً ومادياً من السياسة والتراتبية الإسرائيليتين العنصريتين وسياسة الغبن الجندرية. ومرد التراتبية والعنصرية في إسرائيل إلى يهوديتها وصهيونيتها، وإلى البنية السياسية الجندرية المنحازة في إطار نظام بنيوي رجولي واستشراقي وكولونيالي وصهيوني. هذا النوع من الغزو الكولونيالي الإثني الإسرائيلي يستغل مسائل خلافية في المجتمع والثقافة الفلسطينيين، ويعمل على تعزيز ضررها بالنساء الفلسطينيات وتحويله إلى عنف».

وأضافت أنه «في الحالة الفلسطينية هذه، يبين لنا العنف الممارس ضد النساء، إلى حد بعيد، العلاقات التبادلية بين الكولونيالية والعنف الأبوي. وتؤكد الدراسات والأبحاث على أن ثمة علاقة وثيقة في غالبية المستعمرات بين احتلال البلاد والعنف الممارس ضد النساء. وتعامل الدولة العنيف يساهم في إقصاء النساء عن الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويعمل على تحصين بنى ومصالح أصحاب القوة البطريركية. من جهة، يقوم النظام الكولونيالي الإسرائيلي بدور (المنقذ) لدى تقديمه الخدمات الطبية أو المساعدة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يواصل التحكم بحياة النساء وتغيير العلاقات الجندرية بطرق شتى ومعقدة ومتناقضة. وتكبيل النساء بدور التبعية الاجتماعية والاقتصادية يعمل على تحصين العالم الذي يسيطر عليه الرجال، ويزيد من يُسر الإساءة إلى النساء».

«يا لطيف ... أجتك بنت»!

.. عندما يبدأ التمييز ضد النساء مع أول صرخة تعلن جنس المولود

سحر حنني

بينما نحن منشغلون بأمور حياتنا اليومية، وفي وقت كل منا فيه مثقل بهمومه، وقعت هناك، في عالم نخاله بعيداً عنا حادثة نادرة من نوعها في عالم يتغنى بالتقدم والتطور؛ أن تقتل امرأة وذنبها الوحيد أنها تحمل في أحشائها أنثى وليس ذكراً .. نقف مذهولين لمضمون هذه الكلمات!

هذا ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية عن رجل قتل زوجته في قرية النصارية بالقرب من نابلس؛ لأنها حامل بأنثى، وعند البحث والتحري عن الموضوع تبين أن هذا كان اعتراف الرجل الأولي عند التحقيق معه من قبل الأجهزة الأمنية عن سبب قتله لزوجته وأم أولاده الأربعة.

هذه الحادثة التي هزت كيان المجتمع الفلسطيني ككل، وأعادتنا إلى عصور خلت، فيما الأسئلة ذاتها تلح على أذهاننا: هل عدنا إلى عصر الجاهلية الأولى الذي كانت الأنثى تقتل فيه لأنها أنثى فقط؟! أم أن هذا العالم لم يكن عنا ببعيد؟! إنما يختبئ خلف شعارات المساواة بين الرجل والمرأة، والذكر والأنثى؟!

تمييز على أساس الجنس

أمل جمعة، من طاقم شؤون المرأة، تقول لـ «آفاق برلمانية»، إن «التمييز ضد النساء موجود بالأرقام والمشاهدات؛ سواء بنوعية التعليم التي يتلقينها، أو حتى بعد التخرج، حيث فرص الالتحاق بسوق العمل تكون قليلة، فالآفاق المفتوحة، والخيارات المطروحة أمام الشباب أكثر من الفتيات».

ونوهت إلى أن نسبة التحاق المرأة بسوق العمل الفلسطينية لا تتجاوز ١٥٪، وهذا يشكل صورة من صور التمييز، كما أن النساء مقيدات بنوعية محددة من الوظائف، موضحة أن «هناك نسبة كبيرة من العاملات الفلسطينيات لا يسجلن في سجلات النساء العاملات كونهن يعملن في منازلهن أو أراضيهن، وكثيرات من يكن المعيل الوحيد لأسرهن». وأفادت جمعة بأنها تابعت الكثير من حالات التمييز بين الذكر والأنثى على أساس الجنس، وهذا يرتبط بالموروث الثقافي، فهناك من انفصل عن زوجته لأنها أنجبت أنثى.

«أتعقد من الإناث»!!

سهى جعدة، (٤٥ عاماً)، أم لسبع بنات وولد، تقول إنها أنجبت ابنها الذكر بعد البنت الأولى، ومن ثم أنجبت بنات، بعدها قررت الاكتفاء «بما قسم الله» لها من أبناء، عندها أخذ أقرباؤها يلحون عليها بضرورة وجود أخ لابنها، ويقنعونها بذلك بأدلة وأمثلة من حالات أناس آخرين، واقتنعت بذلك، لكنها كلما حملت كانت لا تنجب إلا إناثاً، حتى أضحين ٧ بنات.

وتضيف: أصبحت أتعقد من الإناث، وبخاصة بعد أن زوجت ثلاثاً من بناتي وابني، وتحولت إلى جدة لست بنات وولد، فاثنتان من بناتي وكنتي أنجبن إناثاً، كما أنهن أصبحن يتعرض لمضايقات من المجتمع المحيط لأنهن مثل أمهن أو حماتها لا ينجبن إلا الإناث.

وتتابع جعدة: إن ذلك يشكل ضغطاً نفسياً عليّ، فهذا ما قسمه الله لنا، أن ننجب الإناث، وأنا في البداية كنت أحب إنجاب البنات، وبخاصة أنني وأخي وحيدان لأمي وليست لي خالات، ولكن الناس حولي هم من يسمعونني كلاماً يؤثر سلباً عليّ، وبخاصة عندما يقولون إن زوجي سيتزوج من أخرى لأني لم أنجب إلا ذكراً واحداً، وأن الرجال يحبون الذكور على الإناث، والحمد لله زوجي ليس من نوعية الرجال هذه، إنما كلما رزق بأنثى يحمد الله على عطيته ويذبح العقيقة عنها، ويخفف عني بعكس الكثير من الأزواج.

تغير بطيء..

بتقدم السنوات اختلفت صور التمييز ضد النساء، فقوانين التعليم والمناهج وطبيعة الحياة، والوضع الاقتصادي الصعب، عوامل ساهمت في تخفيف وطأة المعاملة المميزة للرجال على حساب النساء، فزادت نسبة من يلتحقن بحقل التعليم، ومن ثم العمل، ولكن ليس بمستوى طموح أمل جمعة وغيرها من المناصرات لقضايا المرأة.

وفي هذا الجانب، بينت جمعة أن «التغير بطيء وهو لم يكن إيماناً بدور النساء وقدرتهن على العمل والإنجاز، بل كان نتيجة التغيرات الاجتماعية والظروف الاقتصادية التي باتت تفرض ضرورة وجود أكثر من معيل للأسرة حتى يتسنى لها الاستمرار والبقاء».

وأضافت: إن الأزواج الشابة يفضلون إنجاب الأطفال الإناث، ولكن مشكلتهم معهن تبدأ بعد أن تصل الفتاة إلى سن البلوغ، من حيث نظرة المجتمع والعادات والتقاليد، وهنا تبدأ المشكلة في أن الآباء حينما تظهر

ملامح الأنوثة على بناتهم يخافون عليهن كأجساد، ففي موروثنا العربي الاجتماعي الفتاة جسد وأي خدش بهذا الجسد يصيب العائلة ككل.

وتتابع: تاريخياً، الإناث وئدن لأنهن إناث، مشيرة إلى أن «القتل ليس بالضرورة أن يكون جسدياً إنما قد يكون معنوياً، فالتزويج المبكر، والحرمان، يعدان من أنواع القتل».

وبالنسبة إلى الخدمات التي تقدمها الجمعيات النسوية، ومن بينها طاقم شؤون المرأة، في سبيل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، أشارت جمعة إلى أن الطاقم بشعاره العريض «نحو المساواة وتحقيق العدالة» يعمل من خلال القوانين على إيجاد بنود مناهضة للتمييز وتنصف النساء، بالإضافة إلى مشاريع تعطي الفرصة لتمكين النساء ومساواتهن مع الرجال في الفرص.

وأوضحت أن من بين مشاريع الطاقم مشروع «سنابل» للمرأة الريفية لتقوية النساء إيماناً بمساهمتهن في اليد العاملة الفلسطينية، ومشروع الإعلام الذي يقوم على إصدار نشرة باسم «صوت النساء»، وبرنامج إذاعي لإبراز قضايا النساء، وبخاصة أن هناك آلاف القصص التي يمكن التطرق لها.

وقالت جمعة: إن المجتمعات العربية غير مؤهلة لاستقبال الإناث كعضوات فاعلات، وبخاصة أن النظرة الدونية للمرأة العربية لا تزال قائمة على الرغم من المظاهر الخداعة التي تقول إن المرأة متساوية مع الرجل.

سبب الجريمة

تضاربت الآراء حول سبب قتل الرجل لزوجته، فأهلها يبررون الجريمة بوجود علاقة «غير شرعية» بين الزوج وامرأة أخرى، وحين أصرت الزوجة وتبلغ من العمر ٢٧ عاماً على قطع هذه العلاقة عوقبت بالقتل، منوهين إلى أن علاقة الزوجة مع زوجها قبل خيانته لها كانت ممتازة، والزوج لا يفرق بين أبنائه الذكور الثلاثة وبنته الأنثى.

آثار التعذيب والخنق كانت بادية على جسد الضحية، وعلامات مقاومتها للموت كانت أيضاً جلية على محياه .. هذا ما قاله الطبيب الشرعي كدليل إثبات لجريمة قتل ارتكبها رجل بحق زوجته وأم أبنائه.

ذوو القاتل أصابتهم الفجيعة بجريمة ابنهم، فهم بحد تعبيرهم خسروا ابنهم و«كنتهم» الحنون والمعطاءة، كما وصفها شقيق الزوج، «لكن مرضه وعدم إدراكه للواقع هو من جعله يرتكب الجريمة دون قصد».

وعقب الشقيق (م. ب) على اعتراف أخيه بقتله لزوجته لأنها تحمل أنثى، بالقول إنه لا يعلم بما يدور حوله، فتارة يعترف بما سلف ذكره، وتارة يقول إنه لم يقتلها وأنها انزلقت عن درج منزلهما دون قصده.

نعى (م. ب) زوجة أخيه بكلمات طيبة نظراً للعلاقة التكاملية التي كانت تربطهما معاً، فكانا بحد رأيه «مثالاً يحتذى به للمعاملة الحسنة» التي يتلقاها أخيه من زوجته، وبخاصة بعد الحادث الذي تعرض له العام ٢٠٠٦ وهو يحاول أن يسعف طفلاً من قريتهم على حاجز عسكري إسرائيلي، حيث سعى لإيصاله إلى اقرب مستشفى في مدينة نابلس، وعندما حاول اجتياز قافلة السيارات المتوقفة على الحاجز تعرض للضرب المبرح من الجنود المتمركزين على الحاجز وفقد الوعي؛ ما أدى إلى وفاة الطفل، وهذا خلق حالة نفسية وعصبية صعبة للزوج، فما من فترة إلا ويتذكر الحادث ويأخذ بالصراخ «قتلوا الولد قتلوا الولد»، حسب الشقيق.

وأوضح (م. ب) أن أخيه رفع قضية ضد الجيش الإسرائيلي على خلفية ما تعرض له من عاهة دائمة، وأنه يواصل تلقي العلاج منذ تلك الحادثة.

لكن هذا الحادث الصادم، لا يعد مبرراً يدفعه إلى ارتكاب جريمة قتل بحق زوجته، حسب ما قاله ابن عم الضحية.

وتبين جمعة أن «هناك الكثير من هذه الحوادث في بلادنا التي تحول دوافعها إلى روايات أخرى لإخفاء السبب الرئيس، والذي يكون في الغالب عنفاً ضد النساء».

جنس المولود يحدد الفرح أو الوجوم

كثيرة هي الشعارات التي تتغنى بالعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، ولكن الدكتور محمد الخراز، طبيب نسائية مختص في مستشفى رفيديا الحكومي بنابلس سابقاً، أسقط كل هذه الشعارات، حين قال: إن هناك الكثير من الرجال يسألون عن جنس المولود ويذهبون.

ويتابع الخراز: إن نسبة كبيرة من الآباء يحضرون إلى المستشفى بعد ولادة زوجاتهم ويسألون عن جنس المولود، فإذا كان ذكراً يحتفلون ويوزعون الحلويات ويهتمون بصحة زوجاتهم وأطفالهم، أما إذا كانت أنثى فيعودون إلى منازلهم مسودي الوجوه، دون الاطمئنان على صحة زوجاتهم أو بناتهم.

ويوضح أن «نسبة قليلة من هؤلاء الآباء يحمدون الله على صحة مولودهم ذكراً كان أم أنثى، وهذه الحالة لا تقتصر على الرجال، فهناك بعض النساء عندما تعلم أنها تحمل بأنثى لا تهتم بصحة جنينها كما لو كان ذكراً».

ويرجع الخراز الأمر إلى «المجتمع الذي يطالب المرأة بإنجاب الذكور، ويعاقبها في حال أنجبت الإناث، نظراً لما يتمتع به الرجل في مجتمعاتنا الشرقية من مزايا على حساب الإناث».

من جانبها، تعزو جمعة رغبة نسبة كبيرة من النساء اللواتي يفضلن إنجاب الذكور على الإناث، إلى «خوف بعض هؤلاء النساء من المعاناة التي تعرضن لها في حياتهن أن تنالها فتياتهن، وللتخلص من حمل ثقيل ألقاه على كاهلهن المجتمع».

وتقول: هذه الفئة من النساء تشكل ضحايا للمجتمع ونظرته الدونية لهن في حال لم ينجبن الذكور، فهم يعتقدون أن الولد سينفعهم في حياتهم، وكبرهم، والبنت ستجلب لهم المتاعب على غرار المثل الشعبي الذي يقول «هم البنات للممات».

الاحتلال يستحوذ على نحو ٨٥٪ منها

منازل لم تصلها المياه منذ أشهر ... وأزمة خانقة على "الصهاريج"

محمد أبو ربيع

«شو إجت المي عندكم» .. هذا هو السؤال الذي يتردد صباح مساء على ألسنة الكثير من الفلسطينيين، فأصبحت قضية المياه حديث الشارع، وفي كل صيف تتجدد هذه الدوامة العنيفة، يتذمر الناس، يحمّلون مصلحة المياه المسؤولية، ومنهم من يعزو ذلك إلى قلة الأمطار، وهناك من يلجأ إلى السرقات، فتصبح السرقة اثنتين: سرقة الاحتلال من جهة، وسرقة ذوي القربى من جهة أخرى، وتبدأ أزمة الصهاريج «التنكات» (١٢٠ شيكلاً للصهريج الواحد) الذي سرعان ما ينفد؛ رزقة جديدة يحوطها الاستغلال والجشع، وقليل من ينظر إلى مسؤولية الاحتلال.

يقول المواطن (ص. ش) من قرية عبوين في محافظة رام الله والبيرة: تصلنا المياه في الأسبوع مرتين، لكن الحال لا يطاق، محاصيلنا الزراعية تدمرت، سياراتنا غير نظيفة، ملابسنا غير نظيفة، روائح كريهة تنبعث من المنزل، وروائح «الجرابات» (الجوارب) في الصيف تسبب لنا مشاكل في التنفس، فأضطر إلى شراء رزمة جديدة من» الجرابات»، نبقى قلقين مضطربين، لا نشرب مثل البشر، فنلجأ مضطرين إلى شراء «التنكات»، وهناك الأزمة الخانقة، واستنى على الدور يا أبو محمد، وفي النهاية تدفع ١٢٠ شيكلاً، أو ١٥٠ إن أردت الشراء من مصلحة المياه، يوم يومين، وينتهي «التنك».. الحياة هنا أصبحت كالجحيم.

أما المواطن (ق. ر) من قرية ميثلون في محافظة جنين، فيصف حاله بالقول: لم تصلنا المياه منذ شهر، وأنت تعلم أن مناطق الشمال بالدرجة الأولى زراعية، لذلك نخسر آلاف الشواكل سنوياً. ولم يخفِ هذا المواطن أنه يقوم بعمليات سرقة للمياه، ويضيف: أعطوني حلا، الأولاد ماتوا من العطش، وخسرنا آلاف الشواكل، ومعناش نشتري «تنكات» مي، واتصلنا بمصلحة المياه عشرات المرات، لكن عَ الفاضي».

وفي محافظة الخليل، يقول المواطن (و. ر) من قرية صوبا: أصبحت حياتنا مثل العصور البدائية، ننقل الماء على الدواب من العيون القليلة الموجودة في المنطقة، ويتطلب منك الأمر الوقوف ساعات وساعات في الشمس الحارقة، حتى تملأ مجموعة من القناني. أما عندما يتعلق الأمر بماء الطبخ، فنضطر في كثير من الأحيان إلى شراء المعلبات والمياه المعدنية، بدل أكل طبخة شعبية. ويحدثنا عن جاره «أبو محمود»، قائلاً: قام مع مجموعة من أصدقائه مؤخراً بحفر بئر مياه، لكنهم فوجئوا بقوة من جيش الاحتلال تحاصرهم أثناء الحفر.

ومما يفاقم المشكلة أن سلطات الاحتلال تستحوذ على غالبية المياه. وحسب معلومات سلطة المياه، تستحوذ إسرائيل على ما يقرب من ٨٥٪ من المياه الفلسطينية، ويحتاج الفلسطينيون سنوياً إلى ٤٥٠ مليون متر مكعب من المياه، لكن الكميات التي تصل فعلياً لا تزيد على ٢٧٠ مليون متر مكعب، ومن الذي يصل تذهب كميات كبيرة ضمن دائرة «الفاقد»، كما تسميها مصلحة المياه. ومقارنة بأرقام منظمة الصحة العالمية التي توصي بـ ١٥٠ لتراً من الماء للفرد باليوم، لا يحصل الفلسطينيون –حسب سلطة المياه– على أكثر من معدل ٨٠ لتراً للفرد في اليوم، وفي بعض التجمعات أقل من ١٠ لترات، في ظل وجود مائة تجمع فلسطيني دون شبكات للمياه.

تفاوت في مدة وصول المياه وأسعارها

وتتراوح المدة الزمنية لوصول المياه من منطقة إلى أخرى، ومن محافظة إلى أخرى كذلك، فالمنازل في العديد من بلدات وقرى رام الله مثلاً تصلها المياه مرتين أسبوعياً، لكن بعض مناطق الخليل ومدن الشمال تصلها المياه مرة واحدة شهرياً، بل إن هناك العديد من المنازل في قرى رام الله لم تصلها المياه منذ أشهر عدة. وتتباين قيمة فواتير المياه، من مرتفعة جداً، إلى مرتفعة، إلى متوسطة، وتتداخل الخيوط أو الأسباب في بعضها في كثير من الأحيان.

وحسب دراسات في المجال المائي، فإن هناك أسباباً لتفاوت أسعار المياه وتوزيعها، ومنها مثلاً اختلاف مصادر المياه، ففي مناطق السلطة يتم شراء كميات من المياه من الشركات الإسرائيلية، وأخرى يتم إنتاجها من آبار ضحلة، أو من مياه الينابيع والمياه السطحية، والمياه المشتراة من الشركة الإسرائيلية (ميكوروت) تشكل ٥٠٪ من المياه المستهلكة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن الهيئات المحلية التي تعتمد الشراء من (ميكوروت)، بلدية الخليل، ومعظم المجالس المحلية لقرى المحافظة وبلداتها، ومصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبيرة، (حيث بلغت نسبة المياه المشتراة في الفترة الأخيرة ٨٣٪ من المياه المستهلكة)، وكذلك محافظات سلفيت، وجنين، وبيت لحم، التي تعتمد الشراء من الشركة الإسرائيلية.

وتبيع دائرة المياه المتر المكعب الواحد من المياه المشتراة من الشركة الإسرائيلية إلى المجالس البلدية والمؤسسات الأخرى القائمة على تقديم خدمة المياه بسعر (٢٫٣٨ شيكل). وكما يقول الخبراء، فإن هذا السعر هو أقل من تكلفة الإنتاج في بعض المناطق، مثل محافظة رام الله والبيرة، أو أكثر من تكلفة الإنتاج في مناطق أخرى مثل محافظة قلقيلية، فينعكس هذا الأمر بشكل واضح على أسعار المياه المباعة للمستهلكين.

وينخفض سعر المياه من المياه المنتجة من الينابيع –على عكس الآبار الارتوازية– فهناك الكثير من مياه الينابيع أو المياه السطحية توفر مياه الشرب، مثل: عين السلطان في محافظة أريحا، عين المطوي في محافظة سلفيت، ولا تزيد كلفة إنتاج المتر المكعب الواحد من الينابيع على (٠٫٧ شيكل) في محافظة أريحا، ومرد ذلك قلة الطاقة المستخدمة في إنتاج المياه.

ويضيف الخبراء في مجال المياه عاملاً آخر لتفاوت أسعار المياه بين المحافظات، وهو العامل التكنولوجي، فكلما ارتفعت كفاءة وسائل الإنتاج والتوزيع المستخدمة في إنتاج المياه، انخفضت تكلفة المياه، وعلى العكس، فإن استخدام التكنولوجيا غير الملائمة والمعقدة، يجعل من عمليات الصيانة والتشغيل أمراً صعباً ومكلفاً، وبالتالي تزداد أسعار المياه.

وفي هذا السياق، فإن استخدام الأجهزة والوسائل القديمة من مولدات ومضخات وغيرهما، يرفع من تكلفة صيانتها، ويجعلها بحاجة مستمرة للإصلاح، ما ينعكس على أسعار المياه المنتجة، وتستخدم بعض الآبار معدات حديثة، لكن لا تتوفر لها قطع غيار محلية، أو إن إصلاحها يحتاج إلى خبرات أجنبية يصعب استقدامها بالسرعة اللازمة، ومثال ذلك عندما أغلق شارع «المنارة» وسط مدينة رام الله قبل أسابيع لمدة تزيد على الشهر، وحدث أن توقفت بعض آبار سلطة المياه في رام الله، وبئر بلدية الخليل في منطقة «بطن الغول» في محافظة بيت لحم عن ضخ المياه ثلاثة أشهر العام ٢٠٠٢، وذلك لتعطل المضخات، وعدم وجود قطع الغيار اللازمة محلياً، والاضطرار إلى إحضارها من الخارج، وكذلك إحضار الخبير المختص لتركيبها، إضافة إلى المعوقات الإسرائيلية المعتادة.

عمليات سرقة

ويقول مسؤول في مصلحة المياه بمدينة رام الله: إن المصلحة تعاني من عمليات السرقة التي يلجأ إليها مستهلكون، وكذلك عمليات الإسراف واللاوعي الموجود عند الكثيرين، ويضيف: هذا يغسل سيارته بالبربيش مثلاً، ويسرف بذلك ٣٥٠ لتراً من المياه، فما الذي يمنعه من استخدام الدلو، الذي لن يكلفه إلا بضعة لترات من الماء؟!

ويتابع: قس على هذه الحالة مئات الحالات، وغالباً ما تكون العادات والثقافة الناشئة هي السبب في ذلك، فيسقون مزروعاتهم مثلاً بالبرابيش، ويمكثون في الاستحمام فترات طويلة، بمعنى آخر إنهم مدللون!

ويقول مسؤول آخر في المصلحة ذاتها: هناك أسباب أخرى تتعلق بالمواطنين، وعلى رأسها السرقات، السرقة إثم أخلاقي، ولا مبرر لها على الإطلاق، فإذا كان الوضع الاقتصادي صعباً، فهذا يعني أن السرقة ستمتد إلى جميع جوانب الحياة، فتصبح الحياة جميعها مبنية على السرقات، أما الاعتقاد السائد لدى البعض بأن الناس شركاء، فهذا وهم، ذلك أن المصلحة لديها كميات ضئيلة جداً من المياه نظراً لسيطرة الاحتلال على معظمها، ومن ثم من يدفع أجرة التوزيع، وعمليات الاستخراج، ومد الشبكات، وإيصال المياه إلى كل منزل، وقبل كل هذا شراء الماء من الجانب الإسرائيلي؟ ولهذا يجب على المواطنين كذلك دفع فواتيرهم أولاً بأول، فالديون تتراكم على المصلحة، ما يجعلها في أية لحظة غير قادرة على إيصال المياه للمواطنين.

ويضيف: هناك تقصير واضح من قبل المواطنين، فمثلاً إذا رأى أحدهم أنابيب المياه «مفزورة» وتسرب الماء في الشوارع، يمر عنها مرور الكرام، وكأن الأمر لا يعنيه. على حساب من تذهب تلك المياه، هل على حسابه هو إن كان يدري ذاك اللبيب؟! وأحدهم ماسورة الماء في بيته، يتسرب منها الماء نقطة نقطة، ولا يلقي لهذه المسألة بالاً، وعلى مدى الساعات والأيام تصبح نهراً جارياً. وفي هذا السياق أقول للمواطنين: لا تسرفوا في الماء، ولو كنتم على أنهار جارية.

سيطرة إسرائيلية منهجية

ولا يخفى أن معركة المياه مع الاحتلال بدأت مبكراً منذ احتلال الضفة العام ١٩٦٧ بالأوامر العسكرية، والسيطرة الممنهجة على الأحواض المائية والآبار الجوفية والينابيع، وألحقت مصادر المياه في سبعينيات القرن الماضي بما يسمى «الإدارة المدنية» الإسرائيلية، وظلت بعد اتفاق أوسلو تحت السيطرة الإسرائيلية دون تغيير، ما فاقم مشكلة المياه في الضفة الغربية.

ويؤكد خبراء على أنه لا يسمح بإقامة أي مشروع فلسطيني لأغراض زراعية، إلا بموافقة إسرائيل، موضحين أن سيطرة الاحتلال على آبار المياه أدت إلى جفاف بعضها، وتقلص الأراضي الزراعية الفلسطينية، ما يهدد الأمن الغذائي والمائي الفلسطيني.

وهناك العديد من القرارات الصادرة عن السلطات الإسرائيلية لتؤكد على «ملكية» الاحتلال للمياه في فلسطين، مثل القرار الصادر بتاريخ ٧–٦–١٩٦٧، ويقضي بأن كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها هي ملك لدولة الاحتلال. ويقضي قرار آخر صدر في ١٥–٨–١٩٦٧ بمنح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه إلى المحاكم الإسرائيلية.

وتبعت هذه القرارات مجموعة من الإجراءات العملية لبسط السيطرة على مصادر المياه، مثل: مصادرة الآبار الفلسطينية لصالح المستوطنات، وتحديد مجرى نهر الأردن، وحفر الآبار داخل المستوطنات (٥٠ بئراً في الضفة الغربية، و٤٣ في قطاع غزة سابقاً، و٢٦ على طول خط الهدنة بين إسرائيل والقطاع).

ويضاف إلى ذلك، نقل المياه من المناطق الفلسطينية إلى المدن داخل إسرائيل، وبناء المستوطنات فوق مصادر المياه. ففي الضفة مثلاً، تم بناء ٧٠٪ من المستوطنات على حوض الخزان الشرقي، وتفيد معلومات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» إلى أن الإسرائيلي يسرف عشرة أضعاف المواطن الفلسطيني في الضفة والقطاع، وستة أضعاف المواطن من داخل أراضي ٤٨. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن آبار المياه الجوفية تعتبر أكبر مصدر للمياه، حيث تم ضخ حوالي ٢٢٥ مليون متر مكعب بنسبة ٧٣٪، تليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية، حيث بلغت كميتها ٥٧ مليون متر مكعب، والباقي من الينابيع.

خدمات النقل العام في الضفة .. احتكارات يسدد المواطن ضريبتها

شركة تقايض مصير ٥٠ راكباً بثمن "بربيش" .. وباصات تجاوز عمرها العقدين لا تزال في الخدمة

غازي بني عودة

وسط الطريق بين رام الله ونابلس، وتحديداً في وادي الحرامية، توقفت الحافلة التي كانت تقل ٥٠ شخصاً (بينهم نساء وأطفال وكبار في السن) بسبب ارتفاع حرارة المحرك جراء ثقب في الأنبوب البلاستيكي الذي ينقل الماء لتبريده.

الأمر طبيعي، لكن معالجة هذا الخلل (البسيط ومحتمل الحدوث لأية مركبة أو حافلة) تكشف عن خلل أكبر يوضح كيف تدار خدمة الجمهور في هذا الميدان، وحال ملاحقة ومتابعة الجهات المسؤولة عما يجري على الأرض، يتبين ما يحظى به المواطن من خدمة محكومة بالاحتكار على الرغم من تعدد شركات الباصات البالغ عددها ٩٥ شركة تعمل على طرق الضفة.

بعد أن توقفت الحافلة، بدأت محاولات السائق والركاب لإصلاح الخلل، لكن انظروا كيف تطورت هذه الحادثة البسيطة التي كان يفترض أن تعالج بإرسال حافلة بديلة لإيصال الركاب إلى منازلهم أو إرسال ميكانيكي من أقرب نقطة لإصلاح الخلل، وتمكين الحافلة المعطلة من مواصلة سفرها:

أولاً. تبين أن الأنبوب (البربيش) ذاته كان قد أصلح على وجه السرعة قبل نحو ٢٤ ساعة من الحادثة لمجرد تسليك الأمر وضمان استمرار عمل تلك الحافلة. ثانياً. لم يستجب مسؤولو الشركة لنداءات الركاب لإرسال حافلة بديلة لنقلهم إلى بيوتهم واستمروا في مماطلتهم نحو ساعتين وصل بعدها ميكانيكي أرسل من رام الله كراكب في واحدة من حافلات تلك الشركة المارة على الطريق ذاته، أي أن الشركة لم تفكر بإرساله بسيارة كانت قادرة على الوصول خلال ربع وقت الانتظار المذكور.

ثالثاً. الأهم والأكثر غرابة أنه حين أبلغ سائق الحافلة المعطلة شركته بما حدث من خلل، فإن الرد جاءه على شكل دعوة لتدبر أمره، والبحث عن قطعة «بربيش» لاستبدال الجزء التالف وتسليك الأمر، ما أثار تندر بعض الركاب الذين قال أحدهم معلقاً «يبدو أن السماء تمطر «برابيش» وليس مياه في وادي الحرامية»!

وبعد تمحيص وسؤال أحد العاملين في الشركة ذاتها حول غرابة امتناع الشركة عن إرسال قطعة بديلة (بربيش) من رام الله لاستبدال التالف، جاء التفسير أن الشركة المذكورة تحصل على قطع الغيار التي تحتاج من مصدر محدد، وليست مستعدة لتشتري أية قطعة من أي مصدر آخر مهما كانت بسيطة، ما جعل البربيش (الذي قد لا يتجاوز ثمنه ٢٠ أو ٣٠ شيكلاً) يتفوق في معادلة المقايضة على مصير ووقت وأعصاب ٥٠ راكباً انقطعت رحلة عودتهم إلى منازلهم في ذلك النهار!

رابعاً. ما سبق تجسد فعلياً وبصورة كاريكاتيرية تثير الأسى، فميكانيكي الشركة حين وصل الحافلة المعطلة بعد طول انتظار لم يكن يحمل معه أي أنبوب لاستبدال التالف، واضطر لانتزاع قطعة «بربيش» كان يضعها على مقبض كماشة في صندوق العدة لاستبدال «البربيش» التالف، وتمكين الباص من الوصول إلى نابلس حيث كان متوجهاً.

خامساً. باختصار، فان الشركة تعاملت مع الركاب الخمسين (كقطيع من الكائنات غير البشرية) وبعيداً عن أي إحساس بمسؤوليتها تجاههم، فقد رفضت أولاً إرجاع أجورهم، ولم تقل لهم حقيقة ما كان يجري، فبعد أن توقف الباص وتحت إلحاح سؤال الركاب ادّعت بداية أن هناك باصاً يقترب من مكانهم لنقلهم، لكن هذا الادّعاء سرعان ما تبخر بعد نصف ساعة من الانتظار دون أن يظهر الباص الموعود، ما أعاد طرح السؤال بغضب أكبر سعت الشركة لتبديده عبر «الاستجارة» بحواجز الاحتلال، فادعت أن الباص المنتظر «احتجز وأخضع للتفتيش ما أخر وصوله»، حتى غطت المماطلة نحو ساعتين كاملتين توجتا بعودة الركاب بعد إصلاح الباص

ذاته الذي كان يقلهم.

وبين هذا وذاك، تبين أن الشركة التي تمتلك نحو ٥٠ حافلة لا تشغل غير ميكانيكيين اثنين لصيانة مركباتها المهترئ قسم كبير منها ويتجاوز عمره العقدين، أما أحدثها فقد بلغ عمره ثمانية أعوام، حسب أحد العاملين.

وعلى الرغم من أن الشركة ترحب بأية عملية صيانة أو إصلاح لحافلاتها (كما يقول بعض العاملين فيها)، فإن هذه العملية تبدو غير جدية ومفرغة من مضمونها نظراً لأنه تم ربط أجور السائقين بما ينتجون، فتوقف حافلة ما لمدة يوم للصيانة، على سبيل المثال، يعني أن ذاك السائق لن يتقاضى الأجر الاعتيادي، وهو أمر يدفع بالسائقين للعمل بكثافة كي يقبضوا رواتب معقولة، أي أنهم يصبحون (سواء رغبوا أم رفضوا) أسرى نظام العمل القائم حتى لو كان ينطوي على المخاطرة بحدوث مثل هذه الأعطال، لأن التوقف يعني خسارة السائق بعضاً من أجره، والذهاب لإجراء صيانة ما، أو إصلاح أي عطل يعني التعطل، وهو أمر يعني الخسارة، وبخاصة في مواسم الذروة كالصيف والرحلات المدرسية.

الاحتكارات بزي آخر..

وعلى الرغم من وجود ٩٥ شركة باصات (جميعها شركات خاصة) تنقل الركاب على خطوط الضفة الغربية، فإن هذا العدد الكبير لم يلغِ الاحتكارات التي تتجسد بشكل آخر يتمثل باحتكار وتفرد معظم هذه الشركات بما يشبه مناطق النفوذ أو الخطوط التي تنفرد بها لنقل الركاب، ما يجعل الجمهور في النهاية محكوماً لشركة واحدة تحتكر العمل، عبر البوابة الرسمية بالطبع!

ومن بين خطوط النقل العام التي لا تزال حكراً على شركات بعينها في الضفة خط بيت لحم – رام الله، وخط نابلس – رام الله، ومعظم الخطوط التي تربط التجمعات الريفية.

في المقابل، فإن هناك عدداً محدوداً من الخطوط التي تعمل عليها أكثر من شركة، ما ينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات المقدمة للجمهور مقارنة بما هي عليه في مناطق أخرى.

وفي رد منه على ما يمثله النظام القائم من تفرد واحتكار العديد من شركات الباصات العمل في مناطق معينة وأثر ذلك على الأداء ومستوى الخدمات المقدمة للجمهور نظراً لغياب المنافسين، أشار نائب مدير النقل العام في وزارة النقل والمواصلات محمد حمدان، إلى إستراتيجية جديدة تعكف وزارة النقل على تنفيذها للخلاص من نظام العمل القائم حالياً وتطويره.

ونوه حمدان إلى أن إستراتيجية الوزارة تقوم على تحويل نمط العمل من نطاق الخطوط إلى خدمة مناطق الامتياز، ولمدة زمنية محددة، موضحاً أن هذا النظام يقوم على إنشاء كيانات ودمج مجموعات من شركات الباصات العاملة لتقديم خدماتها لمناطق محددة وفق نظام جديد يتيح رفع مستوى خدماتها.

تطور .. لكن الباصات المهترئة لا تزال تعمل

ولفت نائب مدير عام النقل على الطرق إلى ما أصاب قطاع النقل العام من تدمير خلال سنوات الانتفاضة، وضرورة إدخال رؤوس أموال جديدة إلى هذا القطاع القائم أساساً على استثمارات عائلية، تعتبر أصلاً إحدى العقبات أمام تطويره وتحديثه.

وأكد حمدان على أن قطاع النقل العام (الباصات) شهد تطوراً مهماً مقارنة بما كان عليه قبل أعوام عدة، منوهاً إلى أن تطوير أسطول الحافلات العاملة في الأراضي الفلسطينية يمثل أحد العناوين الرئيسة التي تعمل عليها الوزارة ضمن خطتها الإستراتيجية.

وقال: لقد قطع هذا القطاع شوطاً في التطور والأداء مقارنة بما كان عليه العام ٢٠٠٧ لكنه ليس كما يفترض أن يكون، ونحن ماضون في هذه العملية لتطوير وتحسين الخدمة المقدمة للجمهور.

وأوضح في رد منه على استخدام شركات النقل العام، وجميعها شركات خاصة بالطبع، حافلات مهترئة لا تصلح لنقل البشر، أنه تم إخراج عشرات الحافلات القديمة من الخدمة، وقال: في العام ٢٠٠٧ مثلاً، كان هناك ٢٥٥ باصاً آيلاً للسقوط (سيئة وغير فعالة) أما عددها الآن فقد انخفض إلى ١٢٠ باصاً!

وعن الحد الأقصى المسموح به لعمل الحافلات (يتجاوز عمر بعضها العقدين ولا تزال في الخدمة) أوضح حمدان أن الوزارة تعمل على خفض السقف المحدد بـ ٢٢ عاماً إلى ١٨ عاماً، منوهاً إلى أنه خلال الأعوام القليلة الماضية كانت تعمل على خطوط الضفة حافلات قديمة جداً، وصلت أعمار بعضها إلى ٢٨ عاماً.

وأكد أن المواطن سيلمس خلال العامين القادمين ٢٠١١ و٢٠١٢ تحسناً ملحوظاً في أداء قطاع النقل العام (الباصات) في شتى المجالات، وقال: ينقصنا في الوقت الراهن أمران: الأول يتمثل بالتزام شركات الباصات العاملة بالمواعيد المحددة لانطلاق رحلاتها، والثاني محاولة مساعدة هذه الشركات على التطوير والدفع باتجاه دمج الشركات العاملة وضخ المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع.

وأضاف: إننا في الوزارة نعمل على مراعاة مصلحة المواطن ومصلحة الشركات العاملة ونحاول مساعدتها على التطور.

رقابة الوزارة .. والمواطن

وأشار حمدان إلى ما تقوم به وزارة النقل من متابعة وملاحقة لتحسين أداء الشركات العاملة، مؤكداً أنه تم إجبار بعض الشركات على إجراء فحوص استثنائية لمركباتها لتأكيد صلاحية وسلامة استخدامها، لافتاً إلى أن هذه الفحوص أجريت خارج نطاق الفحوص الروتينية التي عادة ما تتم لمختلف المركبات والحافلات خلال فترات زمنية محددة.

ودعا المواطنين إلى القيام بدورهم الرقابي والتقدم بشكاواهم لوزارة النقل، التي أكد جاهزيتها لمتابعتها وملاحقة كافة المخالفات المتصلة بمستوى وطبيعة الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة للمواطنين.

تراجع الحركة الشرائية مع تزايد الشائعات حول «تخفيض وشيك»

بعد طول صمت .. "الجمارك" تنفي التخفيض الجمركي على السيارات والمواطن يواصل التعلق بأمل اقتناء "سيارة العمر"

أحمد فراج

تردد في الآونة الأخيرة العديد من الشائعات حول قيام دائرة الجمارك العامة في السلطة الفلسطينية بإعداد قائمة جديدة لتخفيض الجمارك على المركبات الجديدة، وسرعان ما أصبحت حديث الشارع الذي يرى فيها مكاناً للهروب من الواقع الصعب المعاش في الأراضي الفلسطينية، التي وصل فيها دخل الفرد إلى أدنى مستوياته منذ سنوات، على الرغم مما تشهده الضفة الغربية من انتعاش بفعل ما تنفذه الحكومة من مشاريع حيوية وفقاً للعديد من المحللين.

وبقي المواطن الذي يأمل بأن يمتلك مركبة جديدة بسعر «معقول» بعض الشيء، لاسيما بعد التخفيض الذي سمع عنه، والذي قد يصل إلى ٥٠٪ من قيمة الجمرك المفروض على المركبة، يراوح مكانه دون أن يقدم على شراء أية مركبة بانتظار التخفيض، ما أثّر سلباً على واقع محال تجارة السيارات المنتشرة في مناطق الضفة كافة، دون قيام «الجمارك الفلسطينية» بنفي أو تأكيد ما يصدر من شائعات تراكمت مع مرور الوقت، على الرغم من تذمر أصحاب محال بيع السيارات، لابتعاد المواطنين عن شراء السيارات بانتظار التخفيض الجمركي «المنتظر» منذ ٤ أشهر دون أن يصدر.

في هذا التقرير نبحث في حقيقة ما يشاع حول التخفيض الجمركي على المركبات، وما هي مسؤولية دائرة الجمارك ووزارة النقل والمواصلات في توضيح الحقائق للمواطنين، وتأثير تلك الشائعات على شركات بيع السيارات، وكيف يمكن أن يرتفع السعر الأساسي للسيارة من فترة لأخرى ومن شركة لأخرى، ومن هو المسؤول عن وضع أسعار مناسبة وضمن الجمرك المفروض عليها، دون التلاعب بالمواطنين واستغلالهم.

المواطنون يشتكون

من جانبهم، يشتكي المواطنون من ضبابية المعلومات الصادرة عن دائرة الجمارك وعدم وضوحها، ما يدفع من كان يريد شراء مركبة جديدة إلى التريث بعض الشيء إلى حين اتضاح موقف دائرة الجمارك التي التزمت جانب الصمت فترة طويلة، دون أن تصرح بالنفي أو التأكيد.

ويقول المواطن إسلام أحمد علي، من مدينة رام الله، جواباً عن سؤال لـ «آفاق برلمانية» حول ما سمعه خلال الفترة الماضية بشأن تخفيض للجمارك: منذ شهر نيسان الماضي، وبعدما أعلن من تخفيض جمركي على المركبات الجديدة ونحن نسمع مع بداية كل شهر أن هناك تخفيضاً وشيكاً لجمارك السيارات بنسبة قد تصل إلى ٥٠٪، وهذا شيء جميل، ولكن ينقضي الشهر دون حدوث التخفيض الذي سمعناه، بل تبرز أحاديث أخرى أن وزارة النقل تقوم بإعداد قائمة مفصلة بالسيارات التي سيتم تخفيض الجمارك عليها، وأن هناك تخفيضاً سيصل إلى ١٠٠٪ للمدرسين والأطباء مثلاً.

ويضيف علي: لا شيء تحقق من ذلك، ونبقى نعيش على الأمل دون أن تفصح دائرة الجمارك أو وزارة النقل عن الحقائق، فمن المدرسين والأطباء –الذين يستحقون الكثير بالطبع– من ينتظر ذلك التخفيض المفترض دون الإقدام منذ أشهر على مغامرة شراء سيارة جديدة، بل إن البعض منهم أصبح يخطط لسيارة المستقبل التي ستأتي له دون «جمرك».

ويتابع: من مسؤوليات وزارة النقل والحكومة أن توضحا للمواطنين الحقائق كافة، والرد على الشائعات التي تهيمن على تفكير فئات واسعة من المجتمع، لاسيما حول التسهيلات الخاصة بالمعلمين والأطباء.

أما المواطن محمد رائد «أبو أحمد»، من إحدى قرى رام الله، فيقول: إن من يتمسك بتلك الشائعات هم المواطنون الفقراء الذين لا يمكنهم أن يقدموا على شراء مركبة جديدة في ظل ظروف معيشية صعبة جداً، وهم ينتظرون تخفيض الجمارك، والخطأ الذي نقع به هو أن الكثير يعتقد أن التخفيض سيجعل سعر المركبة الجديدة منخفضاً جداً، وبإمكان الجميع شراؤها، وهذا غير صحيح، لكن من واجب المسؤولين وضع كل الحقائق في متناول المواطنين، وأيضاً ملاحقة تجار السيارات الذين يتلاعبون بالأسعار ويجنون أرباحاً طائلة.

ويضيف: على وزارة النقل أن تحدد بشكل مطلق الموقف من التخفيض الجمركي، وهذا من واجبها، كي يتمكن المواطنون من معرفة الحقائق كما هي وعدم السير وراء الشائعات.

ضعف في الحركة الشرائية

في المقابل، يرى أصحاب شركات بيع السيارات أن ما يشاع منذ فترة حول «تخفيض جمركي كبير» على المركبات الجديدة غير صحيح، ويضر بمصالحهم، وبخاصة أن الكثير من المواطنين الراغبين في شراء مركبة جديدة يزورون معرض البيع ويطلعون على السيارات ويطرحون العديد من الأسئلة التي تتركز في جلها على احتمالات التخفيض الجمركي، وهل سيكون كما يتوقعون، وماذا ينصحون: بالشراء الآن أم الانتظار حتى نهاية الشهر، ويتكرر هذا الأمر مع كل شهر، حيث تروج الشائعات من جديد حول تخفيض قادم مع بداية الشهر المقبل. ويقول صاحب شركة «ترانزيت» لتجارة السيارات في رام الله: ما يشاع حول التخفيض غير صحيح، وهذا ما نسمعه منذ أكثر من خمسة أشهر، وبالطبع يأتي في سياق التخفيض الجمركي الذي جرى على السيارات، وهنا بقي الناس على أمل أن يحصل هناك تخفيض أكبر.

ويضيف: يأتي الزبون إلى المعرض فقط ليتفقد بعض السيارات الجديدة، ويقول إنه سينتظر حتى يتم تطبيق التخفيض الجمركي «الكبير» كي يحضر من أجل شرائها، مشيراً إلى أن «غالبية الزبائن يسألون في البداية عن التخفيض الجمركي وما يسمعونه من حديث في الشارع، والنصائح التي يمكن أن نقدمها لهم، وعلى الرغم من أننا نؤكد أنه لا يوجد أي تخفيض مستقبلي على جمارك المركبات الجديدة، فإنهم يذهبون على أمل العودة بعد التخفيض.

وطالب الجهات المسؤولة بوضع حد للشائعات التي تؤثر سلباً عليهم، وعلى الاقتصاد بشكل عام في الأراضي الفلسطينية.

ويتابع: على الرغم من التخفيض الجمركي الذي حدث، فإن حركة الشراء في السوق ضعيفة جداً، وهذا عائد إلى الشائعة التي يتوجب على وزارة النقل والمواصلات ودائرة الجمارك نفيها وتوضيح ما هو الصحيح للمواطن، سواء المتردد في شراء سيارة أو المواطن العادي، وهذا بحاجة إلى جهد مشترك بين الوزارة والضابطة الجمركية، وأيضاً بالتنسيق المباشر مع أصحاب محال تجارة السيارات، وذلك من أجل العمل بشكل مشترك لدحض الشائعات وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي انتشرت بسرعة كبيرة في سوق السيارات.

أضرار بسوق تجارة السيارات

ويرى سلطان محمود توفيق، من شركة المهدي لتجارة السيارات، أن «ما يتردد في أوساط المواطنين هو الذي يدفعهم للتريث قليلاً قبل الإقدام على شراء سيارة جديدة، وهذا الأمر يجعل من الصعب على أصحاب محال تجارة السيارات الاستمرار، كون الجميع يقوم بتأجيل عملية الشراء إلى حين بروز تخفيض جمركي جديد، قد يعود بالفائدة عليهم».

وطالب دائرة الجمارك بمتابعة أوضاع سوق تجارة السيارات، والعمل على تفنيد أية شائعة تعمل على الإضرار بالتجار، وبالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

واعتبر محمد سعيد، تاجر سيارات من مدينة جنين، أن مسؤولية رد الشائعات التي تؤثر على سوق تجارة السيارات في الأراضي الفلسطينية «تقع على عاتق وزارة النقل والمواصلات، التي لم تقم بعمل شيء يذكر حول ما أشيع مؤخراً عن التخفيض الجمركي، وهذا بحد ذاته يعتبر تقاعساً في أداء مهام الوزارة».

وقال: هنا أطالب الوزارة بأن تكون لديها خطة واضحة للتعامل مع هذا الموضوع؛ سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل، كون تجارة السيارات لا تتوقف عند الوقت الراهن، على الرغم من أنها تعاني من كساد واضح، مشيراً إلى أن «الجميع كان على علم بالتخفيض الجمركي الذي حصل مؤخراً، إلا أن القليل من المواطنين أقدموا على شراء سيارة جديدة، والأغلبية ما زالت تنتظر قرارات وزارة النقل والمواصلات ودائرة الجمارك، وهنا يجب أن تقوم الوزارة بإطلاع المواطنين على كل جديد متعلق بالموضوع».

وأضاف: فيما يتعلق بوضع سوق تجارة السيارات في جنين، فإنه سيئ مقارنة مع ما هو موجود في رام الله الآن، وهذا باعتقادي عائد لمستويات دخل الفرد. وعلى الرغم من أننا نقدم العديد من العروض المغرية لشراء سيارات جديدة، فإن ذلك لم يكن مجدياً على الإطلاق في ظل ما يشاع حول التخفيض، الذي قيل إنه سيصل إلى ١٠٠٪، وهذا غير معقول على الإطلاق.

دائرة الجمارك ووزارة النقل

وفي ضوء هذا الارتباك واللغط حول تخفيض الجمارك، نفت دائرة الجمارك في الضفة الغربية في الأيام الأخيرة الأنباء التي تحدثت عن تخفيض جمارك السيارات.

وقال مدير عام الجمارك فؤاد الشوبكي في تصريح صحافي: نؤكد للعاملين في تجارة السيارات أنه لا يوجد تخفيض على الجمارك حتى نهاية العام.

وأضاف الشوبكي في تصريحه: إن القرار الذي اتخذ قبل أشهر عدة بتخفيض الجمارك بنسبة ٢٥٪ كان يهدف للتخفيف على المستورد والمواطن في إطار خطة الحكومة لتدعيم أسس الاقتصاد الوطني.

وحول إجراءات وزارة النقل والمواصلات من أجل مواجهة الشائعات المغلوطة حول التخفيض الجمركي، وما يمكن أن تقوم به الوزارة في هذا الصدد، قال جمال شقير مدير عام السلامة على الطرق، لـ «آفاق برلمانية»: بداية، موضوع رد الشائعة وتصويب الأمر يقع على عاتق دائرة الجمارك، كون التخفيض الجمركي ليس من اختصاص وزارة النقل والمواصلات بالدرجة الأولى، مشيراً إلى أن «أي تخفيض جمركي بحاجة إلى قرار من مجلس الوزراء كما حدث في السابق عندما جرى اعتماد التخفيض بنسبة ٢٥٪». وقال: في النهاية، فإن «الجمارك» ووفقاً لصلاحياتهم، هم من يتابع تجار السيارات والتخفيض الجمركي.

أفكار متداولة في «خانة التهميش» عن صنع القرار

العلاقة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني .. تكاملية أم "ديكور"؟!

حسام عز الدين

من المراقبين من يرى أن التوجهات التي عبرت عنها الأوساط السياسية بشأن اعتماد المقاومة السلمية لا يمكن لها أن تتحقق دون إستراتيجية وطنية شاملة «غير منفردة»، تأخذ في الحسبان أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية القادرة على ممارسة النشاط السياسي بشكل مباشر، والقادرة على تشكيل قوى ضاغطة من خلال علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني الدولية والعربية، وبالتالي التأثير على الرأي العام في أية قضية من القضايا.

ووفق هذا المفهوم النظري، يرى البعض أنه بالإمكان أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً ريادياً، سواء في التحرر الوطني أو في السعي لبناء الدولة المنشودة، وبخاصة في ظل حالة الضعف التي أظهرتها الأحزاب الفلسطينية. إلا أن الواقع لا يوحي بأن هناك علاقة انسجام وتكامل ما بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية.

وهناك من يرى أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ليست سوى ديكور تستخدمه السلطة في إطار الحديث عن التعددية، في حين يرى آخرون أن السلطة الفلسطينية إنما تكترث بمؤسسات المجتمع المدني أكثر من اكتراثها بالأحزاب السياسية التي باتت هي «الديكور» الذي تستخدمه السلطة.

ويقول البعض إن السلطة تأخذ بالحسبان، حين إقرار سياساتها، توجهات بعض المؤسسات، إلا أن آخرين يرون أن مستوى اكتراث السلطة بمؤسسات المجتمع المدني، حينما يتعلق الأمر بالقرارات السياسية الخارجية أو الداخلية، يصل إلى درجة «صفر».

وقدم إلغاء الحكومة لقرار إجراء انتخابات الهيئات المحلية مؤخراً، مؤشراً على ضعف تأثير مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها السلطة الوطنية، ليس على المستوى السياسي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى الحياتي اليومي، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخدمية لمجالس الهيئات المحلية في القرى والمدن الرئيسية.

ويرى مراقبون أنه لولا ضعف قوة تأثير مؤسسات المجتمع المدني على الحياة السياسية الفلسطينية لما كان بمقدور المستوى السياسي اتخاذ قرار تأجيل الانتخابات المحلية، على الرغم من أن هناك من يعتقد أن توجه الحكومة لاتخاذ قرار تحديد موعد الانتخابات استند إلى توجهات مؤسسات المجتمع المدني نفسها.

ففي حين استجاب العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وحتى الأحزاب السياسية بحماسة، للقرار الذي صدر عن مجلس الوزراء في شهر شباط الماضي بإجراء الانتخابات، وانخرطت بمستوى نشط من التحضيرات والجهود التي بذلتها هذه المؤسسات والأحزاب للانتخابات، إلا أن الاحتجاجات (سواء من قبل مؤسسات حقوقية أو الأحزاب) على قرار إلغاء الانتخابات، أظهرت أن السلطة الوطنية قد تكون في واد ومؤسسات المجتمع المدني في واد آخر.

وتطرح قضية إلغاء قرار إجراء الانتخابات سؤالاً مهماً، يتمثل في مستوى تأثير مؤسسات المجتمع المدني في القرار السياسي، ناهيك عن البحث في مستوى تأثير الأحزاب المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية على قرار المنظمة نفسها.

وتختلف النظرة إلى مؤسسات المجتمع المدني بحسب تخصص المؤسسة نفسها، فقد يكون تأثير مؤسسات تعمل لصالح الأسرى مثلاً، على السلطة أكبر من مؤسسة تعمل في مجال قضايا اجتماعية أخرى، وسبب ذلك ما تنطوي عليه قضية الأسرى من أهمية وحساسية لدى المجتمع الفلسطيني؛ سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي.

ويعتبر قدورة فارس، رئيس نادي الأسير الفلسطيني، أنه كان للنادي تأثير على سياسات السلطة الوطنية. وقال: مثلاً، لم تكن هناك وزارة شؤون أسرى، وتم استحداث هذه الوزارة من خلال الجهد الذي بذله نادي الأسير في هذا السياق، وبذل النادي جهداً من أجل سن قانون للأسرى أيضاً.

ولا يعتبر فارس أن استجابة السلطة لمقترحات أو آراء يطرحها نادي الأسير، تأتي في سياق ضغوط من النادي كونه مؤسسة مدنية، بل تأتي في سياق تفهم السلطة لأي أفكار أو مطالبات يتقدم بها نادي الأسير.

وأضاف: القضية في هذه الحالة لم تكن ضغوطاً مورست على السلطة، وإنما قضية تأثير وإقناع على اعتبار أن قضية الأسرى هي قضية نابضة تتحول سريعاً إلى قضية رأي عام.

وقال: المتابعة الحثيثة والإقناع اللذان مارسهما نادي الأسير كان لهما تأثير، لذلك القضية ليست ضغطاً، وإنما إقناع.

ويؤكد فارس أن نادي الأسير أثر في سياسات السلطة الوطنية، فيما يخص قضايا الأسرى، لكنه لا يعرف مدى تأثير المؤسسات الأخرى.

وتابع: من واقع تجربة نادي الأسير، نعم كان له تأثير على سياسات السلطة، لكن لا أستطيع الحديث عن باقي المؤسسات.

«الحق»: لا تجاهل بالكامل .. ولا انسجام

في المقابل، ثمة من يعتقد أن القضية لا تكمن بالضرورة في إظهار السلطة الوطنية تجاهلاً واضحاً لمؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة أن المستوى السياسي دائم الحديث عن «تفاهم» و«تنسيق» ما بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، إلا أن علاقة تفاهم وتجاوب ما بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، غائبة في كثير من الأحيان كما يرى قائمون على هذه المؤسسات.

ولا يتفق مدير مؤسسة «الحق» شعوان جبارين، مع الرأي القائل إن هناك تجاهلاً تاماً من قبل السلطة لمؤسسات المجتمع المدني، غير أنه يرى أن العلاقة ما بين السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني «غير منسجمة تماماً».

وقال جبارين: لا أستطيع القول إن هناك تجاهلاً تاماً من قبل السلطة الوطنية لمؤسسات المجتمع المدني، ولكن في الوقت ذاته لا توجد علاقة تفاهم وتجاوب كبير من السلطة الوطنية إزاء مؤسسات المجتمع المدني.

واعتبر أن السلطة تجاوبت كثيراً مع مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة الحقوقية، فيما يخص تقرير غولدستون، إلا أنه صنف هذا التجاوب ضمن «دائرة الاستخدام».

وتابع: على مستوى المؤسسات الحقوقية، كان هناك تجاوب فيما يخص تقرير غولدستون، ولم يكن هناك تجاهل كلي.

مؤسسات المجتمع المدني تتفوق على الأحزاب

لكن، هناك من يعتقد أن السلطة في بعض الأحيان تستجيب لتأثير مؤسسات المجتمع المدني، وذلك في سياق محاولتها تشكيل ضغط سياسي ما، بمعنى أن العلاقة في بعض الأحيان تكون علاقة استخدام، لا أكثر، وتستخدم مؤسسات المجتمع المدني كنوع من «الديكور»، مثلما أوضح جبارين.

وقال: قضية التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني كنوع من الاستخدام فقط واردة، وعلى العموم لا أستطيع القول إن العلاقة بين الطرفين هي علاقة بناءة ويسودها التفاهم. وبحسب جبارين، وإن كانت السلطة الوطنية لا تتجاهل مؤسسات المجتمع المدني بشكل تام، إلا أن مؤسسات المجتمع المدني «للأسف» تمارس ضغطاً على السلطة أكثر مما تمارسه الأحزاب السياسية.

غير أن رئيس مركز رام الله لدراسة الديمقراطية إياد البرغوثي يرى أنه بالإمكان القول إن السلطة بـ«الإجمال» تأخذ بعين الاعتبار دور مؤسسات المجتمع المدني، «لكن في سياق التحسب من ردود الفعل على تجاهلها».

ويذهب البرغوثي إلى حد القول إن السلطة تأخذ بالحسبان مؤسسات المجتمع المدني أكثر من اكتراثها للأحزاب، التي وصفها بأنها باتت «ديكورات».

ويركز البرغوثي على مؤسسات حقوق الإنسان، معتبراً أن السلطة الوطنية تكترث بهذه المؤسسات لأنها في نهاية المطاف «قد تمنحها شهادة حسن سلوك فيما يتعلق بأدائها حيال قضايا حقوق الإنسان».

وفي هذا السياق، أشار البرغوثي إلى أن مستويات ممارسة التعذيب في سجون السلطة مثلاً تراجعت مطلع هذا العام، بسبب التدخل المتواصل لمؤسسات حقوق الإنسان.

ونوه إلى اجتماع دعا إليه رئيس الوزراء سلام فياض، مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، حيث قال فياض لممثلي هذه المؤسسات خلال الاجتماع إنه يريد أن تكون هناك رقابة شاملة من هذه المؤسسات على أداء السلطة وعملها.

وقال البرغوثي: بمعنى، إن الأجهزة الأمنية قد لا تكون محرجة فيما يخص التعذيب، لكن الحكومة والسلطة محرجة.

السلطة حلت محل مؤسسات المجتمع المدني

وإن كان حال المؤسسات الحقوقية يشير إلى بعض التأثير على السلطة في صياغة قراراتها، حسب هذه المؤسسات، إلا أن هناك من يعتقد في المقابل أن تأثير مؤسسات المجتمع المدني على قرارات السلطة الوطنية يعادل «الصفر» أيضاً.

وقال الصحافي نبهان خريشة، عضو الأمانة العامة لنقابة الصحافيين، إن «بعض مؤسسات المجتمع المدني، وقبل حوالي ثلاث سنوات، كانت تنافس السلطة على التمويل القادم من الدول المانحة».

وبحسب خريشة، فإن «السلطة الوطنية حظيت في السنتين الأخيرتين بمستوى من المصداقية في أدائها الاقتصادي والمالي جعلها تعيد الوضع إلى طبيعته، وأن تقوم بما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني».

وفيما يخص قطاع الإعلام ومستوى تأثيره على السلطة، أشار خريشة إلى أن «الإعلام كان يرتكز على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص تحديداً، أكثر من ارتكازه على القطاع الحكومي».

وفي الآونة الأخيرة، ظهرت مؤشرات على بدء اهتمام الحكومة أكثر بتغيير سياستها في التوجه نحو الإعلام، لكن في النهاية –حسب خريشة– فإن التأثير الإعلامي على قرارات السلطة السياسية، والداخلية، يبقى أيضاً في حدود درجة «صفر».

وقال: هناك قرارات سياسية عالية المستوى، وتفاعلات سياسية داخلية تضع تأثير مؤسسات المجتمع المدني في مستوى محدود، وباعتقادي أنه لا يوجد أي تأثير يذكر لمؤسسات المجتمع المدني على قرارات السلطة؛ سواء السياسية أو الداخلية، وخير دليل على ذلك مسألة الحوار الفلسطيني الداخلي.

بانتظار مواد البناء وإعادة الإعمار.. حلم المشردين ما زال يراوح مكانه

أزمة السكن في قطاع غزة .. سيف مسلط على رقاب الفقراء، وفرصة جديدة لثراء الأغنياء

فايز أبو عون

الحاج مصطفى الجمل ونجله محمد، هُدم منزلهما خلال الحرب الأخيرة على غزة، وعاشا وأسرتيهما ظروفاً صعبة بعد أن عجزا عن إيجاد مسكن يؤويهما وعائلتيهما البالغ عدد أفرادهما ثمانية أشخاص.

يقول محمد (٣١ عاماً): بعد أن هُدم منزلنا بشكل كلي جراء انفجار صاروخ يزن نحو طن أطلقته طائرة حربية إسرائيلية أميركية الصنع من طراز «إف ١٦» على منزل أحد جيراننا الملاصق لمنزلنا، اضطررنا للانتقال والإقامة عند بعض الأقارب بصورة مؤقتة.

وأضاف: بَدَأتُ ووالدي رحلة البحث عن منزل نستأجره للإقامة فيه لحين إعادة بناء منزلنا والعودة للسكن فيه من جديد، حيث كنا نعتقد أن الأمر ربما سيكون سهلاً، ولكننا جلنا مدينة رفح طولاً وعرضاً، ولم نترك حياً من أحياء المدينة، ولا شارعاً أو زقاقاً من شوارع وأزقة مخيماتها إلا وتوجهنا إليه بحثاً عن منزل فلم نجد، وكأننا نبحث عن إبرة في كومة قش.

وأوضح الجمل لـ»آفاق برلمانية»، أن أزمة البيوت الخانقة التي تعيشها مدينة رفح دوناً عن غيرها، جاء بسبب فقدانها أكثر من ٤٠٠٠ منزل منذ بداية انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، وأيضاً خلال الحرب الأخيرة، ولم يتم منح أيٍّ من أصحابها بيوتاً بديلة من قبل الجهات المعنية، سواء أكانت الحكومات المتعاقبة، أم حتى وكالة الغوث الدولية، أم المؤسسات المعنية.

وأكد أنه «بعد نحو سبعة أشهر من البحث المضني، علمنا أن أحد أصحاب المنازل يرغب في تأجير منزله بعد أن تغادره الأسرة القاطنة فيه، فتوجهنا إليه ولكنه نفى نيته تأجير المنزل، وادّعى أنه بحاجة إليه، إلا أنه بعد تدخل وساطات عدة، وافق على تأجيرنا إياه مقابل ٦٠٠ شيكل شهرياً، فانتقلنا للعيش فيه، ولكن معاناتنا تواصلت بسبب ضيق المنزل، ووقوعه في قلب منطقة الأنفاق على الشريط الحدودي، التي عادة ما تتعرض لغارات إسرائيلية مفاجئة»، مشيراً إلى أن أفراد عائلته عاشوا ظروفاً صعبة للغاية بسبب تواصل الغارات الإسرائيلية التي استهدفت المنطقة المحيطة بالمنزل مرات عدة، وما سببته من تدمير لأسطح المنزل المصنوعة من مادة «الأسبست»، وتسرب مياه الأمطار على الأثاث.

وأوضح الجمل أن هطول الأمطار في ساحة المنزل، وانسياب بعضها إلى داخل الغرف، وكذلك تسرب البرد الشديد إلى كل ركن في المنزل، تسبب في مرض والده وعدد من أبنائه، ما اضطره للبدء في رحلة بحث أخرى، عن منزل آخر، في مكان آخر يؤويه وأسرته، مبيناً أنه بعد جهود مضنية استطاع إقناع أحد أنسبائه بتأجيره شقه سكنية تقع أسفل منزله ولو بصورة مؤقتة، إلى حين تمكن ووالده من إيجاد منزل آخر ينتقلان إليه.

وقال: على الرغم من أن المنزل الجديد يعتبر جيداً، وهو بعيد نسبياً عن منطقة الخطر، فإن أسرتينا ما زالتا تفتقدان إلى الاستقرار، ولا نزال نبحث عن منزل آخر، مبيناً أن حصيلة المعاناة والمرارة التي عاشاها كانت إصابة والده المسن بمرض القلب، ووهن ومرض أصابا والدته المسنة، وغياب الاستقرار والأمان، وحالة كآبة تسيطر على معظم أفراد العائلة، الذين يحلمون في منزل يؤويهم وينعمون فيه بالأمن والاستقرار.

وناشد الجمل وكالة الغوث الدولية «أونروا»، النظر إلى معاناته والمهجرين من أمثاله بشكل إنساني، والعمل على مساعدتهم، وبخاصة أنه يمتلك قطعة أرض، هي محل منزله الذي دُمر، مبدياً استعداده للبناء عليها في حال توفرت الأموال، وبخاصة أن مواد البناء متوفرة في القطاع حالياً.

الحاج مصطفى الجمل ونجله محمد، نموذج حي لآلاف النماذج التي ما زالت تبحث حتى الآن عن منزل يلم شملها، حتى وإن كان مبنياً من الطين والقش، أو مُغطى بألواح الصفيح أو «الأسبست» دون جدوى.

رجب: إعادة الإعمار تستوجب عدم تجاهل «سلطة غزة»

وفي هذا السياق، اعتبر الخبير الاقتصادي د. معين رجب، أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، أن آلية إعادة الإعمار تستوجب عدم تجاهل السلطة القائمة في غزة، وفي الوقت ذاته أن لا يتم الاستغناء عن السلطة القائمة في رام الله، وبالتالي لا بد للطرفين من أن يرتقيا فوق مستوى خلافاتهما، وأن يتعاونا معاً في إعادة إعمار غزة، لأن قضية إعمار غزة ليست قضية سهلة، فهي تتطلب الاستفادة من تجارب الدول التي تعرضت للحروب، وبالتالي فإن إعادة الإعمار تستوجب الأخذ باحتياجات المواطنين لوجود ملاجئ لإيواء المدنيين، وبخاصة من الأطفال والنساء والشيوخ، فهذه الشريحة شكلت النسبة الأكبر من شهداء وجرحى العدوان غير المضمون عدم تكراره.

وقال رجب لـ»آفاق برلمانية»: إن نظرة المجتمع الدولي اتجاه قطاع غزة تستوجب الانتقال من أسلوب الإغاثة إلى أسلوب التنمية الكفيل بتوفير حياة كريمة للمواطنين، وهذا الأمر يقتضي تعاوناً دولياً وإقليمياً لتحقيق هذه الغاية، وعلى العالم بأسره الضغط القوي والفعال باتجاه فتح معابر قطاع غزة أمام دخول مختلف المواد اللازمة لإعادة الإعمار، وبناء ما هدم، فالأموال التي سيتلقاها القطاع هي لشراء مستلزمات المشاريع وإعادة البناء، وفتح المعابر هو الوسيلة التي تصل من خلالها هذه المستلزمات إلينا.

وتابع: إن حل مشكلة المعابر والبدء في إعادة الإعمار، من شأنه استيعاب عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين العاطلين في قطاع غزة، وتوفير فرصة ذهبية لدوران عجلة الإنتاج، لأن قطاع التشييد والبناء يرتبط بالعديد من الأنشطة التي ستستوعب عدداً كبيراً من العمالة، وبدون ذلك، لا حاجة لنا لهذه الأموال.

وأكد رجب أنه في حال تحقيق ذلك، يكون القطاع بحاجة لتخطيط علمي ومدروس على أسس جديدة تراعي مستقبل المنطقة، مشيراً إلى أن «إعادة الإعمار وفق الوضع السابق، وهو الحد الأدنى للإعمار، لا تمكن من الخروج من أزمة السكن، لأنه بُني على أسس غير صحيحة، وبالتالي نحن نحتاج لإعمار يراعي نقص المساحة وشكل البناء، ليكون ذا قوة واحتمال، كما نحتاج لتخطيط يراعي الظروف السياسية».

وشدد على ضرورة إنشاء ملاجئ لإيواء المواطنين في وقت الحروب بدلاً من إيوائهم في المدارس، مؤكداً على أن «غزة تحتاج لإعادة إعمار وفق تخطيط علمي ومدروس وعلى أسس جديدة تتناسب ومُستقبل المنطقة، وما قد تتعرض له غزة من عدوانٍ جديد يكون ربما أعنف وأشد من السابق».

سياسة «الإعمار المُقاوم»

ولم يختلف رأي وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة المقالة يوسف المنسي، عن رأي من سبقه، كاشفاً النقاب عن أن هذه الحكومة «وضعت الإعمار المُقاوم على رأس أجندة إعادة بناء ما دمره العدوان الإسرائيلي، كما وضعت كافة خطط إعادة إعمار المدينة وفق سياسة الإعمار المُقاوم»، مشيراً إلى أن «غزة في مواجهة دائمة مع الاحتلال، والصراع هو صراع طويل، الأمر الذي يُحتم علينا التعامل في إطاره، فالحكومات السابقة لم تكن معنية ببناء ملاجئ، لأنهم اطمأنوا إلى أن عملية السلام مع إسرائيل ستستمر، لكن بعد الحرب الأخيرة انكشف الوجه الحقيقي للاحتلال، هذا الوجه البشع الذي دمر كل شيء أمامه، وجعلنا نعيد التفكير وبقوة».

وأكد أن كل بيت ستتم إعادة بنائه سيحتوي على ملجأ، قائلاً: كل المباني والمنشآت سيتم تشييدها بهذا الشكل، لافتاً إلى أن «ثمة الكثير من الخطط لتقليل الارتفاعات لكنه من الضروري بقاء مساحات من الأراضي للأجيال القادمة، كما أننا سنعمل وفق إبداعات هندسية تعطينا الوجه الأمثل لما يتناسب مع ظروفنا وتمنحنا البناء المُقاوم والإعمار الذي يكفل لنا مواجهة الاحتلال والتقليل من حجم الخسائر».

وبيَّن المنسي أن عدداً من مشاريع بناء وحدات سكنية لمتضرري الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة قد تكفلت بها جمعيات خيرية وجهات محلية، وأن هذه المشاريع ستبصر النور في حال تم رفع الحصار وإدخال مواد البناء، مؤكداً في تصريح صحافي مكتوب تسلمت «آفاق برلمانية» نسخة منه، أن وزارته شرعت في تنفيذ عدد من مشاريع البناء بما توفر لديها من كميات ضئيلة من مواد البناء كالحديد والأسمنت التي تم استحضارها عبر الأنفاق، وأنه تم تجهيز «الوحدة النواة» في منطقة عزبة عبد ربه شمال قطاع غزة بتمويل كامل من وزارة الأشغال العامة والإسكان، كنموذج للحلول التي وفرتها الوزارة لأصحاب البيوت المهدمة خلال الحرب على غزة.

وأشار إلى أن تلك الوحدة النواة تم بناؤها وتسليمها إلى إحدى العائلات التي فقدت بيتها خلال الحرب، بعد أن قامت الوزارة بتسويق مشروع البناء بالوحدة النواة، فيما أبدت عدة جهات محلية وأجنبية استعدادها لتمويل بناء ألف وحدة سكنية منها، رافضاً الإفصاح عن هوية تلك الجهات لضمان تواصل واستمرارية دعمها في ظل التشديد على المؤسسات والجمعيات التي تقوم بمساعدة سكان غزة.

وشرح المنسي فكرة الوحدة النواة قائلاً: هي عبارة عن جزء من المسقط الأفقي للمبنى المطلوب تنفيذه حسب وضعه النهائي، ويتم التنفيذ والبناء على جزء من المساحة الكلية المطلوبة من الطابق الأرضي، وفي المرحلة الثانية يتم إكمال تلك المساحة والتوسع أفقياً، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يتم التوسع رأسياً، مشيراً إلى أن هذا النظام مخصص للتعامل مع واقع

الحصار، أما في حال رفع الحصار، فستكون عملية الإعمار شاملة وكلية، حيث توجد خطط جاهزة تم وضعها في ظل الحصار، وتحضيراً لما بعد فترة الحصار، وقد بدأ التجهيز لعدد من المشاريع الإسكانية.

ولفت إلى أن أهم تلك المشاريع، هي حي الفردوس في مدينة بيت لاهيا، حيث تم تخطيطه بصورة كاملة، وينقسم إلى مجموعة من المباني، وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تنفيذ مجموعة من تلك المباني، فيما ستقوم شركة سعودية بتنفيذ مجموعة أخرى، وهناك تنسيق يجري مع أكثر من جهة لإتمام توفير التمويل الكامل للمشروع، موضحاً أن قطاع غزة يعاني قبل فرض الحصار من نقص حاد في الوحدات السكنية اللازمة للمواطنين قياساً بالزيادة المطّردة لأعداد السكان، وجاء الحصار ليضيف أعباء جديدة على كاهل وزارة الأشغال العامة والإسكان لسد ذلك النقص في عدد الوحدات السكنية.

وقال المنسي: قبل فوز «حماس» بالانتخابات وفرض الحصار، بلغ العجز ٦٣ ألف وحدة سكنية كانت في مجملها مشاريع إنشاء وبناء قيد الإنشاء والتصميم والتخطيط والتنفيذ لكنها توقفت مباشرة، مضيفاً أنه حين بدأ فرض الحصار، تضاعفت الأزمة في الإسكان بسبب الاجتياحات المتكررة والتدمير الممنهج لقطاع الإسكان والبنى التحتية كما حدث في الحرب الإسرائيلية على غزة.

غراندي: خمسة مليارات دولار رُصدت لإعادة الإعمار

ولم يأتِ طلب المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليبو غراندي، في المؤتمر الصحافي الذي عقده بالقاهرة في الثاني والعشرين من شهر حزيران الماضي بضرورة رفع الحصار الإسرائيلي بشكل كامل عن قطاع غزة، بعد أيام قليلة من إعلان إسرائيل تخفيف الحصار على غزة، اعتباطاً أو من باب الترف، وإنما جاء لكونه رأى بأم عينيه أن سكان القطاع يعيشون وضعاً «مأساوياً».

وكان غراندي أشار في المؤتمر الصحافي ذاته الذي عقد في ختام الاجتماع السنوي للهيئة الاستشارية لـ «الأونروا»، إلى أن هناك أموالاً سبق رصدها لإعادة إعمار قطاع غزة، وبخاصة خلال مؤتمر شرم الشيخ في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع أواخر العام ٢٠٠٨ الذي تعهدت خلاله الدول بتقديم نحو خمسة مليارات دولار لهذا الغرض، لكن القيود على الحركة جراء الحصار تعوق وصول هذه الأموال وتنفيذ التعهدات.

وقال: على الرغم من أننا قد نتفهم الاحتياجات الأمنية لحكومة إسرائيل، فإن الوضع في قطاع غزة مأساوي، وإن الأزمة التي صاحبت قافلة الحرية أعطتنا فرصة للتحدث مرة أخرى عن ضرورة إنهاء حصار غزة، ومن المهم جداً ولو لمرة واحدة في حياتنا أن نلبي الاحتياجات الحقيقية للإنسان في غزة الذي يحتاج لأن يعيش حياة كريمة، ويريد أن تصل إليه متطلباته الإنسانية ومواد البناء لإعادة الإعمار، ويحتاج لفتح المعابر لإعادة بناء المدارس وتشغيل المستشفيات والعيادات وإصلاح البنية التحتية المدمرة.

وفي الوقت الذي حذر فيه غراندي من خطورة تداعيات الحصار الإسرائيلي على غزة، أوضح أن «الأونروا» من جانبها جاهزة من اليوم لعملية إعادة الإعمار وتقديم الخدمات بشكل كامل، ولكن يجب أن يكون هناك إطار سياسي لفتح المعابر.

يُذكر أن الحكومة الإسرائيلية كانت قررت في السابع عشر من حزيران الجاري إدخال «تسهيلات» على السلع والبضائع التي تسمح بتوريدها إلى قطاع غزة، استجابة لضغوط دولية إثر هجومها على سفن أسطول الحرية في الحادي والثلاثين من شهر أيار الماضي، الذي أسفر عنه مقتل تسعة متضامنين أتراك، وجرح العشرات، معلنة أنها ستسمح بإدخال كافة السلع التي لن تأتي ضمن قائمة بالسلع المحظورة، وذلك لتخفيف الحصار البري على غزة، في حين أبقت على حصارها البحري، مع تعهد بفحص البضائع المتوجهة إلى غزة في ميناء أسدود.

وكانت إحصائية صادرة عن وزارة الأشغال في الحكومة المقالة قد أوردت أن إجمالي الأضرار التي لحقت بكل القطاعات المدنية والصناعية والزراعية بالقطاع جراء العدوان الإسرائيلي بلغت نحو ٢٫٢١٥ مليار دولار، موضحة في الوقت نفسه أن ٥ آلاف أسرة في القطاع هدمت منازلها، وأن إجمالي البيوت السكنية التي دمرت وباتت غير صالحة للسكن وصلت إلى ٢٠ ألف وحدة سكنية، وتحتاج إلى ٤٠ مليون دولار كتكاليف لإزالة أنقاضها.

مواد بناء دون حصمة!

وحول أثر الزيادة في كميات الأسمنت والحديد الواردة عبر المعابر لمشاريع وكالة الغوث الدولية، وعبر الأنفاق الممتدة تحت الحدود الفاصلة بين جنوب قطاع غزة والأراضي المصرية، أكد «أبو أحمد» أحد القائمين على هذه الأنفاق، أن توقف أعمال البناء في غزة بسبب النقص الحاد في مادة الحصمة اللازمة للبناء، أدى إلى تكدس مادتي الأسمنت والحديد في السوق، وبالتالي انخفاض ثمنهما إلى أكثر مما كان عليه قبل الحصار.

وأوضح «أبو أحمد» لـ«آفاق برلمانية» أن غالبية أصحاب الأنفاق توقفوا مؤخراً عن توريد الأسمنت وحديد البناء والسيراميك، بالإضافة إلى معظم السلع الاستهلاكية، لاسيما السلع الغذائية التي باتت تدخل عبر المعابر، كاشفاً النقاب عن حالة التراجع الكبيرة في عدد الأنفاق العاملة حالياً، التي يتوقع أن تشهد الأيام المقبلة المزيد من الانخفاض.

وأضاف أن تكلفة إدخال الأسمنت والحديد إلى غزة أصبحت مكلفة للغاية، الأمر الذي ساهم في توقف العديد من أصحاب الأنفاق عن العمل،

متوقعاً في الوقت نفسه حدوث تراجع في أعمال الأنفاق المختصة بتهريب الأسمنت بعد انخفاض سعر الطن إلى ما يتراوح بين ٥٥٠ إلى ٦٠٠ شيكل.

وبيَّن أنه في حال سمحت سلطات الاحتلال بدخول الأسمنت، لن يكون هناك مبرر لتهريبه عبر الأنفاق.

من جانبه، أوضح رئيس لجنة تنسيق إدخال البضائع إلى غزة المهندس رائد فتوح، أن «كمية الأسمنت التي سمح ويسمح الجانب الإسرائيلي بإدخالها إلى قطاع غزة، تأتي ضمن كميات الأسمنت التي يسمح بدخولها إلى المشاريع التابعة للمنظمات الدولية، وليس للقطاع الخاص»، مشيراً إلى أن الجانب الفلسطيني يطرح في لقاءاته مع المسؤولين الإسرائيليين قضية إدخال مواد البناء والمواد الخام، إلا أن الجانب الإسرائيلي لا يستجيب لهذه المطالب، بل يرفض حتى بحثها خلال الاجتماعات المختلفة التي يعقدها المسؤولون في السلطة عن المعابر مع نظرائهم من الجانب الإسرائيلي.

واكتفى فتوح بالقول لـ«آفاق برلمانية» إن الحكومة الإسرائيلية قالت مؤخراً إنها أدخلت تعديلاً لم تكشف طبيعته على قائمة المواد التي تسمح بتوريدها براً إلى القطاع، وإنها ستواصل حظر مواد مثل الأسمنت والحديد، حيث تعدهما مواد حرب، إلى جانب استمرار حصارها البحري للقطاع.

بدوره، أوضح نائب رئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية في قطاع غزة، رئيس اتحاد الصناعات الإنشائية علي الحايك، أن «الجهات المسؤولة والمختصة حددت كميات مواد البناء المطلوبة لإعادة إعمار القطاع، ولكن الجانب الإسرائيلي لم يستجب بالمطلق حتى الآن لمطالب السلطة الوطنية أو لمطالب القطاع الخاص والجهات الدولية بخصوص إدخال مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار».

وأضاف الحايك لـ«آفاق برلمانية» إنه بشأن ما ورد أخيراً حول سماح الجانب الإسرائيلي بإدخال مواد البناء، فإنه من المتوقع أن تكون هذه الكمية المحدودة خاصة بمشروع وكالة الغوث الدولية لبناء ١٥٠ وحدة سكنية فقط، مستبعداً في الوقت نفسه إمكانية موافقة الجانب الإسرائيلي على تزويد قطاع غزة بمواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار «ما لم يتم حل قضية الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت، أو تشكيل حكومة فلسطينية تحظى بقبول المجتمع الدولي في التعامل معها بشأن إعادة إعمار القطاع».

وبيَّن أن ما نشرته الصحف الإسرائيلية يتعلق بتنفيذ تعهدات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بشأن تسهيل دخول مواد البناء اللازمة لبناء ١٥٠ وحدة سكنية ضمن مشروع تنفذه «أونروا»، معتبراً استجابة الجانب الإسرائيلي لإدخال مواد البناء اللازمة للمشروع المذكور جاءت نتيجة للضغط الممارس على الحكومة الإسرائيلية، وقناعة الأخيرة بأن المجتمع الدولي لم يعد مقتنعاً بمبررات الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

وتابع الحايك: بالتالي، فإن الحكومة الإسرائيلية باتت معنية بتحسين صورتها أمام العالم من خلال هذه التسهيلات المحدودة المقتصرة على المشاريع التي تنفذها المنظمات الدولية، مقللاً من أهمية القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري المصغر في حكومة الاحتلال بشأن السماح بدخول مواد البناء المخصصة لمشاريع تنفذها منظمات دولية في قطاع غزة.

وقال: إن حديث الاحتلال عن زيادة كمية البضائع الواردة إلى غزة عبر المعابر وتحديد وجهة مواد البناء التي سيسمح بدخولها تحت إشراف ومراقبة دولية، يعبر عن عدم جدية الاحتلال برفع الحصار المفروض، وأن ما يقوم به من إجراءات مجرد دعاية إعلامية لتجميل وجه الحصار أمام العالم.

ونوه الحايك إلى أنه «بموجب المعايير والشروط التي حددها الاحتلال لإدخال مواد البناء، لن يطرأ أي تغيير ملحوظ على نشاط قطاع الإنشاءات في محافظات غزة»، معتبراً أن اقتصار مواد البناء على المشاريع التي تنفذها منظمات دولية سيفضي إلى تشغيل بضع مئات من العاملين في هذا القطاع الذي كان يعمل به نحو ٣٥ ألف عامل قبل الحصار.

واشنطن تطالب بإدخال مواد البناء

يُذكر أن الناطق باسم الخارجية الأميركية بي جيه كراولي، قال في الثالث والعشرين من الشهر الماضي، «إن بلاده ترغب في أن تضيف إسرائيل مواد البناء لقائمة المواد المسموح بدخولها لغزة في إطار تخفيفها للحصار الذي تفرضه على القطاع»، مؤكداً في الوقت نفسه على مدى أهمية أن تتمكن غزة من إعادة بناء وتطوير بنيتها التحتية.

وأشار كراولي في تصريحه إلى أن ذلك يمثل عنصراً مهماً من عناصر معالجة ما أسماها «المحنة العميقة» التي تعيشها غزة.

وكانت ردود الأفعال استمرت على قرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بتعديل «نمط الحصار» المفروض على قطاع غزة، حيث دعت واشنطن إلى إضافة مواد البناء إلى قائمة المواد المسموح بدخولها إلى القطاع.

«حماس»: نرفض الشروط السياسية لإعادة الإعمار

وفي الوقت الذي تصر فيه الحكومة في الضفة الغربية التي يرأسها الدكتور سلام فياض على ضرورة إيصال المساعدات المالية اللازمة لإعادة إعمار غزة عبر آليات الدعم المتبعة بين السلطة الفلسطينية والدول والجهات المانحة، تؤكد الحكومة المقالة التي يرأسها إسماعيل هنية في غزة على حقها في الإشراف على كل قرش سيصرف في إعادة الإعمار، رافضة وحركة «حماس» ما تصفه بشروط سياسية، أمام إعادة إعمار غزة.

وبين إصرار السلطة الوطنية على أن إعادة الإعمار تحتاج إلى سلطة تحظى بقبول المجتمع الدولي، ورفض «حكومة حماس» لذلك، يرى من دمرت آلة الاحتلال منزله أو مصنعه، أنه سيظل ضحية للاحتلال وللمناكفات القائمة بين السلطتين، لاسيما أنه تنامي أخيراً إلى مسامع المتضررين أن عملية تعويضهم لن ترى النور ما لم يتوصل الفرقاء الفلسطينيون إلى حكومة وفاق وطني تحظى بتأييد ودعم المجتمع الدولي.

وكان الناطق باسم الحكومة المقالة طاهر النونو اكتفى بالقول لـ«آفاق برلمانية»، إن حكومته لم ولن تقبل بأي شرط سياسي لوصول أموال الدعم المخصصة لإعادة الإعمار، وإن ما رفضته الحكومة المقالة خلال الحصار المفروض على قطاع غزة لن تقبل به بعد العدوان.

وأضاف النونو: كما أنها لن تسمح بأن تكون دبابات الاحتلال هي الوسيلة لقبول «حماس» وحكومة هنية لهذه المساعدات المشروطة باستبعاد الحكومة عن القيام بدورها الطبيعي في إعادة الإعمار.

وفي ظل هذه المواقف والظروف، تتفاقم معاناة أصحاب البيوت المدمرة الذين يكتوون صيفاً بنار الشمس الملتهبة، ويُلسعون شتاءً من البرد القارس، ويعيشون في أجواء مغبرة تارة، وممطرة تارة أخرى، ناهيك عن تشتتهم، وضياع مستقبل أبنائهم، لما خلفته الحرب لهم من أمراض نفسية إن لم تكن عضوية، فيما يبقى مستقبلهم رهينة لمدى النجاح في إنهاء الانقسام، وعودة اللحمة، ليُعاد بناء بيوتهم، ولم شمل أسرهم، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل ضياع مستقبل أبنائهم.

٤٥ عائلة تبحث عن حل يضمن لها العيش بكرامة

سكان المقابر في غزة .. أمنيات سقفها الحصول على مأوى لا يزاحمون فيه الموتى

فايز أبو عون

اصطف بعض أطفالهم من كلا الجنسين في طابور طويل على البوابات المتعددة للمقبرة، وانتشر البعض الآخر بين شواهد القبور، حملوا بين أيديهم «غالونات» وزجاجات بلاستيكية من مختلف الأحجام والأنواع والألوان المليئة بالماء، كل منهم يسارع الخطى نحو القادمين الجدد من المواطنين الذين يحملون على أكتافهم نعشاً يضم جثمان ميت عزيز على أهله، وألسنتهم تلهث بالدعاء له بالمغفرة والرحمة.

يحاولون جاهدين أكثر من مرة التسلل بين جموع المشيعين للوصول إلى حافة القبر، يُطردون المرة تلو الأخرى، ويُسحبون من ياقات قمصانهم البالية إلى الخلف، يُعنّفون من البعض إن لم يكن من الجميع، ولكنهم في نهاية المطاف يصلون بشق الأنفس إلى مبتغاهم، فيجلسون عند حافة القبر بالقرب من رأس المتوفى، وما أن يوارى جثمانه الثرى، حتى تمتد أيديهم بما يحملونه من أوعية مليئة بالماء لترطيب القبر، وسد شقوقه بالطين المخلوط بالماء. قد يعتقد البعض للوهلة الأولى أن جلب الأطفال للماء ومد المشيعين به، يأتي من باب «كسب الحسنات»، ولكن ما أن ينتهي الجميع من دفن موتاهم ويهمون بالمغادرة، حتى تتكشف حقيقة الأمر حين تشاهد عشرات الأيدي الصغيرة ممتدة من كل حدب وصوب نحو الجميع دون استثناء، فهذا يُطلب ثمناً لزجاجته، وذاك يطلب ثمناً لـ «غالونه»، وتلك تقف على بوابة المقبرة تستجدي المغادرين الحصول على بعض النقود؛ كونه لم يُسمح لها بالتسلل كأقرانها الأطفال من الذكور بين جموع المشيعين.

حياة في حضرة الموت

هذه هي المهنة الجديدة القديمة التي يزاولها الأبناء كما الآباء ممن يسكنون المقابر ويزاحمون الموتى العيش بجوار قبورهم، أو من يقطنون بمحاذاتها من العائلات الفقيرة في غزة المحاصرة. لجأوا إليها أو أُجبروا على ذلك، كونهم لم يجدوا ما يسدون به رمق جوعهم، ولا ظمأ عطشهم، في ظل مجتمع لم يُعِرهم فيه أحد انتباهه، لينتشلهم من براثن الفقر المدقع، وسوط الجهل اللاسع.

هناك حيث لا حياة ... حيث السكون دائم ... اتخذوا لهم مأوى، أطفال ونساء وشيوخ يعيشون كالأموات، لا يختلفون عنهم إلا بقلوبهم التي لا تزال تخفق ... لم يكن ذلك المكان خيارهم، بل لأنهم لم يعرفوا غيره ... أجبرتهم عليه الظروف بعد ما ضاقت بهم أرض الأحياء فلجأوا إلى أخرى، أو لربّما كان سهلاً أن «يحتلوها» لأنه لم يشأ سكانها المسالمون الدفاع عنها، فلا حول لهم ولا قوه، لكن ضريبة العيش لم تكن أبداً سهلة عليهم، فقد تلونت حياتهم بالسواد وامتزجت بنكهة الموت، يتظاهرون بأن الأمر أصبح طبيعياً لديهم، لكن مآسيهم وأوجاعهم وهمومهم تتحدث عن أحلامهم التي لم تتخطَ الحصول على أربعة جدران خارج المدافن، وجيران غير الموتى.

فهل أصبح السكن في مقابر القطاع ظاهرة فحسب، أم أنها تحولت إلى مأساة داخل المأساة؟ وهل الحصار والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سكان القطاع هي التي اضطرت العشرات من عائلات غزة إلى مزاحمة الموتى والعيش بجوار قبورهم؟ وهل الحياة بجوار الموتى سهلة، أم أن كل شيء هناك يذكرهم بالموت، ويسرق منهم حتى لحظات إحساسهم بالحياة؟ وما هو التأثير النفسي والاجتماعي الذي يترتب على الأطفال لمشاهدتهم اليومية لجنائز الموتى؟ وما هو دور المؤسسات الحكومية والأهلية للحد من هذه الظاهرة في ظل ندرة المساكن وضيق ذات اليد؟

شعبان: تدمير المنازل سبب في انتشار الظاهرة

وفي هذا السياق، يقول المختص في الشؤون الاقتصادية، والخبير في التنمية البشرية عمر شعبان، إن انتشار ظاهرة السكن في المقابر ومجاورة الموتى قبورهم يعود إلى عاملين أساسين، أولهما حالة الفقر الشديد التي يعيشها معظم سكان غزة، ممن يزيد عددهم عن الثلثين، وبالتالي أصبحت هذه العائلات غير قادرة على توفير أي خدمات لنفسها أو لأبنائها أو إعطائهم الاهتمام الكافي من ناحية الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، وثانيهما زيادة عدد المواليد في القطاع، حيث بلغ نحو ٢٠٠ ألف مولود جديد منذ بدء الحصار على غزة، الأمر الذي زاد من عدد سكان القطاع ليصل إلى نحو ١٫٨ مليون نسمة، وهذه الزيادة رافقها تدمير نحو ٥ آلاف منزل، و٧ آلاف شقة سكنية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة السكن.

وأضاف شعبان لـ»آفاق برلمانية»: بالتالي، أصبحت هناك بيوت مزدحمة بالسكان، حيث أن عائلتين أو أكثر أصبحت تعيش في بيت واحد، وهذا ما جعل البعض يلجأ إلى الهرب نحو المقابر للسكن المجاني بجوار الموتى.

ونوه إلى أن «هناك مسؤولية كبرى تقع على عاتق المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكناً اتجاه الحصار الجائر المفروض على القطاع منذ أكثر من أربع سنوات، ولم يصرف فلساً واحداً في إعادة إعمار البيوت المدمرة، أو إقامة مشاريع إنتاجية تقضي أو تحد من حالة الفقر المستفحلة، بل انكبوا على دفع الأموال الباهظة للمؤسسات الأهلية، ولكن لعمل الدراسات الإستراتيجية، وإقامة المشاريع التشغيلية المؤقتة، كتنظيف الشوارع، وزراعة الأشتال، وبالمقابل إهمال البعد الإنساني لهذه العائلات وأبنائها الذين هم بحاجة إلى بناء البيوت وتأهيل وتجهيز أماكن إيواء يتوفر فيها الحد الأدنى من مقومات الحياة». وبيَّن شعبان أن العائلات التي تضطر إلى اللجوء للمقابر والعيش فيها، هي من العائلات التي تُصنف بأنها تعيش تحت خط الفقر المدقع، وليس لديها الحد الأدنى من مقومات الحياة، أو من الحقوق، وهو المسكن، وبالتالي من فقد البيت

يفقد القدرة على الاهتمام بتعليم أبنائه أو بصحتهم، كما يفقد القدرة على تربيتهم على قيم وسلوكيات إيجابية، موضحاً أن فئات كبيرة من المجرمين وقطاع الطرق والجانحين، وعمالة الأطفال، هم من الأكثر فقراً الذين يعيش جزء كبير منهم في المقابر. وحمَّل شعبان المسؤولية الكبرى للحكومة المقالة، قائلاً إن أية حكومة يجب أن يكون لها دور أساسي في منع هذه الظاهرة الخطيرة جداً على المجتمع بأسره، ولكن عدم اهتمام الحكومات بهذه الظاهرة، هو محاولة منها لإنكار الواقع المعاش في غزة لهذه الفئة، حتى لا تقع عليها مسؤولية إخراجهم من الواقع المزري الذين يعيشونه وعائلاتهم، لأن ذلك يترتب عليه تأمين سكن وتوفير خدمات صحية وتعليمية لهم.

هموم كبيرة .. وأحلام صغيرة

من جانبه، يقول أبو العبد الستيني: الحياة ليست سهلة هنا، هنا كل شيء يذكرنا بالموت، ويسرق منا أية لحظة يمكن أن نحس فيها بالحياة، فكلما أردنا الخروج من المقبرة اصطدمنا بجدران الفقر، والتهديد المباشر بطردنا من مأوى لا يليق بحياة الآدميين. وأضاف: نحن لا نحمل إلا حلماً وحيداً على عكس ما نحمله من هموم تعجز الجبال عن حملها، وهو أن يكبر أبناؤنا وأحفادنا خارج أسوار المقبرة، وأن يحلموا بمكانة اجتماعية أفضل، في مكان ما، حتى وإن كان صغيراً، ولو في بيت من طين، المهم أنه يتسع لأبنائهم.

ويتابع أبو العبد الذي يبدو من مظهره الخارجي أنه تعدى التسعين من عمره: في غزة أحلام الناس صغيرة ولكن همومهم كبيرة، بسبب الفقر والحصار والحرب التي فرضت عليهم ودمرت بيوتهم، وأتت على ممتلكاتهم، فأصبحوا غير قادرين على دفع إيجارات باهظة، فباتوا يزاحمون الأموات للسكن بجوارهم، والاستظلال بشواهد قبورهم. ونوه إلى أن سكان المقابر لم يعودوا كمعظم أهل غزّة يفرّقون كثيراً بين الحياة والموت، لأنهم «أحياء مع وقف التنفيذ»؛ أي أنهم أحياء ولكن شبه أموات في الوقت نفسه، بفعل الحصار والضائقة المعيشية التي يحيون في كنفها.

زقوت: العيش في المقابر يساوي بين الحياة والموت

بدوره، قال الأخصائي النفسي في برنامج غزة للصحة النفسية الدكتور سمير زقوت: إن من يعيشون في المقابر سواء من الكبار أو الصغار، تساوت عندهم الحياة مع الموت، ولذلك فإن مشاهدة الأطفال اليومية للجنائز وهي تأتي لتشييع جثامين الموتى، جعل المعنيين؛ معنى الحياة ومعنى الموت، يتساويان عندهم، لاسيما أنهم يرون الموت منذ نعومة أظفارهم ولا يدركون معناه، لأن معنى الموت شيء مجرد لا يدركه الطفل إلا بعد أن يصبح في سن متقدم يزيد على ٨ أو ٩ سنوات.

وأضاف زقوت لـ»آفاق برلمانية»: إن السكن في المقابر يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الفقر، لأن من يسكنون هذه الأماكن الموحشة لم يجدوا سكناً بديلاً ملائماً، ولذلك عندما يرتبط الفقر والموت في أذهان الأطفال منذ الصغر، فهذا يدمر نفسياتهم، ويخرج منهم المجرمون وقطّاع الطرق والمتسولون كما نشاهد بعضهم اليوم، وكما هو موجود في الكثير من البلدان العربية كمصر وغيرها.

ونوه إلى أن الطفل في ظل ارتباط ظروف السكن بالفقر وتردي الحياة الاجتماعية، «يتحول إلى إنسان لا كرامة له، ومن ثم يتحول إلى متسول، وربما إلى مجرم يتخذ من المقبرة ملجأً له، ومن المواطنين الذين يكونون في حالة حزن شديد على موتاهم، غاية له لابتزازهم». وأوضح زقوت أن «علماء النفس يؤكدون بما لا يدع مجالاً للشك، أن السنوات الست الأولى من عمر الطفل، هي التي تُشكل شخصيته، وبالتالي لا يمكن أن تتغير شخصية الطفل فيما بعد حتى وإن تم تغيير مكان سكنه»، مشدداً على أنه «من الضرورة بمكان أن يكون للحكومة دور كبير للوقوف بجانب هؤلاء الأطفال وتوفير السكن الملائم لهم اليوم، بدلاً من اضطرارها غداً إلى توفير السجون والإصلاحيات لهم عندما يصبحون مجرمين وأصحاب سوابق». وبَين أن «منع الحكومة لهؤلاء السكان من السكن في المقابر، والعمل على توفير السكن المحترم والملائم لهم، هو أحد الحقوق الأساسية التي تقع على عاتقها تجاههم».

في ضيافة الموتى

ولم يختلف حديث «أبو علي» عمن سبقه، حيث قال: لقد وجدت نفسي وأفراد عائلتي مجبرين على ما نحن عليه اليوم، فليس لنا من خيار، على الرغم من أن المكان يفتقر للكثير من الخدمات ومقومات الحياة الأساسية، فسكان المنطقة الأصليون من الأموات لا حاجة لهم بها، وهذه المناطق ليست من أولويات البلدية.

ويتحدث «أبو علي» عن إقامته في منطقة المقابر بمدينة رفح جنوب قطاع غزة، ويقول: لقد عشت مع عائلتي هنا منذ سنوات طويلة حتى قبل أن تكتظ المقبرة، سواء بالموتى أو الأحياء ... في بداية الأمر كنا نبعد عن مركز المدينة ونُعتبر خارجها، ولهذا غابت عنا الخدمات الأساسية، ومع تطور العمران الذي أحاط بنا من كل جانب، أصبحنا اليوم في منتصف البلد ولا شيء تغير.

المنطقة التي يقطن فيها «أبو علي» كانت تستخدم كمقبرة لدفن جثث الشهداء المصريين إبان حرب العام ١٩٦٧، حيث كان للجيش المصري على مقربة من المقبرة معسكر يقيم فيه الجنود، وبعد أعوام استخدم المكان نفسه لدفن المتوفين من أهالي المدينة، ويقول «أبو علي»: مع زيادة أعداد الموتى والشهداء وجدنا أنفسنا وسط ازدحام القبور لا نعرف هل نحن في ضيافتهم أم هم في ضيافتنا!

مقابر للهو الأطفال ومرحهم

في العادة، يلزم الأطفال متنزهات يلهون فيها، وحدائق يشتمون عبق زهورها، وفراشات يركضون خلفها، ولكن عند سكان المقابر كل شيء مختلف، فاللعب تتشابه، والمكان يختلف، فهم يلعبون حول القبور ويتخذونها مكاناً للاختباء من أقرانهم. اعتاد هؤلاء الأطفال على المكان، حتى أصبح جزءاً منهم، تربوا على مشاهد الحفر ودفن جثث الموتى، فباتت الزيارة اليومية للقبور، والدعاء للأموات، هواية بالنسبة للكثيرين منهم، وأضحى المشهد بالنسبة لهم عادياً ترسخ في ذاكرتهم، إلا أن هذا كله لا يؤثر في لهوهم ولعبهم بل يزيد من خيالهم لابتكار ألعاب أخرى كل مرة، كل شيء في حياتهم ارتبط بالموت، حتى ابتساماتهم اختفت لتحل محلها هموم عميقة أكبر من أعمارهم. الطفل حسام الذي يقف بجوار بعض «الغالونات» والزجاجات المليئة بالماء التي كان يسندها في ظلال أحد القبور، قال: إحنا عايشين هان، وما بنعرف غير هذا المكان، بطّلنا نخاف من القبور والميتين لأنه كل يوم بنشوفهم، ومرات كثير بنيجي نساعد الناس وبنجيب الهم مية عشان يرشوا على القبر، وبنلعب هان كمان، ولما أكون زهقان من البيت باجي ألعب مع صحابي بين القبور. وأضاف حسام: بس أكثر ما بضايقني ويخليني أخجل، هو أن يسألني أحد زملائي في المدرسة عن عنوان سكني، وأنا أزور أصدقائي وزملائي في منازلهم، حتى لا أضطر إلى دعوتهم لزيارتي في منزلي وسط القبور.

حتى لا يصبح المشهد عادياً!

ويقول مصدر في وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة المقالة، «إنها ليست قضية عائلة أو اثنتين يمكن العمل على حلها، بل هي قضية ٤٥ عائلة تعيش في المقابر المنتشرة في قطاع غزة، وجميعها تبحث عن حل من أجل إيجاد مأوى يضمن لها ولأبنائها العيش بكرامة، ولكن الظروف الحالية التي يحياها الجميع بعد الحرب المدمرة، وعدم وجود مواد خام للبناء، جعلت كل شيء صعب المنال».

وبيَّن المصدر ذاته، أنه «على الرغم من قسوة العيش في هذه الأمكنة والصمود أمام مستقبل مجهول، في ظل انتشار القوارض والزواحف التي تُهدد حياة البشر، فإننا نجد الكثير من الرجال وعائلاتهم يلجأون للعيش في المقابر، وهذا بحد ذاته يحتاج منا الكثير لمنع هذا الخطر». وأمام هذا المشهد المأساوي الذي ازدادت وتيرته أضعافاً مضاعفة بعد الحرب الأخيرة على غزة، بحيث اعتاد الجميع دون استثناء، وبخاصة من تطأ أقدامهم أرض المقابر لدفن موتاهم، أو من الصحافيين لعمل تقاريرهم الصحافية، على رؤية العشرات من بيوت الصفيح والخيش، ومشهد الأطفال البالية ملابسهم، والممتدة أيديهم للتسول، لا بد من وقفة جادة من قبل المسؤولين، سواء على المستوى الرسمي في حكومتي رام الله وغزة، أو المؤسسات الأهلية، لنجدة هذه العائلات وأبنائها من براثن التشرد والفقر الذي يعيشونه، والذي يجعلهم عالة على المجتمع يهدد نسيجه إذا ما تحولوا إلى مجرمين وقطّاع طرق.

«الهيئة المستقلة»: حكومتا غزة ورام الله تنفذّان إجراءات غير قانونية

بين "الحرمان من الجواز" و "عدم الممانعة" .. أزمة سفر الغزيين تشهد أسوأ فصولها .. والضحايا مرضى ومواطنون أبرياء

جمعة: الأزمة مأساوية وثمة مبادرة من ٣ نقاط لحلها
الغصين: مطلوب من حكومة رام الله حل المشكلة كبادرة حسن نية

محمد الجمل

العشرات حرموا من حقهم في الحصول على جوازات سفر، بينما منع الكثيرون من مغادرة القطاع دون إبداء أسباب، في حين تعالت الدعوات لحل أسوأ أزمة سفر يشهدها قطاع غزة، كانت إحدى ثمرات وتبعات الانقسام والمناكفات السياسية.

بداية الأزمة

بدأت الأزمة عقب سيطرة حركة «حماس» على زمام الأمور في قطاع غزة، أواسط حزيران من العام ٢٠٠٧، حيث رفضت الحكومة في رام الله إرسال دفاتر جوازات سفر للقطاع وقتذاك، ما أجبر سكان القطاع الراغبين في الحصول على جوازات على التوجه إلى مكاتب مختصة بإجراء معاملات الأحوال المدنية والجوازات، أو الاتصال بمعارفهم في الضفة الغربية، لإرسال أوراقهم مصحوبة بوكالة قانونية عبر مكاتب البريد السريع، للحصول على جواز سفر قد تزيد تكلفة الحصول عليه في بعض الأحيان على ٨٠٠ شيكل، وقد يستغرق وصوله إلى يد صاحبه أسابيع. والأزمة لم تقف عند هذا الحد، فقد زادت سوءاً مع مرور الوقت بعد أن أصبحت هناك «قوائم سوداء»، لأشخاص منعتهم أجهزة الأمن في الضفة الغربية من الحصول على الجوازات، ومعظمهم ينتمون إلى حركة «حماس» والأجهزة الأمنية للحكومة المقالة.

ثم ما لبثت الأزمة أن دخلت فصولاً جديدة، بعد أن بدأت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بمنع أشخاص من مغادرة القطاع، بحجج ودواع «أمنية»، ومعظمهم ينتمون إلى حركة «فتح» أو نشطاء فيها.

محرومون من الجوازات .. أو من السفر

وضحايا الأزمة المذكورة كثر، بعضهم حرم من حقه في الحصول على جواز سفر، وآخرون لم يستطيعوا السفر، بسبب المنع من قبل الحكومة المقالة في غزة.

المواطن خالد حسين أكد أنه منع من حقه في الحصول على جواز سفر بعد أن تقدم من خلال أحد المكاتب في غزة.

وأوضح حسين، وكان يعمل في أحد الأجهزة الأمنية، أنه لا يعلم سبب المنع، على الرغم من أنه مستنكف عن العمل، ولا يزال يتقاضى راتبه من الحكومة في رام الله، ولا تربطه أية صلة بحركة «حماس» لا من قريب ولا من بعيد، معرباً عن اعتقاده بوجود خطأ ما أدى إلى منعه من الحصول على جوازه.

وتمنى أن يحصل على جواز السفر ليتمكن من مرافقة والده المريض بالسرطان، الذي يتلقى جلسات من العلاج بصورة منتظمة، وتأخرها قد يلحق ضرراً بحالته الصحية.

أما المواطن إبراهيم دهمان، وهو أحد المصابين جراء الاعتداءات الإسرائيلية، فأكد أنه لم يتمكن من الحصول على جواز سفر جديد على الرغم من أنه حاول مرات عديدة الحصول عليه، بسبب ما أسماه «المنع الأمني».

وأوضح دهمان (٢٩ عاماً)، أنه يرغب في السفر لإجراء عملية جراحية واستخراج شظايا قذيفة إسرائيلية من جسده، كما لفت إلى أنه اضطر لدفع مبالغ مالية كبيرة خلال محاولاته المستمرة منذ نحو العامين للحصول على جواز سفر، متمنياً أن يحصل على ما يصبو إليه.

واعتبر البعض أن الشاب عبد الله محمود، كان من المحظوظين، حين حصل على جواز سفر جديد، لكنه لم يكن كذلك، فقد أكد أنه كان بصدد مغادرة القطاع لمناقشة رسالة ماجستير في إحدى الجامعات العربية، كانت

نهاية برنامج دراسات عليا استمر سنوات عدة.

وأوضح محمود أنه بعد حصوله على كافة الأوراق التي تؤهله للسفر، والحصول على تنسيق من السلطات المصرية، توجه إلى معبر رفح، وخلال انتظاره في الصالة الرئيسية تم استدعاؤه من قبل أحد العناصر الأمنية التابعة للحكومة المقالة، وبعد استجواب قصير صودر حاسوبه الشخصي، والأوراق الثبوتية وأبلغ بمنعه من السفر، وطلب منه مقابلة جهاز الأمن الداخلي. ولفت محمود إلى أنه لجأ إلى وساطات عدة لحل الأزمة، وأبلغ بعد فترة بالسماح له بالسفر، لكن بعد فوات الوقت القانوني لمناقشة الرسالة، موضحاً أنه يجري اتصالات مع الجامعة المنتسب إليها بغية تحديد موعد جديد لمناقشة الرسالة، أملاً في أن ينجح في ذلك.

أما «ر» من سكان وسط قطاع غزة، وطلبت عدم نشر اسمها، فأكدت أنها منعت من السفر مرتين متتاليتين، إحداهما على معبر بيت حانون «إيرز» والأخرى من خلال معبر رفح.

وأوضحت «ر»، وتحمل جواز سفر أردنياً، أن أجهزة الأمن التابعة للحكومة المقالة سحبت في إحدى المرات جواز سفرها مع عدد من الناشطات في مجال قضايا المرأة، وأعيد لها بعد وقت قصير.

ونوهت إلى أنها تبذل محاولات من أجل السفر من خلال معبر رفح، لإجراء عملية جراحية، متمنية أن تتمكن من ذلك.

أزمة وضحايا

من جانبه، أكد الناطق باسم وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، إيهاب الغصين، أن أزمة جوازات السفر المتواصلة منذ ما يزيد على السنوات الثلاث ألحقت ضرراً بالغاً بقطاعات واسعة من المواطنين، وبخاصة الجرحى والمرضى الراغبين في السفر للعلاج في الخارج.

وأوضح الغصين أن الحكومة في غزة «تعاملت في البداية بحسن نية، وأرسلت نصف كمية جوازات السفر التي كانت تتواجد في قطاع غزة إلى الضفة الغربية، حين كانت الأخيرة تعاني أزمة في دفاتر جوازات في العام ٢٠٠٧»، موضحاً أن حكومته فوجئت بإحجام الحكومة في رام الله عن إرسال جوازات سفر إلى القطاع.

وأشار إلى أن الأزمة تفاقمت بصورة تدريجية وصولاً إلى الحرب الأخيرة على قطاع غزة، مع ما ترتب عليها من حاجة آلاف الجرحى للسفر، وتعذر حصولهم على جوازات السفر.

وذكر أن الأزمة المذكورة فتحت الباب واسعاً أمام المستغلين ممن حاولوا استغلال حاجة الناس، للحصول على جوازات السفر، لدرجة أن إجراء معاملات الجوازات تحولت إلى ما يشبه التجارة، بحيث وصلت كلفة إجراء معاملة الجواز إلى نحو ٨٠٠ شيكل، ما استدعى الحكومة في غزة للتدخل، ومحاربة تلك الظاهرة، والحد منها.

ونوه إلى أن الحكومة المقالة وأمام تفاقم الأزمة، بدأت بتجديد جوازات السفر على الدفتر المنتهي نفسه، موضحاً أن «هذا الإجراء قانوني، وسليم، وكافة دول العالم تعترف بهذا التجديد، وتسمح لحامله بالدخول إلى أراضيها، ما عدا الولايات المتحدة الأميركية وكندا».

وأشار الغصين إلى أن الحكومة المقالة لا تزال تأمل بحل الأزمة المذكورة، وقد طلبت من العديد من الجهات والشخصيات حلها، باعتبارها تمس المواطنين، وليست لها علاقة بالانقسام والخلافات بين حركتي «فتح» و«حماس»، كما أكد.

وقال إنه تم الطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عمرو موسى التدخل لحل الأزمة، داعياً الحكومة في رام الله إلى حل تلك المشكلة «كبادرة حسن نية»، وبخاصة مع الحراك الأخير في ملف المصالحة.

وفيما يخص مبادرة النائب أشرف جمعة، أكد الغصين أن حكومته لم تتلقَ أية مبادرة رسمية من أية جهة أو شخصية كانت، لكنه شدد على استعداد الحكومة المقالة في غزة للتعاطي مع أية مبادرة ودراستها بإيجابية لحل الأزمة، وضمان وصول الجوازات إلى قطاع غزة بشكل سليم.

وفي نهاية حديثه، استغرب الغصين المعلومات التي أوردها النائب أشرف جمعة في حديثه خلال إحدى الندوات، عن أعداد جوازات السفر التي أجريت خلال السنوات القليلة الماضية لسكان قطاع غزة، موضحاً أن العدد الحقيقي للجوازات أقل بكثير مما ذكره النائب جمعة، وبخاصة أن الجوازات الجديدة يتم تسجيلها لدى دائرة الجوازات في غزة، وثمة معرفة بعددها.

مخالفات جسيمة للقانون

أما المحامية صبحية جمعة، منسق وحدة تقصي الحقائق وإدارة الشكاوى في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، فأكدت أن معظم الإجراءات المتبعة من قبل حكومتي غزة ورام الله فيما يتعلق بالسفر وتنقل المواطنين، والحصول على جوازات سفر جديدة، أو تجديد المنتهية، «إجراءات غير قانونية، وتخالف بنود القانون الأساسي الفلسطيني، وتحرم المواطنين من حقوق أساسية كفلها لهم الدستور الفلسطيني في العديد من بنوده».

وأشارت جمعة في حديث لـ«آفاق برلمانية»، إلى أن الهيئة تلقت في الآونة الأخيرة عشرات الشكاوى من مواطنين كانوا ضحايا تلك الإجراءات،

يتبع ←

إما من خلال منعهم من السفر وإما حرمانهم من حقهم في الحصول على جوازات جديدة.

ونوهت إلى أن الهيئة بذلت وتبذل جهوداً مضنية من أجل حل تلك المشكلة، المستمرة منذ العام ٢٠٠٧، التي تمس بحقوق المواطنين الأساسية، وبخاصة الحق في التنقل والسفر، موضحة أنه في العام ٢٠٠٨، تمكنت الهيئة وبعد سلسلة من الإجراءات والمراسلات من استصدار قرار من الرئيس محمود عباس، ينص على إرسال كمية من جوازات السفر لقطاع غزة، لكن هذا القرار لم ينفذ، كما أجرت اتصالات ولقاءات مكثفة مع مسؤولين في الحكومة المقالة بغزة، بغية إلغاء قرار حصول المواطنين على عدم ممانعة قبل السفر، لكن الأمور لا تزال على حالها.

واستغربت تدخل الأجهزة الأمنية في الحقوق الثابتة والأساسية للمواطنين، موضحة أن «جهاز المخابرات العامة في الضفة، يتدخل ويمنع جوازات السفر عن بعض المواطنين في قطاع غزة، في حين يتدخل جهاز الأمن الداخلي في القطاع، ويمنع ويعرقل سفر العديد من الأشخاص، وكل هذه الإجراءات تنفذ بحجج ودواعٍ سياسية، لها علاقة بالانقسام وتبعاته»، موضحة أن المواطنين الراغبين في السفر إما للعلاج أو التعليم أو لأغراض أخرى هم ضحية تلك الإجراءات.

وشددت جمعة على أن الهيئة والعديد من مؤسسات حقوق الإنسان تولي موضوع السفر أهمية خاصة، موضحة أن «الهيئة المستقلة» نظمت ورش عمل وحلقات نقاش كان آخرها ورشة شارك فيها النائب أشرف جمعة، وتحدث عن مبادرته الجديدة بخصوص السفر. ولفتت إلى أن العديد من الفعاليات والأنشطة ستنظم قريباً في محاولة لحل الموضوع، متمنية أن تشهد تلك الأزمة انفراجاً قريباً.

من جانبه، اعتبر أحمد أبو عساكر، المدير التنفيذي للجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون، إحدى المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان في قطاع غزة، أن مؤسسته وباقي مؤسسات حقوق الإنسان في قطاع غزة، تنظر بخطورة بالغة لاستمرار منع الحكومة في رام الله إرسال جوازات السفر لقطاع غزة، إضافة لما تقوم به الحكومة في غزة من منع لبعض المواطنين من السفر، والطلب من آخرين الحصول على عدم ممانعة قبل السفر.

وأكد أبو عساكر أن مثل هذه الإجراءات وما يرافقها من عراقيل وصعوبات يواجهها المواطنون للحصول على جوازات سفر جديدة، تتسبب في حدوث أزمة إنسانية على أكثر من صعيد، وبخاصة فيما يتعلق بالحالات المرضية التي تحول للعلاج في الخارج، وهذا ما سيعقد المشكلة ويجعلها أكثر صعوبة مما مضى، مع عجز المرضى ومن هم بحاجة إلى علاج عن الحصول على جوازات سفر.

وأشار إلى أن «أزمة أخرى ستنشأ على الصعيد التعليمي، فثمة مئات الطلبة ممن يتلقون تعليمهم الأكاديمي في الخارج، أو من يرغب بالدراسة في الخارج، بحيث سيكون مصير بعضهم مجهولاً وغامضاً، وهذا ما سيلقي بظلاله السلبية على المسيرة التعليمية، وبخاصة أن نتائج الثانوية العامة على الأبواب، وهذا سيمنع المئات من حقهم في السفر والتعليم في الخارج».

وشدد أبو عساكر على أن مثل هذه الإجراءات لها انعكاسات على المستوى السياسي أيضاً، فمن شأنها أن تعطل جهود المصالحة، وتؤزّم الوضع الداخلي، وتكرّس الانقسام الديموغرافي والسياسي، وتفقد المواطنين الثقة في تحقيق المصالحة التي يكثر الحديث عنها حالياً.

ودعا الفصيلين المتخاصمين إلى التراجع عن هذه الإجراءات، كونها تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان، وبخاصة ما يتعلق بحرية الحركة والتنقل والسفر.

وطالب بالعمل على إنهاء هذه الأزمة، وتوفير السبل اللازمة لتيسير إصدار الجوازات الفلسطينية للجميع، وبخاصة أن حرية السفر والحركة والتنقل من الحقوق التي نصت عليها المواثيق والأعراف الدولية كافة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وكافة القوانين والملاحق الصادرة عن الهيئات الدولية.

مبادرة النائب جمعة

بدوره، أعرب النائب عن كتلة «فتح» البرلمانية أشرف جمعة، عن قلقه جراء استمرار أزمة السفر في قطاع غزة، وانعكاساتها على المواطنين، وعلى الوضع السياسي العام، موضحاً أنها مشكلة مست وتمس شريحة كبيرة من سكان القطاع، وبخاصة المرضى والطلبة. ورفض جمعة اقتصار الأزمة على جوازات السفر فقط، موضحاً أن هناك مشكلة بموازاتها يعاني منها المئات من سكان القطاع، بسبب اشتراط أجهزة الأمن في الحكومة المقالة الحصول على عدم ممانعة لمغادرة القطاع، ومنعها للكثير من المواطنين من السفر، لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بالانتماء السياسي.

وأوضح أن المبادرة التي تحدثت عنها وسائل الإعلام، كان تحدث عنها في ندوة شارك فيها للحديث عن مشكلة السفر، موضحاً أنه لا يزال يجري اتصالات ومشاورات مع مختلف الجهات، بغية صياغة تلك المبادرة وتقديمها لكل من حركتي «فتح» و«حماس» لحل الأزمة، وبخاصة أن تصريحات صدرت من مسؤولين في الحكومة المقالة، أكدوا من خلالها ترحيبهم بأية مبادرة ودراستها.

ولفت إلى أنه يعتمد في إطلاق مبادرته على الأجواء السائدة حالياً، التي يكثر فيها الحديث عن المصالحة، موضحاً أن حل مثل هذه المشاكل من شأنه تهيئة الشارع للمصالحة، وإعادة الثقة للمواطنين بقياداتهم.

ودعا جمعة الجميع للتعاطي بإيجابية مع مبادرته، لإثبات أن هناك نوايا جدية لتحقيق المصالحة، وإنهاء الانقسام.

وفيما يخص تفاصيل المبادرة، أوضح جمعة في حديثه لـ«آفاق برلمانية»، أن مبادرته تهدف إلى حل مشكلة السفر بتفاصيلها كافة، عبر تمكين الراغبين في السفر من مغادرة القطاع دون إعاقات، وإعادة إصدار جوازات السفر لسكان القطاع بصورة طبيعية.

ولفت إلى أن المبادرة التي يتمنى أن توافق عليها الأطراف كافة، تتضمن ثلاث نقاط أساسية، أولاها وأهمها العمل على إعادة جميع الموظفين الرسميين التابعين لوزارة الداخلية ممن كانوا على رأس عملهم قبل حدوث الانقسام، موضحاً أن هؤلاء الموظفين يمتلكون خبرة وكفاءة عالية في مجال طبع وإصدار جوازات السفر، وبخاصة أن معظمهم تلقى تدريبات مكثفة على هذا النوع من العمل.

وأوضح أن النقطة الثانية من المبادرة تتلخص في وضع آلية مشتركة بين الحكومتين في رام الله وغزة، حول آلية إحضار ونقل الجوازات وطباعتها، مشدداً على ضرورة أن يكون أساس تلك الآلية التخفيف عن المواطنين، واختصار الوقت، وضمان وصول الجوازات لأصحابها.

وأشار إلى أن آخر نقاط المبادرة تدعو إلى أن تقوم الحكومة المقالة بإلغاء طلب عدم الممانعة التي تشترط الحصول عليها من قبل أي مواطن راغب في السفر، ما لم يكن مطلوباً على قضايا جنائية أو ما شابه، مشدداً على أن السفر حق أساسي لكل مواطن وفق القانون، ولا يجوز لأية جهة مصادرة هذا الحق. وأكد جمعة أن «حالة الانقسام المستمرة منذ ما يزيد على السنوات الثلاث، تسببت في الكثير من الإشكالات والمنغصات التي واجهها المواطنون، لاسيما في قضايا السفر والتنقل وإصدار جوازات السفر، وهذا تسبب في زيادة معاناة المواطنين وتفاقمها».

وتحدث عن بعض الخروقات والتجاوزات في هذا المجال، التي تسببت في زعزعة الثقة بجواز السفر، مؤكداً على «ضرورة أن يكون هناك سعي دؤوب كي يكون جواز السفر الفلسطيني محل مصداقية عالية».

وأكد أن الحكومة في رام الله ومنذ أحداث الانقسام وحتى نهاية عام ما قبل الأزمة الحالية، قامت بإصدار ما يزيد على ١١٠ آلاف جواز سفر لأبناء قطاع غزة. وتمنى جمعة أن ينجح في حل تلك الإشكالية، كما ساهم في حل مشكلتي العلاج في الخارج، والحجاج، «اللتين حلتا بمساندة شخصيات وطنية مخلصة، وبالتوافق ما بين الحركتين».

مصائب قوم عند قوم فوائد

أما أصحاب المكاتب ممن يسمح لهم بإجراء معاملات جوازات سفر عبر وكلاء في الضفة الغربية، فقد أكدوا أن ثمة انفراجاً جزئياً في الأزمة، بحيث أصبح بالإمكان إجراء جوازات سفر لسكان القطاع، بعد نحو شهر من توقفها بصورة كاملة.

وأشار مالك مكتب «الجبور»، المتخصص في إجراءات جوازات السفر ومعاملات أخرى، أن الأزمة تفاقمت بعد إقدام إسرائيل على اعتقال الشخص المختص في نقل وتوصيل الجوازات ما بين الضفة والقطاع، ما تسبب في تعطيل كلي في كافة المعاملات المتعلقة بجوازات السفر الجديدة.

وأوضح أنه بعد تكليف شخص آخر بالمهمة، أصبح بالإمكان استصدار جوازات سفر جديدة لسكان القطاع من خلال المكاتب، وإن كان أشار إلى أن المدة التي تستغرقها إجراءات الجواز ووصوله إلى قطاع غزة جاهزاً منذ تاريخ تسلم الطلب للمكتب قد تتجاوز الأسبوعين أو الثلاثة، في حال كان الشخص «غير مرفوض أمني».

وعن آلية الحصول على جواز سفر جديد، أكد مالك مكتب آخر في مدينة رفح، أن الإجراءات تبدأ بطباعة الطلب وتجهيزه، ووضع الصور الشخصية عليه، وإجراء وكالة قانونية لشخص في الضفة الغربية يتعامل معه المكتب، ومن ثم ترسل الطلبات إلى الضفة، عبر مكاتب البريد السريع، أو عبر وسيط يتم الاتفاق عليه مسبقاً، إلى الشخص المكلف بالوكالة، والذي يقوم بدوره بالتقدم للحصول على جوازات نيابة عن أصحابها.

وأوضح أن الإجراءات في العادة تكون سلسلة، إلا إذا كان الشخص صاحب الجواز، يواجه مشكلات أمنية مع الحكومة في رام الله فيما يعرف بـ«المنع الأمني». وعن تكلفة الحصول على جواز السفر في الوقت الحالي، أوضح أن إجمالي تكلفة الطلب مع الوكالة القانونية، وأجرة الوكيل في الضفة، وكافة الإجراءات تصل إلى نحو ٣٧٠ شيكلاً.

ابتكارات جديدة لتسهيل التهريب وتسريعه عبر أنفاق رفح

حرب أدمغة صامتة تدور رحاها في باطن الأرض .. والمهربون يصارعون من أجل البقاء

محمد الجمل

على الرغم مما تتسم به من هدوء ظاهري، وحركة يومية اعتيادية، فإنها كانت ولا تزال ساحة حرب لا تهدأ، يحاول كل طرف كسبها لصالحه.

معركة عقول خفية تدور رحاها تحت الأرض بصمت، طرفاها حفنة من ملاك الأنفاق والعاملين فيها من جهة، والسلطات المصرية المجهزة بأحدث التقنيات من جهة أخرى.

أما هدف النزال والصراع، فيتمركز حول وقف أو استمرار عمليات التهريب الجارية تحت الأرض. فبينما تجتهد السلطات المصرية في وقف تلك العمليات، أو تقنينها، عبر اكتشاف وإغلاق الأنفاق ومصادرة البضائع، واعتقال المهربين، يبتكر ملاك الأنفاق والعاملون فيها الطرق والوسائل، للتحايل على تلك الإجراءات، وضمان تدفق البضائع إلى القطاع.

صراع البقاء

شعارهم خلال هذا الصراع اليومي «لكل مشكلة حل، ولكل وسيلة حيلة»، تسلحوا بالعقول المبتكرة، في مواجهة سلسلة من الإجراءات المدروسة، والمدعومة بأحدث الأجهزة والتقنيات العالمية، فتغلبوا على الجدار الفولاذي وأنابيب المياه، وأحبطوا عشرات المحاولات لوقف التهريب.

فعلى الرغم من عشرات البلاغات والأخبار التي صدرت عن جهات أمنية مصرية بضبط وإغلاق أنفاق، ومصادرة مئات الأطنان من البضائع والسلع، وعلى الرغم من أنباء الحملات الأمنية المتواصلة في الطرف المصري من الحدود لإغلاق الأنفاق، ووقف نشاط المهربين، فإن منطقة الشريط الحدودي جنوبي رفح، أو ما يطلق عليه محلياً «مجمع الأنفاق»، بدت نابضة بالحياة، وتعج فيها الحركة، وتغادرها عشرات الشاحنات المحملة بمختلف أنواع السلع والبضائع يومياً.

حرب أدمغة

«.. تغلبنا على كل المشاكل، واخترقنا الجدار الفولاذي .. وتحايلنا على كل الإجراءات المصرية الساعية إلى منع التهريب، وهربنا السيارات والثلاجات .. وأغرقنا القطاع بالوقود والسلع الأخرى».

بهذه العبارات بدأ «أبو أحمد»، أو كما يطلق عليه محلياً «الحفار»، حديثه لـ «آفاق برلمانية»، كاشفاً الغموض عن بعض تفاصيل تلك الحرب، ووسائل وحيل ملاك الأنفاق للتغلب فيها، وضمان استمرار عمل الأنفاق.

ويشير «أبو أحمد» إلى أن الوسائل والطرق عديدة، لعل أقدمها وأبرزها، إقامة أكثر من فتحة للنفق الواحد في الجانب المصري من الحدود، كل واحدة منها تؤدي إلى منطقة بعيدة عن الأخرى، من بينها فتحات وهمية «للتمويه»، بحيث يتم التناوب في استخدام الفتحات، والإسراع بإغلاق أية فتحة يشك مالك النفق أنها تعرضت للكشف.

وتابع يقول «عادة ما تكون الفتحات المستخدمة في التهريب فتحات خاصة، تم إحداثها في مناطق بعيدة عن الحدود»، بعد أن عمد ملاك الأنفاق إلى إطالة أنفاقهم، للابتعاد عن منطقة عمليات القوات المصرية، وعن أعين كاميرات المراقبة التي تعمل ليل نهار.

وأوضح أنه بعد أمتار عدة من كل فتحة يتم تجهيز بوابات خشبية سريعة الغلق «سحابات»، خلفها شوالات مليئة بالرمال، وحجارة كبيرة، للمسارعة في سد الفتحة فور تأكد العاملين في النفق من اكتشافه حتى لا يتأثر النفق في حال تم تفجير الفتحة المكتشفة.

حلول لتهريب الوقود

وفيما يتعلق بالمشاكل التي واجهت تهريب الوقود، والتي تسببت في ارتفاع أسعاره فترة من الزمن، أشار «أبو أحمد»، إلى أن ملاك الأنفاق نجحوا في استمرار تدفق هذه السلعة بعد أسابيع وأشهر عصيبة واجهوها في أعقاب تشديد السلطات المصرية إجراءاتها لمنع تهريب الوقود، وتقطيع وسحب الأنابيب البلاستيكية المستخدمة في ضخ الوقود للجانب الفلسطيني من الحدود.

وقال: إن الحيلة تمثلت بردم الأنابيب البلاستيكية في الأرض، داخل الأنفاق، ثم ردم الفتحات، ونوه إلى أن الأنابيب المذكورة باتت تنتهي بعيداً عن المنطقة الحدودية، وفي الأغلب في بساتين، أو مناطق مهجورة، موضحاً أن حمولة الشاحنات من الوقود تفرغ في برك حفرت في باطن الأرض، وتغادر الشاحنات المنطقة مسرعة، بحيث يتم لاحقاً ضخ الوقود في الأنابيب التي تنتهي في الجانب الفلسطيني من الحدود.

أما فيما يخص الجدار الفولاذي وأنابيب المياه المعدنية التي وضعت السلطات المصرية المئات منها في باطن الأرض على طول المنطقة الحدودية، فأكد «أبو أحمد»، الذي كان يتحدث وسط أكثر المناطق ازدحاماً بالأنفاق، قرب بوابة صلاح الدين، جنوب رفح، أن زملاءه من ملاك الأنفاق تمكنوا من قص الأنابيب التي قطعت أنفاقهم، وأعادوا إغلاقها، كما أن بعضهم نجح في إحداث فتحات في الجدار الفولاذي على الرغم من سماكته، بينما حول آخرون الجدار الذي قطع أنفاقهم إلى بوابات، يمكن فتحها وغلقها.

وعلى الرغم مما تحقق من نجاح في هذا المجال، فإن «أبو أحمد» لم يخفِ مخاوفه، كما العديد من ملاك الأنفاق، في حال بدأت السلطات المصرية بضخ مياه في باطن الأرض، ما سيجعل التربة مخلخلة ضعيفة التماسك، يمكن انهيارها بسهولة، لكنه قال: لكل حيلة وسيلة، ولن نعجز عن إيجاد الحل حينها.

تهريب السيارات ولعبة القط والفأر

لعل أكبر تحدٍّ يواجهه ملاك الأنفاق، هو تهريب المركبات، وهو الأمر الذي تحظره السلطات المصرية، وتفرض إجراءات صارمة لمنعه، وتنشر عشرات المخبرين على طول الحدود لإحباط أية محاولة لتهريب المركبات.

واللافت أن إسرائيل أيضاً تحارب هذا النوع من التهريب، وتسارع طائراتها لقصف أي نفق ينجح في تهريب مركبات إلى القطاع.

وعلى الرغم من التحديات والتعقيدات المذكورة، فإن المركبات المهربة ملأت القطاع، وبدأت أسعارها تنخفض بصورة تدريجية، مع نجاح ملاك الأنفاق في تهريب المزيد منها.

ويشير «ن»، أحد المطلعين على الأمر، الذي رفض نشر اسمه، إلى أن «تهريب المركبات أمر معقد يمر بالعديد من المراحل الخطرة، وأي خلل أو خطأ قد يؤدي إلى اكتشاف الأمر وفشل العملية، وبخاصة أن التهريب حديثاً يختلف عما كان عليه سابقاً، حيث كانت تفكك المركبة وتجزأ إلى أربعة أو

يتبع ←

خمسة أجزاء، ويتم نقلها بعد ذلك، أما الآن فيتم تهريبها كما هي».

ونوه إلى أن أصعب تحدٍّ يواجهه ملاك الأنفاق، هو تهيئة أنفاقهم وتجهيزها لتصبح كبيرة بشكل يسمح لسير المركبة فيها بحرية، موضحاً أن هذه الخطوة تتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، وعادة ما تكلف مبالغ مالية كبيرة، وقد يسقط خلالها ضحايا جراء انهيارات ترابية مفاجئة تحدث خلال عملية التوسعة، وبخاصة توسعة سقف النفق.

وأوضح «ن» أنه «بعد تجهيز النفق، وشراء المركبات تبدأ الخطوة الأصعب، والمتمثلة في نقل المركبات إلى المنطقة الحدودية، وهذا يتطلب حرصاً شديداً، ويحتاج إلى وقت طويل، حيث يتم تحريك المركبات فرادى، وكأنها مركبات لمواطنين مصريين، ومن ثم يتم إخفاؤها في مخازن قريبة من النفق، وبعد اكتمال عددها يتحين المهربون الفرصة المناسبة لتحريكها في اتجاه النفق المستهدف».

وتابع يقول: في غضون دقائق معدودة تتحرك المركبات، ويفتح النفق على مصراعيه، وتدخل جميعها تحت الأرض، وتصطف بالداخل، قبل أن يسارع سائقوها المصريون بالهرب، ويستقلها سائقون فلسطينيون، حيث يسارع الأخيرون بإخراجها إلى الطرف الآخر. وأشار إلى أن «كل نفق كان يهرب مركبات وتعلم السلطات المصرية بأمره سرعان ما تبحث عنه وتدمره أو تغلقه».

وحول أسعارها، أوضح «ن» أن متوسط ثمن المركبة في مصر قد يعادل حوالي ١٨ ألف دولار أميركي، وأجرة نقلها عبر النفق تصل إلى ٦ آلاف دولار، وهامش ربح التاجرين المصري والفلسطيني يصل إلى ٦ آلاف أيضاً، فتباع المركبة بـ٣٠ ألفاً، وربما أكثر، فضلاً عن تكاليف ترخيصها، وهي كبيرة أيضاً، موضحاً أن بعض الأنفاق نجحت في تهريب أكثر من ٧٠ مركبة دفعة واحدة!

ابتكار «الشياطة»

واللافت أن معركة الأدمغة وصراع الابتكارات لم يقتصر على مجابهة الإجراءات المصرية، فقد برع ملاك الأنفاق والعاملون في مجالات التهريب، في ابتكار طرق وآليات جديدة لتسهيل عمليات التهريب، وتسريعها، وبخاصة فيما يتعلق بالبضائع كبيرة وثقيلة الحجم، كالأدوات الكهربائية والأسمنت ومواد البناء.

ومن أبرز تلك الاختراعات والابتكارات ما يعرف محليا باسم «الشياطة»، وهي عبارة عن حاوية مصنعة من نوعية خاصة من البلاستيك المقوى، يتم التحكم في حجمها، بحيث تملأ «الشياطة» بالبضائع المهربة عند فتحة النفق من الناحية المصرية، ويتم ربطها بواسطة أسلاك «الستاي»، على أن تسحب بواسطة آلات سحب (ماكينات) تعمل بطاقة كهربائية عالية التردد (٣ فاز)، يتم الحصول على مصدرها بواسطة مولدات ضخمة، نظرا لأزمة الكهرباء الخانقة التي تشهدها رفح. وتظل عملية السحب المعقدة، التي تستخدم فيها عدة «ماكينات»، مستمرة إلى أن تصل إلى الفتحة الأخرى من

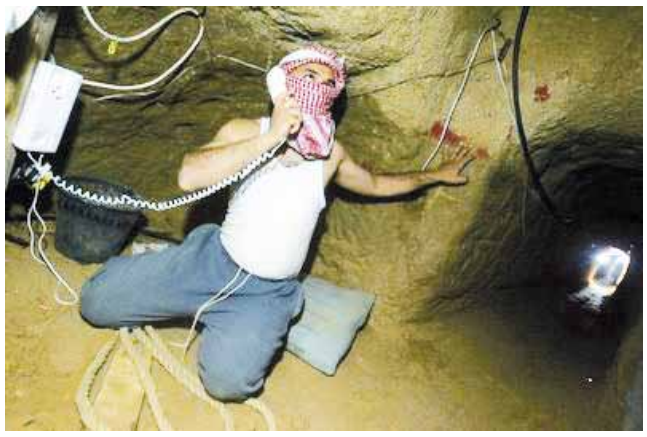

النفق، ثم يتم إخراج حمولتها بواسطة «ماكينة» سحب كبيرة.

ويشير محمود جبر، أحد عمال الأنفاق، إلى أن أصغر «شياطة» يمكنها حمل ما يزيد على الطن من البضائع، وبخاصة الأسمنت، موضحا أن بعض «ماكينات» الرفع القوية تستطيع سحب أكثر من «شياطة» في آن واحد.

ولفت جبر إلى أن «الشياطة» أحدثت طفرة في عمليات التهريب، وبخاصة بعد أن أجرى معظم ملاك الأنفاق عمليات تطوير وتحسين مكثفة على أنفاقهم، وجعلوا مخارجها مائلة، لتظل «الشياطة» تسير حتى تخرج إلى سطح الأرض، دون الحاجة إلى تفريغ الحمولة ورفعها كما كان يحدث سابقاً.

وقال إنه بفضل الابتكار المذكور، أصبح بالإمكان تهريب مئات الأطنان من الأسمنت ومواد البناء والثلاجات والغسالات، والبضائع الثقيلة بصورة أكثر سهولة، موضحاً أن ثمن طن الأسمنت وصل إلى أسعار قياسية خلال الفترة الماضية، وأصبح يباع بنحو ٦٥٠ شيكلاً بعد أن كان يباع بنحو ٢٥٠٠ شيكل قبل نحو العام، في حين انخفض ثمن طن حديد البناء إلى نحو ٣٥٠٠ شيكل، بعد أن كان يباع بأكثر من ٨٠٠٠ شيكل قبل أقل من عام.

عقبات وحلول

أما «الحفار»، فأكد أن «الشياطة» لا تزال عاجزة عن تلبية طموح ملاك الأنفاق، ولم تفلح في حل الكثير من الإشكاليات، وبخاصة تهريب حصمة البناء، التي تعتبر من أكثر السلع احتياجاً في قطاع غزة حالياً.

وأوضح «أبو أحمد» أن ثقل وزن الحصمة وثمنها، يجعل ملاك الأنفاق يتجنبون نقلها إلى القطاع، وبخاصة مع وجود بعض البدائل كاستخراج الحصمة من أرضية المطار المدمر، أو من مواقع المستوطنات المخلاة (المحررات).

ولفت إلى أن ثمة من يفكر ويبحث عن حلول عملية تضمن تهريب ونقل الحصمة إلى القطاع بصورة أكثر سهولة، وبكميات تجارية يمكن أن تحقق عائدات جيدة لملاك الأنفاق.

وقال «أبو أحمد»: يبدو أننا سنضطر لإيجاد حلول لجلب الحصمة، وبخاصة بعد أن سمحت إسرائيل بإدخال سلع وبضائع جديدة للقطاع، وهذا أدى إلى تراجع أنواع السلع التي كانت تهرب من الأنفاق، الأمر الذي سيدفعنا حتماً لتهريب سلع أخرى، لنواصل عملنا.

وكشف النقاب عن بعض الابتكارات التي لا تزال قيد التنفيذ، أبرزها توسعة أحد الأنفاق بصورة تسمح لشاحنة صغيرة بالتحرك فيها ذهاباً وإياباً.

ونوه إلى أن الفكرة تدور حول دخول شاحنة نقل صغيرة داخل النفق، ليتم ملؤها بالحصمة أو مواد البناء عند الطرف الآخر، وتجتاز النفق وصولاً إلى الجانب الفلسطيني، حيث تفرغ حمولتها وتعود لجلب حمولة أخرى.

وكشف عن قيام أحد ملاك الأنفاق بتهيئة نفقه لتركيب سكة حديدية تتحرك عليها حاويات معدنية، لافتاً إلى أن ثمة الكثير من الأفكار والابتكارات، قد ترى النور قريباً.

وأوضح أن «الأمر لا يبدو سهلاً، ولم يتم تطبيق أيٍّ من تلك الأفكار حتى الآن، فقد نواجه الكثير من المتاعب، وربما يتم قصف النفق من قبل الطائرات الإسرائيلية، لمنع تنفيذ مثل هذه الخطوات»، لكنه شدد على وجود محاولات للوصول لطريقة مناسبة، تمكنهم من جلب البضائع كافة، وبخاصة الحصمة.

مراقبة السماء والتهديد الإسرائيلي

وعلى الرغم من أن عقول المهربين تبدو مشغولة في ابتكار طرق ووسائل من شأنها إنجاح عمليات التهريب، فإن التفكير بالحد من المخاطر التي قد تتهدد العاملين في الأنفاق لا يتوقف أيضاً، فثمة من يرصد ويراقب تلك المخاطر، لاسيما الغارات الجوية الإسرائيلية، التي عادة ما تكون مفاجئة.

ويقول نضال عبد الحميد، من سكان محافظة خان يونس، ويعمل في نفق قرب بوابة صلاح الدين الحدودية جنوب رفح، «إن هناك من يراقب السماء، لتوفير الأمن للعاملين في الأنفاق».

وأوضح عبد الحميد أنه في حال شعر العاملون في الأنفاق بتوتر الأجواء، وبخاصة إذا ما أطلقت قذائف فلسطينية من قطاع غزة، تبدأ عمليات الترقب في محيط منطقة الأنفاق، التي عادة ما تكون ساحة انتقام إسرائيلية.

وتابع: طائرات الاستطلاع تمثل إنذارا مبكرا بالمخاطر المحدقة، وتحليقها في الأجواء، وبخاصة فوق المنطقة الحدودية، يعني قرب شن غارات، موضحاً أن حالة استنفار قصوى تسود المنطقة في حال شوهدت تلك الطائرات تحلق، ويتم إخلاء منطقة الأنفاق، وتفريغ خزانات الوقود بأقصى سرعة ممكنة، تحسباً لاندلاع حرائق، في حال تعرضت الأنفاق للقصف.

وأكد عبد الحميد أن مثل هذه الإجراءات حالت دون سقوط ضحايا في العديد من الغارات الإسرائيلية، لافتاً إلى أن الكثير من الأنفاق التي قصفت، كانت أخليت من العاملين فيها قبل وقت قصير من القصف.

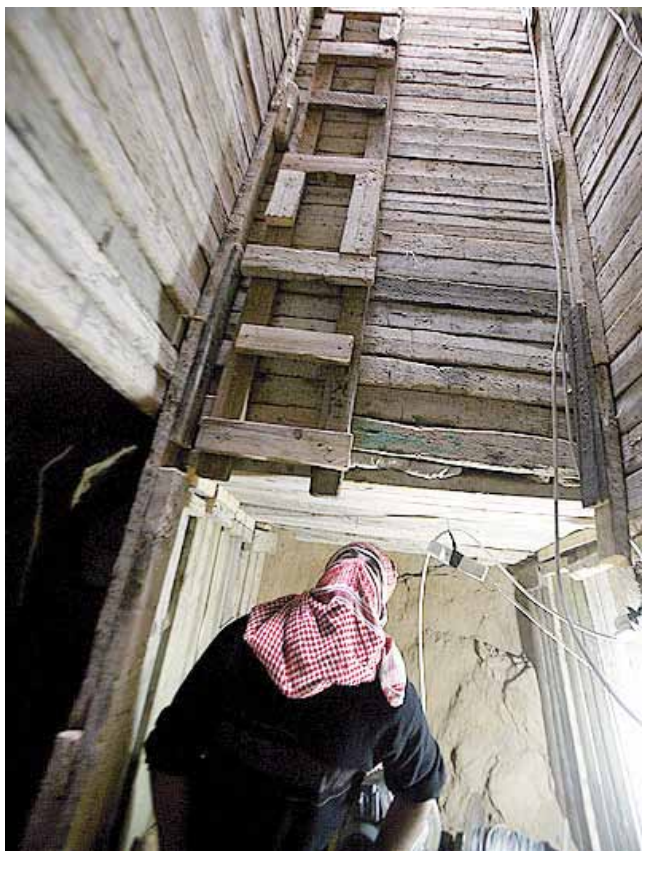

في غزة المحاصرة:

الإنترنت عالم يكسر حدود الجغرافيا .. ويلوي عنق العادات الجامدة

اعتماد ابو طاحون

«محمد» شاب في الثامنة عشرة من عمره، يجلس خلف جهاز الكمبيوتر في أحد مقاهي الإنترنت في حي الرمال بمدينة غزة، يضع السماعات على رأسه ويبدو شارد الذهن مشتت التفكير كأنه يعيش في عالم آخر، بادرته بالسؤال عن سبب استخدامه الإنترنت، فأجاب بكل هدوء وهو ينظر إليَّ بعينين ذابلتين «الحب»، استغربت قليلاً من إجابته وقلت له «لهذه الدرجة تحب الإنترنت»، فقال لي «لا، بل أحب صديقتي، فأنا أتواصل معها عبر الإنترنت، لأنني لا أستطيع الالتقاء بها بسبب العادات والتقاليد».

يقضي «محمد» ما يقارب ١٠ ساعات في مقهى الإنترنت، يتحدث مع صديقته، ويتابع عمله، فهو يعمل في الأنفاق ويتابع دخول البضائع مع الجانب المصري ومواعيد دخولها، إضافة إلى متابعة رياضة الجمباز.

يقول «محمد»: أقضي كل وقتي بين العمل والإنترنت، ليس لي أصدقاء من غزة، فأنا وحيد والدي وأشعر بالوحدة، وهذا يدفعني للابتعاد عن الناس، أشعر بالراحة في بعدي عنهم وعن مشاكل الحصار والانقسام والفقر التي تحيطنا في غزة.

ويضيف: والدي يخاف عليَّ كثيراً، ويرفض أن يكون هناك إنترنت في البيت خوفاً من سلبياته، لكن خوفه دون فائدة، فها أنا أقضي أكثر من عشر ساعات على الإنترنت خارج البيت دون علمه.

وإذا كان «محمد» يرى في عالم الإنترنت علاجاً للوحدة ومهرباً من العادات والتقاليد، فإن الشاب «شعيب» يراه «الحياة بأسرها»، كما يقول، وبخاصة أنه يقضي أكثر من خمس عشرة ساعة في عوالمه.

السفر عبر الإنترنت

وحسب «شعيب»، فإن الإنترنت فتح أمامه العالم على مصراعيه وهو في غزة المحاصرة، ويوضح «أصبحت على تواصل مع العديد من الأصدقاء في الخارج، هناك أشخاص كنت أحلم بالتواصل معهم، الإنترنت حقق لي هذا الحلم، في دول العالم السفر سهل، وهنا الإنترنت هو السبيل الوحيد للسفر بالنسبة للمحاصرين».

الفنان التشكيلي «رشيد» (٢٥ عاماً) تحدث عن ضرورة استخدام الإنترنت في مجال عمله فقط، لأنه لا يعتبره بديلاً عن العلاقات الاجتماعية أو السفر والاطلاع على العالم الخارجي، فهو لا يكفي كعالم معرفي وحيد، لكنه المتاح حالياً في ظل الحصار وانعدام فرص السفر.

والدة «رشيد» أيضاً، تستخدم الإنترنت في أوقات فراغها لتتابع الأخبار والترفيه ووصفات الطعام، إضافة إلى «الشات» الذي أتاح أمامها فرصة للتعارف على أناس في بلدان مختلفة أصبحت على تواصل وثيق معهم، إلى جانب الضفة الغربية، إذ تعرفت على عائلة هناك وأصبحت العلاقة عائلية وأفراد العائلتين يتبادلون الاتصالات والحديث ويتبادلون الهدايا كلما أتيحت الفرصة وفتحت المعابر.

إنترنت محاصر بأزمة كهرباء

ويصف الطالب الجامعي «أحمد» (٢٠ عاماً) علاقته بالشبكة العنكبوتية بقوله: عندما تقطع الكهرباء ولا يصبح هناك «نت» أذهب إلى مقهى «كافيه» وأكمل تصفح الإنترنت، فالإنترنت هو الحياة بالنسبة لي، ولو تعطل جهازي أذهب لإصلاحه فوراً، «ما باستنى»، الإنترنت إدمان عندي ويبعدني عن كل المشاكل في غزة وأريح رأسي ولا أفكر في أي شيء.

«أحمد» المتخصص في الحاسوب يستخدم الإنترنت كلما أتيحت له الفرصة لأن انقطاع التيار الكهربائي يتكرر دائماً في غزة بفعل الحصار.

ويؤكد محمد أبو شعبان صاحب مقهى إنترنت بمدينة غزة أن نسبة الإقبال على المقهى عالية جداً، وبخاصة من فئة الشباب والفتيان.

ويوضح أبو شعبان أن نسبة الإقبال في سنوات الحصار ارتفعت كثيراً بسبب أزمة انقطاع التيار الكهربائي من جهة تقنية، والملل والضجر الذي يسببه الفراغ الناتج عن انعدام فرص العمل من جهة معيشية.

ولا يرى الصحافي محمد التتري في الإنترنت بديلاً عن التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، ولم يشغله، كما يؤكد، عن التواصل مع محيطه، فهو يعطي كل شيء حقه سواء على صعيد العمل، أو على الصعيد الاجتماعي والتواصل مع الآخرين.

أما «نور» (٢٩ عاماً)، فلا يوجد تفاعل كبير بينها وبين الإنترنت، لأنه «لا يمثل درجة مهمة» في حياتها، فهو، كما تراه، وسيلة لا أكثر للحصول على معلومة أو على أي شيء يخدمها في مجال عملها أو متابعة البريد الإلكتروني، أو مراسلة جهات معينة من خلال العمل.

وتقول «نور»: غالباً ما أكون مشغولة في عملي الذي يأخذ مني وقتاً كثيراً، على الرغم من أنني أتعامل مع أجهزة الكمبيوتر طوال الوقت، ولكن ليس في مجال الإنترنت، وإنما في مجال المونتاج التلفزيوني، ولكن عند حاجتي للإنترنت في مجال العمل فإنني أستعين به.

وترى أن الإنترنت لا يشكل بديلاً عن التواصل المحلي في ظل الحصار، بل يعزز الفردية والانطواء وفصل الإنسان عن مجتمعه.

وتضيف: الإنترنت بالنسبة لي لا يشكل مهرباً بالمطلق من واقعنا في قطاع غزة، ولا يمكن أن يكون مهرباً، ربما يكون بشكل مؤقت ولكن لا بد من عودة للواقع والاصطدام به، لذا يجب عدم الهروب من واقعنا بالإنترنت.

الشاب «رمزي» (٢٠ عاماً) تواصل مع ابنة عمه في الضفة الغربية ونشأت بينهما علاقة عاطفية ويخططان للزواج، لكن لديهما تخوفاً كبيراً من استمرار الحصار.

ويقول: قد لا نتمكن من اللقاء الحقيقي الآن، لكن الإنترنت حالياً يشكل بديلاً تفاعلياً يطفئ الشوق والحنين.

ويروي «عبد الرازق» المصور في إحدى وكالات الأنباء، أن صدفة جميلة حدثت معه في العالم الافتراضي، ويقول: من أجمل الصدف التي حدثت معي عبر الإنترنت أن كان لي أصدقاء من غزة غادروا إلى الخارج قبل عشرين عاماً، وانقطعت أخبارهم بشكل نهائي، وعبر الصدفة التقينا عبر الإنترنت، فكانت مصادفة جميلة جداً بعد فراق عشرين عاماً.

في أوقات الفراغ يقضي الشاب «صلاح»، كما يقول، وقتاً طويلاً على الإنترنت يقارب ٢٠ ساعة متواصلة، إلا إذا شعر بالحاجة للطعام أو القيام لأداء الصلاة.

«ليس لي أصدقاء في غزة، ولا رغبة لدي في التواصل مع أحد، فالمشاكل والأوضاع في غزة جعلتني أرغب في العزلة عن المحيطين بي على الصعيد الاجتماعي والعلاقات. الإنترنت يوفر لي بديلاً عن التواصل الاجتماعي في غزة وأعوضه بأصدقاء من الخارج أو تصفح الإنترنت ومتابعه كل ما هو جديد»، يقول صلاح وهو منشغل في فتح صفحة إلكترونية جديدة.

ويتابع: الحصار والإغلاق والانقسام وحالة التشرذم التي يعيشها القطاع لها أثر كبير، فالشعور بالضيق والقلق يدفعنا نحو الإنترنت الذي يشكل وسيلة مناسبة لتفريغ همومنا ومشاكلنا.

بديل عن العالم الخارجي

أما أمر الشابة «داليا» (٢٢ عاماً) فمختلف؛ كونها درست في الخارج وعادت إلى القطاع إبان الحصار، لذا فهي تقضي جل وقتها أمام الكمبيوتر هروباً من واقع غزة الذي لا يرضيها كشابة تحاول شق طريقها والحصول على فرصة عمل.

تقول «داليا»: متابعتي للإنترنت زادت بشكل كبير بعد عودتي من الخارج وإنهاء دراستي الجامعية، فكان الإنترنت هو البديل لي عن العالم الخارجي الذي اعتبر أنني قد حرمت منه واصطدمت بواقع القطاع، فغزة التي غادرتها قبل سنوات اختلفت كلياً، إضافة إلى التحول الكبير في شخصيتي بعد عودتي من الخارج وتفتح آفاق كثيرة أمامي.

«داليا» لم تكن تقضي الكثير من الوقت في متابعة الإنترنت أثناء تواجدها في الخارج، لأنها كانت تجد هناك ما تفعله غير الجلوس أمام الكمبيوتر، وتقول: في الخارج لا تشعر بحواجز مجتمعية أو بانغلاق فكري، أما في غزة فالأولويات تختلف، ويصبح الإنترنت للتسلية وقضاء وقت ليس إلا، أو لتحقيق علاقات بشكل ملتف عن عادات وتقاليد مجتمع غزة.

وتضيف: أشعر بالضيق والإحباط مما أشاهده عبر الإنترنت بخصوص التطور الحاصل في الخارج وما هو مفقود لدينا هنا، وهذا يولد لدى الشباب رغبة شديدة في السفر إلى الخارج وممارسة الحرية كما يرونها.

مواقع إباحية ورغبة متأججة وكبت

المخرج التلفزيوني أشرف الهوّاري يجنح بالحديث نحو وضع العلاقات الاجتماعية في غزة وتأثيرها على متابعة الشباب للمواقع الإباحية الإلكترونية. ويقول الهوّاري: المواقع الإباحية مرض خطير على شبابنا في قطاع غزة تحديداً، وهو مرتبط بالنشأة والتربية والظروف التي يعيشها قطاع غزة من انقسام وحصار وتوتر دائم وترقب، فتجدهم يتوجهون لتفريغ طاقاتهم عبر الإنترنت ومتابعه المواقع الجنسية.

ويوضح أن «الشباب في غزة قد تبدو لديهم القدرة الجنسية كبيرة جداً، ولكن عند الفعل الحقيقي تجدهم عاجزين عنها»، مرجعاً السبب إلى كونهم «مثارين بشكل مستمر نتيجة التواصل ومتابعه مواقع الإنترنت بشكل كبير».

ويضيف: أنا أمضيت ٢٥ عاماً خارج القطاع، وكانت الحياة مفتوحة أمامي، لم تكن هناك موانع أو عقبات أمام إقامة أية علاقة مع أية فتاة، طبعاً في إطار الصداقة والاختلاط المحترم ودون أي ابتذال أو خروج عن القيم والعادات والتقاليد.

وبينما كنا نواصل الحوار مع رواد مقهى الإنترنت، انقطع التيار الكهربائي في حي الرمال، وأسرع «أبو شعبان» لتشغيل المولد الكهربائي، في حين نزع الشاب «محمد» السماعات عن رأسه، وخرج من المقهى وأشعل سيجارة ووقف يراقب «أبو شعبان» في انتظار عودة التيار لكسر الحصار من جديد عبر الإنترنت.

لم تُجرَ أيُّ دراسة شاملة عنهم!

غزة: المسنّون .. شريحة منسيّة وخدمات متواضعة وغياب أيِّ قانون أو وثيقة تضمن حقوقهم

عيسى سعد الله

بعيداً عن الدراسات والنتائج والإحصاءات، لا يزال المسنون في قطاع غزة يشعرون بالإهمال وعدم الاهتمام بحقهم من قبل الجهات المعنية؛ سواء الحكومية أو الأهلية، وكثير من هؤلاء المسنين كانوا قد خاضوا تجربة العمل في السوق الإسرائيلية واطلعوا على المعاملة اللائقة التي تعامل بها دولة الاحتلال مواطنيها المسنين، ما يجعلهم متذمرين وغاضبين جداً على الجهات الرسمية والمسؤولة.

ويحمل المسنون بشدة على عدم منحهم مستحقات تتناسب مع ظروفهم وحالتهم الاجتماعية والصحية.

وحالة المسنة أم حسين شحادة تدل على مدى الإهمال بحق المسنين، حيث تتقاضى ألف شيكل كل ثلاثة أشهر طبقاً لآلية «بيغاس» التي وضعتها المفوضية الأوروبية، ويحصل من خلالها بعض المسنين على هذا المبلغ مرة كل ثلاثة أشهر، وهو لا يشكل الحد الأدنى لمصروف شهر واحد بالنسبة لأم حسين الأرملة، التي تضطر لطلب المساعدة من ابنها الوحيد العاطل عن العمل ويعيل أسرة كبيرة.

وتعيش أم حسين حياة زهد منذ سنين طويلة، ولكن حال هذه الأرملة ربما أفضل كثيراً من المسنين العاطلين عن العمل، خصوصاً ممن يعيلون أسراً لا يزال فيها أفراد صغار، مثل رمضان محمود سعد (٦٧ عاماً) الذي يعاني من فقر شديد ومدقع وعدم وجود مأوى لأبنائه وعدم مقدرته على إقناع «الشؤون الاجتماعية» بتبنيه ضمن مشروع الضمان الاجتماعي وآلية «بيغاس»، بحجة أن أحد أبنائه المتزوجين يعمل موظفاً صغيراً في أحد الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة.

وعلى الرغم من وجود توتر وعدم استقرار في الجو العائلي الذي يتكون من الزوج والزوجة وستة أبناء، بينهم بنتان، فإن سعد لا يعير لذلك أي اهتمام مقابل الاهتمام بتوفر المال والطعام.

المسنون والمساعدات

ويقول سعد الذي انقطع عن العمل داخل الخط الأخضر منذ ثماني سنوات، إنه يعاني من مرض السكري وضعف عضلة القلب ورماتيزم بأطرافه، إلا أنه ليس قلقاً كثيراً على صحته بالقدر الذي هو قلق على الدخل وعدم وجود مصدر رزق.

ويستهجن سعد استبعاد «الشؤون الاجتماعية» والعديد من المؤسسات الخيرية شريحة المسنين من مساعداتها وإعانتها.

وقال إنه اضطر في إحدى المرات إلى تجميع العشرات من نظرائه المسنين والتظلم أمام مكتب وزارة العمل للحصول على مساعدة «المائة دولار» التي تمنحها الحكومة المقالة مرة كل عدة أشهر للمتعطلين عن العمل، مضيفاً أن نوبة غضب شديدة أصابته عندما علم آنذاك بعدم وجود اسمه ضمن كشوف وقوائم المستفيدين.

وفي إحدى المرات سأل المسن الثمانيني سعيد أبو صلاح أحد المسؤولين الكبار في الحكومة المقالة الذي يزيد عمره على الستين عاماً إذا ما كان يأكل ويشرب، وذلك بعد صلاة العشاء في أحد مساجد غزة، فرد عليه المسؤول بنوع من الاستغراب قائلاً «طبعاً آكل وأشرب يا أبو صلاح»، فرد عليه الأخير قائلاً «الحمد لله، ولكن لماذا تحرمون الكبار من الكوبونات»، فعرف المسؤول بقصد الثمانيني وأمر بصرف مساعدة له.

وقال أبو صلاح إنه اضطر إلى ذلك بعد استثنائه هو وزوجته من المساعدات بحجة أن أبنائه يعملون، موضحاً أن دخل أبنائه لا يكفي أسرهم.

خوف .. واكتئاب .. ووحدة

ويأمل العديد من المتخصصين في شؤون المسنين أن تنجح دراسة بحثية أجرتها جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي، مؤخراً، في تسليط الضوء على أوضاع المسنين المزرية، بعد الأرقام المذهلة عن حقيقية أوضاع المسنين.

وتضمنت الدراسة العديد من الأرقام المأساوية، وأبرز هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن (٦ر١٦٪) من كبار السن يعانون من الخوف، و(٣ر١٦٪) يعانون من الحساسية الانفعالية، و(٨ر١٥٪) يعانون من الأعراض الحسية، و(١٥٪) يعانون من الاكتئاب النفسي، و(٨ر١٥٪) يعانون من مشاعر العداوة، و(٢ر١٨٪) من كبار السن في القطاع تتردى لديهم نوعية الحياة، وحوالي (٣ر١٩٪) يعانون من الوحدة النفسية.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الدعم الاجتماعي والمشاكل النفسية لدى كبار السن في غزة، حيث انطبق ذلك على الأعراض (الجسمية، الوسواس، الحساسية التفاعلية، الاكتئاب، القلق، العداوة، الخوف، البارانويا، الذهنية).

واستهدفت الدراسة التي جاءت بعنوان «المشاكل النفسية والاجتماعية لدى المسنين في قطاع غزة وعلاقتها ببعض المتغيرات» (١١٣٨) شخصاً ممن يبلغ عمرهم (٦٠ عاماً) فأكثر.

وأوضح إسماعيل أبو ركاب أحد القائمين على الدراسة والمختص في الشؤون النفسية، وجود فروق بين الذكور والإناث بالنسبة للمشاكل النفسية، حيث وجدت فروق على متغيرات الأعراض الجسمية، الحساسية التفاعلية، وكذلك الخوف، أما بالنسبة لباقي متغيرات ((SCL فلم تكن هناك دلالة.

وبين أن المواطنين أكثر معاناة من اللاجئين على متغيرات (SCL)، حيث وجدت فروق دالة إحصائياً لصالح المواطنين، وأنه لا توجد فروق دالة على درجات الوحدة النفسية بالنسبة لمتغيرات الجنس، المواطنة والسكن، وكذلك متغير التعليم.

ونصح أبو ركاب المؤسسات سواء الحكومية أو الأهلية بأخذ دور ريادي في التخفيف من الضغوط النفسية والاجتماعية الواقعة على كبار السن، مطالباً المسؤولين بوضع برنامج وطني لمتابعتهم على المستويات كافة، والسعي لاستثمار طاقاتهم وخبراتهم لأبعد الحدود بما يزيد من ثقتهم بأنفسهم وبمجتمعهم.

وبين أنه استخدم طريقة البحث الوصفي التحليلي وقد تكونت عينة الدراسة من (١١٣٨) حالة من كبار العمر البالغين أكثر من ٦٠ سنة من جميع محافظات قطاع غزة، وتم توزيع هذه العينة حسب نوع الجنس بواقع (٦١٨) حالة من الذكور بنسبة (٣ر٥٤٪)، و(٥٢٠) من الإناث بنسبة (٧ر٤٥٪).

معاناة متفاوتة حسب الجنس والسكن

وأضاف أبو ركاب في حديث لـ»آفاق برلمانية» أنه من خلال الدراسة تبين أن كبار السن يعانون من مشاكل نفسية واجتماعية مختلفة حسب طبيعة الجنس ومكان السكن، وقد تبين أيضاً أن الذكور يعانون أكثر من الإناث في بعض الأعراض النفسية والاجتماعية. وبالنسبة للمواطنين من المسنين، فهم أكثر معاناة وشعوراً بضغط نفسي من اللاجئين، وقد تبين أيضاً أن الدعم الاجتماعي لكبار السن يعد من العوامل الأساسية في استقرار الجانب النفسي لهم.

وقال محمود أبو خليفة المدير التنفيذي لجمعية الوداد لـ»آفاق برلمانية»، إن الدراسة تهدف إلى التعرف على أهم المشاكل النفسية والاجتماعية لدى كبار السن وعلاقتهما ببعض المتغيرات مثل الجنس، والسكن، والمواطنة، والمستوى الاقتصادي، والدعم الاجتماعي، والوحدة النفسية.

من جانبها، تؤكد الأستاذة نعيمة معبد مدير البرامج في المؤسسة الدولية لرعاية المسنين البريطانية (help–age) في مكتب غزة، أن واقع المسنين في القطاع محزن جداً ومقلق في ظل غياب أي نظم وقوانين تضمن حقوقهم، مؤكدة أن المسنين في القطاع يفتقدون إلى الحد الأدنى من المعاملة والحقوق.

وأوضحت أن أبرز احتياجات المسنين تتمثل في الدعم النفسي والمساندة ووجود المواطنين حولهم وبالقرب منهم.

وينقص المسنون في قطاع غزة الرعاية الصحية والجسمانية اللازمة والاهتمام بهم وتوفير الأماكن المختصة والتأهيلية.

وقالت معبد في حديث لـ»آفاق برلمانية» إنه من خلال العديد من البحوث والمسوح التي نفذتها فرق المؤسسة على مدار العام والنصف الماضي من عمر عمل المؤسسة في القطاع، تبين وجود الكثير من الحالات المعدمة والمهمّشة في صفوف المسنين بل والمنسية من قبل الأقرباء، وبخاصة في أوساط العاجزين عن الحركة.

وأشارت معبد إلى أن مؤسستها نفذت بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عدداً من مشاريع الدعم النفسي والغذائي والتأهيل الجسماني لمئات المسنين في منطقة الشمال والوسط، حيث تم تزويد هؤلاء بوجبات غذائية صحية تناسب وضعهم الصحي، بالتزامن مع تنفيذ جلسات للدعم النفسي وتنظيم الرحلات الترفيهية.

لكن معبد تقر بأن «هذه المشاريع لا تكفي لأنها تبقى عملاً محدوداً ومؤقتاً ولا يتناسب مع حجم شريحة المسنين الكبيرة».

مطلوب قانون يضمن حقوق المسنين

وقالت إن مؤسستها ذهلت من معطيات ونتائج بحث ميداني أجرته العام الماضي في منطقة بيت حانون على هذه الشريحة.

وانتقدت معبد عدم وجود قاعدة بيانات لغاية الآن للمسنين، لافتة إلى أن سياسة مؤسستها في المرحلة الحالية والقادمة تتجه نحو ضمان حقوق المسنين وعمل سياسة وطنية لصالحهم تتجسد وتنتهي بوثيقة أو قانون يضمن حقوقهم أسوة بشرائح مجتمعية أخرى، وتكون أولى أولوياتها تحقيق الضمان الاجتماعي المفتقد من قبل المؤسسات الحكومية أو وكالة الغوث «أونروا». وقللت من أهمية ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة الغوث للمسنين، والذي لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات هذه الشريحة الأكثر تهميشاً في المجتمع.

وعلقت معبد على الدراسة قائلة: إنها نتاج عمل وجهد نفذته جمعية الوداد بعد أن نفذت مشروعاً ممولاً من مؤسسة (HELP AGE)، مؤكدة أنها تعبر عن الواقع الصعب للمسنين في القطاع.

ويرى الخبير صابر عاشور، ممثل مكتب مفوضية المساعدات الإنسانية التابعة للاتحاد الأوروبي في قطاع غزة، أن الاحتياجات الاجتماعية هي من أهم أولويات المسنين والذين يفتقدونها مع عدم التقليل من الاحتياجات الأخرى، لاسيما الصحية.

ويبين عاشور، الخبير في شؤون المسنين، وجود فجوة في الخدمات المقدمة من كافة المؤسسات للمسنين نظراً لعدم وجود قاعدة بيانات مبنية على دراسة مسحية شاملة حول أعداد المسنين في القطاع واحتياجاتهم.

وأشار عاشور الذي أجرى قبل فترة بحثاً محدوداً عن المسنين، إلى عدم وجود قسم يتابع قضايا المسنين، مبيناً أن أية متابعة تجري لهذه الشريحة تكون في إطار البحث العام للمواطنين.

المساعدات لا تغطي أكثر من ١٠٪ من المسنين

وأكد تواضع الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية لهذه الشريحة، التي لا تتعدى صرف ألف شيكل كل ثلاثة أشهر لنحو ٤٥٠٠ مسن، بالإضافة إلى ٣٠٠٠ أرملة، ضمن آلية «بيغاس» التي يمولها الاتحاد الأوروبي بشكل دوري، إضافة إلى بعض المساعدات العينية الأخرى، ونظام التأمين الصحي والدعم النفسي، مشدداً على أن هذه المساعدة لا تفي بالحد الأدنى من احتياجات المسنين ولا تغطي ١٠٪ من عددهم في القطاع الذي يتخطى الخمسين ألف مسن حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للعام الماضي.

وأكد عاشور أن الخدمات التي تقدم للمسنين من قبل الوزارات المختصة ووكالة الغوث والمؤسسات الأهلية لا تغطي أكثر من ٢٠٪ من احتياجات المسنين في القطاع. ونوه إلى وجود مشكلة في العنصر البشري لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات المختصة تتمثل في نقص كبير في هذا الكادر، الأمر الذي يؤدي إلى شح المعلومات حول المسنين وأوضاعهم، موضحاً أن أعداد الباحثين المتخصصين لهذه الشريحة متدنية جداً.

وأشار إلى وجود فجوة حقيقية في المؤسسات، لأن الخدمات التي تقدمها غير شاملة من حيث الجودة وليست بالمستوى المطلوب، إضافة إلى وجود مشاكل في التنسيق بينها.

كما انتقد بشدة عدم وجود دراسة شاملة لوضع المسنين بشكل كامل، داعياً إلى خلق آلية والتنسيق بين المؤسسات لتنظيم العمل.

ويوصي عاشور بتصميم وتنفيذ برامج متخصصة للمسنين، إضافة إلى إنشاء مركز اجتماعي وصحي لهم.

«الشؤون الاجتماعية» .. إمكانات متواضعة

بدوره، يرى صبحي رضوان، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالحكومة المقالة، أن المجتمع الفلسطيني يعتمد على مبدأ التكافل الاجتماعي، وبالدرجة الأولى التكافل بين الأقارب والجيران والمجتمع بشكل عام، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل جاهدة على تثبيت وتعميق هذا التكافل، خصوصاً بين المسن وأهله وربعه ومحيطه الأسري.

وقال إنه «من حيث المبدأ فمن الأولى أن يتكفل بالمسن أبناؤه إذا كان مقدراً، وإذا لم يكن مقدراً فتقوم الوزارة بتكفل هذا المسن من خلال وضع اسمه في قوائم وكشوف المستفيدين من الخدمات والمساعدات التي تقدمها».

وأشار رضوان في حديث لـ»آفاق برلمانية» إلى قيام وزارته بتقديم المساعدات الإغاثية والنقدية لأكثر من عشرة آلاف مسن، عدد منهم يتلقون مساعدات نقدية من الاتحاد الأوروبي بواقع ألف شيكل كل ثلاثة أشهر، مضيفاً أن وزارته لا تتورع عن تقديم المساعدات والخدمات المختلفة لهؤلاء المسنين؛ سواء النقدية أو الإغاثية أو النفسية والإرشادية.

ويقر رضوان بعدم كفاية المساعدات التي تقدم لهم، ولكنه اعتبر أنها تأتي ضمن قدرة الوزارة والمؤسسات، لافتاً إلى نية الوزارة تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية للمسنين خلال المرحلة المقبلة، ومنها إعادة افتتاح وتشغيل نادي المسنين وتقديم الخدمات من خلاله.

كما نوه إلى أن الوزارة تقوم حالياً بتكثيف الجهد والعمل مع المؤسسات الأهلية لضمان تعزيز وتقديم الخدمات لأكبر عدد ممكن من شريحة المسنين.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٩–٢٠١٠

قريباً..

سلسلة التجربة الفلسطينية

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج

محرر الكتاب: سميح شبيب

شكل الدكتور أنيس الصايغ حالة جميلة في الثقافة الفلسطينية. فقد أحب عمله، واستبد به حبه لمركز الأبحاث. كان يسكن في منزل متواضع لا يبعد كثيراً عن المركز. وقد اعتاد الوصول إلى مكتبه قبلنا جميعاً سيراً على الأقدام دون سيارة أو حراسة. يصل في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق، ويغادر في الساعة الثانية وخمس دقائق، بعد أن نكون جميعاً قد غادرنا المركز، ليلتحق بزوجته السيدة هيلدا، وهي زميلتنا في العمل، سيراً على الأقدام ودون حراسة.

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٧-٢٠٠٧

ليلى فرسخ

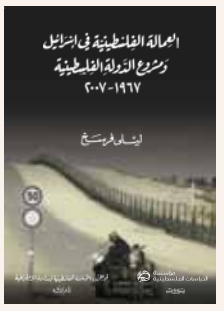

هذا الكتاب منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ٧٦٩١، كان للعمالة الفلسطينية المهاجرة يوماً فيوماً دور أساسي في ربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل. فقد استوعب هذا الاقتصاد أكثر من ثلث القوى العاملة المستخدمة، ورسم شكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية وطبيعتها. لكن، منذ اتفاق أوسلو للسلام سنة ٣٩٩١، ندرت تدفقات هجرة العمال، وهو ما سبّب انخفاضاً في دخل الفرد الفلسطيني، وأدّى إلى تنبّؤات فحواها أن عهد هذه الهجرة وصل إلى نهايته.

يعرض هذا الكتاب أوّل تحليل شامل لازدياد تدفّق اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل وانخفاضه، ويلقي الضوء على تبادل الاعتمادية بين مصادرة إسرائيل الأرض الفلسطينية وبين استخدام العمّال الفلسطينيين، الأمر الذي يبيّن كيف أن هجرة العمال نجمت عن تطوّر ديناميّات الاحتلال الإسرائيلي ونموّ القوة العاملة الفلسطينية.

وتحلّل هذه الدراسة نمط توريد اليد العاملة الفلسطينية، ودور سياسات إسرائيل المنطقية والاقتصادية تجاه الأراضي المحتلة في إخراج العمال الفلسطينيين من الأرض، وكذلك طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين، خصوصاً في قطاع البناء، حيث يتركّز معظم العمّال المهاجرين.

ويعتبر الكتاب الأوّل من نوعه أيضاً من حيث استكشافه طريقة تغيّر أنماط تدفق العمّال، وانعكاس هذا التغيّر على عملية إعادة رسم حدود ٧٦٩١.

إن تحليل القوى المتناقض ما بين الفصل والدمج بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يبيّن كيفية فصل قطاع غزة عن إسرائيل بينما تظلّ الضفة الغربية مُدمجة في الدولة اليهودية.

هذا الكتاب يهمّ المختصين بالتنمية والاقتصاد، والدّارسين، وكذلك صنّاع السياسة المهتمين بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

أن تكون عربياً في أيامنا

عزمي بشارة

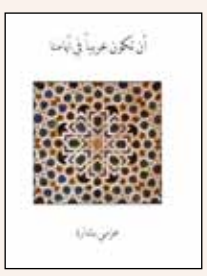

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام (قضايا عربية، المتغيرات الأميركية في نهاية مرحلة بوش، فلسطين والقضية الفلسطينية). وقد توزعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدمها الباحث من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

ما يميز هذه الدراسات والمحاضرات؛

أولاً: براعة الباحث في ربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، وربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث، ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين.

ثانياً: ما تحمله فصول الكتاب من بعد فكري جديد، وأسلوب تشخيصي تحليلي، إضافة الى ما تجلى فيها من نبض حيوي يشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية.

قريباً..

سلسلة رسائل الماجستير

الانتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)

نشأت عبد الفتاح

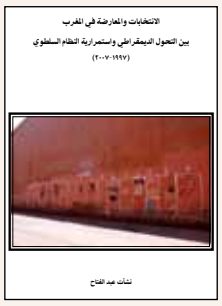

تجري الانتخابات اليوم في غالبية الأنظمة حول العالم، الديمقراطية منها والسلطوية، وفي العقدين الأخيرين، تزايد إقبال الحركات الإسلامية على المشاركة في هذه الانتخابات، وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا نبالغ إذا قلنا إن المعارضة الحقيقية في

مشرق العرب ومغربه اختزلتَ في المعارضة الإسلامية، كونها الوحيدة التي تمتلك مشروعا ينافس مشروع النظام.

فبينما يرى العديد من الباحثين والمراقبين السياسيين أن بعض مظاهر اللبرلة الاقتصادية والسياسية ... التي يضخها النظام في جسم الحياة السياسية مؤشراً جيداً على تحقيق تقدم

باتجاه التحول الديمقراطي، انطلاقاً من نظرية التحول الديمقراطي، فإن هذه الدراسة ترى أن هذا التفسير غير دقيق لفهم سلوك النظام المغربي، وتقترح بالمقابل نظرية البتريمونيالية الجديدة لتفسير الاستمرار السلطوي في العالم العربي بشكل عام، والمغرب لأقصى بشكل خاص.

يرتكز هذا الكتاب بالأساس على دراسة عملية مشاركة حزب العدالة والتنمية المغربي في الانتخابات، وإمكانية إسهامه في التقدم باتجاه التحول الديمقراطي في المغرب الأقصى، أو بالمقابل إسهامه في تراجع المسيرة الديمقراطية، والعمل على تعزيز آلية النظام البتريمونيالي الجديد في مواجهة الأزمات المختلفة.

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

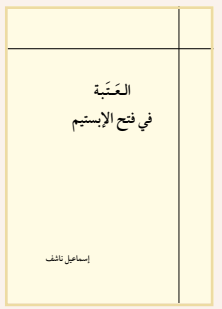

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمّ عن المعرفة بشكل عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكَز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحققها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي

عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان «في المسألة العربية»، يحيلنا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة؛ مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها؛ من منطلق تشخيصها المعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحول الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عامل إعاقة للديمقراطية، كـ: «الدولة الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي». ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحول الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

عن النساء والمقاومة الرواية الاستعمارية

أميرة سلمي

كيف تظهر النساء الفلسطينيات في خطاب الباحثات الأكاديميات الغربيات؟ أي حقائق؟ وأي صور يتم استخدامها لتمثيل النساء الفلسطينيات؟ أي جوانب أو نواح من حياتهن ونضالهن يتم التركيز عليها؟ كيف تتم إعادة صياغة حياة النساء الفلسطينيات ونضالهن في هذا الخطاب، لتنتج صورة لامرأة فلسطينية، تكون مبنية وفقا لقواعد وأحكام خطابية مؤسساتية تعكس علاقات سيطرة استعمارية وتعمل على تعزيزها؟

يعمل خطاب الباحثات الغربيات عن النساء الفلسطينيات على وضع النساء الفلسطينيات على طرف مقابل ومتعارض مع الطرف الذي يقف عليه الرجال الفلسطينيون، والثقافة الفلسطينية وحركة المقاومة، بحيث تكون التقابلية الرئيسية في خطابهن ليست رجالاً / نساءً، بل قومية / نساء. مع إشارات مباشرة أحيانا، وغير مباشرة أحيانا أخرى، تؤكد التغيرات الإيجابية التي أدخلها الاستعمار على حياة النساء الفلسطينيات، الاستعمار الصهيوني الذي يأتي على شكل احتلال جغرافي مباشر، والتغيرات البنيوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني بسببه، والاستعمار الغربي الذي يكون تأثيره ضمن شكله المباشر القديم الذي يرجع إلى زمن الانتداب البريطاني، وشكله الجديد الذي يتمظهر في تبعية المؤسسات الفلسطينية المحلية لتلك الغربية، بحيث يكون الطرح الذي يهدف خطاب الباحثات الغربيات إلى بيانه هو جعل النساء الفلسطينيات يدركن أن أي «تحسن» وتحديث طرأ على حياتهن كان بوجود الاستعمار وتأثيره، وأن خضوعهن سببه دونية ثقافتهن، التي تعززها حركة المقاومة، وتزيد من سيطرتها على النساء الفلسطينيات المستعمَرات عند الاستقلال.

مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا

عبد الرحمن عبد الغني

هذا الكتاب تحاول هذه الدراسة استقصاء الجذور التاريخية التي استوحت البلدان الأوروبية منها أنظمتها الديموقراطية. وبالطبع، فإن استقصاء الجذور يستدعي تناول العوامل والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة التي أثارت ضرورة وأهمية التحول من أنظمة حكم مركزية مطلقة ذات معالم إقطاعية ما زال بعضها قائماً، إلى أنظمة نمت وتحولت إلى ديمقراطية فيما بعد.

وتكوّن عملية التحول محور هذه الدراسة، فقد شاركت قوى سياسية واجتماعية وتطورات اقتصادية اجتماعية في عملية التحول. كيف جرى ذلك؟ يحاول هذا الكتاب الإجابة عن ذلك.

النساء والقضاة والقانون

دراسة انثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة

نهضة شحادة

المحكمة الشرعية هي أفضل نافذة للاطلال على المجتمع الفلسطيني، حيث تتبلور فيها علاقات القوة المتمثلة في الجندر، والطبقة، والمستوى الاجتماعي، بأوضح ما يكون.

اعتمدت هذه الدراسة على سوسيولوجيا القانون التي تضع الحياة الاجتماعية، وليس اهداف المشرعين، في محور الاهتمام. وتذهب الدراسة الى القول ان قانون الأسرة المدون لا يطبق في الفراغ، وانما بارتباط شديد بالسياق الاجتماعي السائد. حيث تؤثر في نتائجه رؤية القضاة للعالم، وبنية « الدولة « وفعل الناس، رجالا ونساء.

لقد حاولت هذه الدراسة ان تجيب عن مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالممارسات القانونية في المحاكم الشرعية، حيث سعت الى استكشاف كيفية تعامل القضاة والمحامين والمتقاضين، والفاعلين الآخرين مع القانون .

لقد نظرت الدراسة الى تقاطع وتأثير التمايز الاجتماعي السائد بين المتقاضين والقضاة على تطبيق قانون الاسرة . واشتمل ذلك على دراسة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها الفاعلون اثناء التقاضي لتقوية مواقفهم.

وكشفت الدراسة عن وجود تباين خاص بين التصور الايديولوجي لقانون الاسرة الاسلامي وتطبيقه السياقي المختلف تماما. ان تدوين قانون الاسرة الاسلامي ليس مرادفاً لنهاية المرونة والطواعية التقليديتين للفقه الاسلامي . لقد وفرت لنا ملاحظة ما يجري في المحكمة من ممارسات وتحليلها رؤية نضرة لمرامي الفقه، وعدم تماثل النوع الاجتماعي (الجندر) والاستراتيجيات الشخصية فساهمت بالتالي في توفير فهم افضل للتطبيق القانوني.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ ٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥ ٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org